جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم التعليم الأساسي

مطبوعة بعنوان

مدخـــل للإقتـــصاد

موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الدكتور
زين العابدين طويجيني

السنة الجامعية 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم التعليم الأساسي

السنة أولى جذع مشترك: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

محاضرات مقدمة في مقياس:

مدخل للاقتصاد

المعامل : 02 الرصيد : 05

إعداد: الدكتور. زين العابدين طويجيني.

السداسي الأول؛

السنة الجامعية 2019/2018.

فهرس المحتويات:

البيان	الصفحة
فهرس المحتويات.	V– I
بطاقة معلومات حول المقياس.	VI
مقدمة.	أ
الفصل الأول: المدخل المعرفي.	25–2
I.علم الاقتصاد: نشأته وماهيته.	15–3
1. لمحة عن نشأة علم الاقتصاد.	3
2. مفهوم علم الاقتصاد.	4
1.2 لغة.	4
2.2 اصطلاحا	4
3. استخدام وتطبيق علم الاقتصاد.	8
1.3 هل يعد الاقتصاد علما؟.	8
2.3 أقسام علم الاقتصاد.	9
3.3 موضوع علم الاقتصاد.	10
4. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.	11
1.4 علاقة علم الاقتصاد بالقانون.	11
2.4 علاقة الاقتصاد بالسياسة.	12
3.4 علاقة الاقتصاد بالرياضيات.	12
4.4 علاقة الاقتصاد بالإحصاء.	12
5.4 علاقة الاقتصاد بعلم النفس.	12
6.4 علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع.	13
المراجع.	13
II. المشكلة الاقتصادية.	21–16
1. مفهوم المشكلة الاقتصادية.	16
1.1 الاختيار.	16
2.1 تكلفة الفرصة البديلة.	17

2. أركان (أسس) المشكلة الاقتصادية.	**17**
1.2 تعدد حاجات الإنسان.	**18**
2.2 الندرة النسبية للموارد.	**18**
3. خصائص المشكلة الاقتصادية.	**18**
4. المشكلة الاقتصادية في أهم الأنظمة الاقتصادية.	**18**
1.4 المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي.	**18**
2.4 المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.	**19**
3.4 المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.	**20**
المراجع.	**21**
III. الحاجة والسلعة.	**25-22**
1. الحاجات.	**22**
1.1 مفهوم الحاجة.	**22**
2.1 خصائص الحاجات.	**22**
3.1 أقسام الحاجات.	**23**
2. السلع: وسائل إشباع الحاجات.	**23**
1.2 تعريف السلع.	**23**
2.2 تصنيف السلع.	**23**
المراجع.	**25**
الفصل الثاني: المدخل النظري.	**73-26**
I.نشاط الإنتاج.	**41-27**
1. لمحة عن تطور نشاط الإنتاج.	**27**
2. مفهوم الإنتاج.	**27**
3. مفهوم حساب الإنتاج.	**28**
4. عناصر الإنتاج.	**29**
1.4 عنصر العمل.	**29**
2.4 عنصر الطبيعة.	**32**
3.4 عنصر رأس المال.	**33**

4.4 عنصر التنظيم.	**35**
5.4. عنصر التكنولوجيا.	**37**
5. تقييم إنتاجية عناصر الإنتاج.	**38**
المراجع.	**39**
II.نشاط التبادل.	**52-42**
1. لمحة عن ظهور نشاط التبادل.	**42**
2. مفهوم نشاط التبادل.	**42**
3. أشكال التبادل.	**42**
1.3 نظام المقايضة .	**42**
2.3 النقود السلعية.	**44**
3.3 النقود كوسيط في عملية المبادلة:	**45**
4. أداة التبادل: النقود.	**46**
1.4 مفهومها.	**46**
2.4 خصائصها.	**46**
3.4 وظائفها.	**47**
4.4 أشكالها.	**48**
5. قيمة المبادلة.	**50**
6. حيز المبادلة: السوق.	**51**
المراجع.	**51**
III. نشاط التوزيع.	**59-53**
1. مفهومه.	**53**
2. مشكلة التوزيع.	**53**
3. أنواع التوزيع.	**53**
1.3. القسم الأول: التوزيع الوظيفي والشخصي.	**53**
2.3. القسم الثاني: توزيع ما قبل الإنتاج، ما بعد الإنتاج وإعادة التوزيع.	**54**
4. توزيع العوائد على عوامل الإنتاج.	**55**
1.4 خصائصه.	**55**

2.4 عوائد عوامل الإنتاج.	**55**
المراجع.	**59**
IV. نشاط الاستهلاك.	**63-60**
1. مفهومه.	**60**
2. أنواعه.	**60**
3. أهميته.	**61**
4. محدداته.	**61**
1.4 العوامل الموضوعية.	**61**
2.4 العوامل الذاتية.	**62**
المراجع.	**63**
V. نشاط الادخار.	**67-64**
1. مفهومه.	**64**
2. أنواعه.	**65**
1.2 الادخار الطوعي أو الاختياري.	**65**
2.2 الادخار الإجباري.	**65**
3. أهميته.	**65**
4. محدداته.	**66**
المراجع.	**67**
VI. نشاط الاستثمار.	**73-68**
1. مفهومه.	**68**
2. أنواعه.	**69**
1.2 معيار طبيعة الاستثمار.	**69**
2.2 معيار مدة الاستثمار.	**69**
3.2 معيار الجغرافيا.	**69**
4.2 معيار ملكية رأس المال.	**69**
3. مجالاته وأدواته.	**70**
4. أهميته.	**70**

5. أهدافه.	**71**
6. محدداته.	**71**
7. الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية.	**72**
المراجع.	**72**
الفصل الثالث: المدخل النظامي.	**81-74**
I.النظام الاقتصادي.	**75**
1. مفهوم النظام الاقتصادي:	**75**
2. مفهوم فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي.	**76**
3. عناصر النظام الاقتصادي.	**77**
1.3 القوى الإنتاجية.	**77**
2.3 علاقات الإنتاج.	**77**
3.3 علاقات التوزيع.	**77**
4. خصائص النظام الاقتصادي.	**78**
5. أهداف النظام الاقتصادي.	**78**
6. آليات (ميكانيزمات) النظام الاقتصادي.	**78**
1.6 أليات نظام الاقتصاد الحر.	**79**
2.6 آليات نظام الاقتصاد الموجه.	**79**
3.6 آليات النظام الاقتصادي الإسلامي.	**79**
المراجع.	**80**
الخاتمة.	**82**
قائمة المراجع.	**89-83**

بطاقة معلومات حول المقياس:

- **الجامعة**: جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.
- **الكلية**: العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.
- **القسم**: قسم التعليم الأساسي (الجذع المشترك).
- **الجمهور المستهدف**: سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير.
- **وصف المقياس**: مدخل للاقتصاد. الرصيد: 05. المعامل: 02.
- **برنامج الوزارة**: يتضمن ثلاثة فصول كما يلي:
  - **الفصل الأول: المدخلي المعرفي**. موضوع علم الاقتصاد؛ المشكلة الاقتصادية؛ مفهوم الحاجة والسلعة؛ استخدام وتطبيق علم الاقتصاد.
  - **الفصل الثاني: المدخل النظري**. نشاط الإنتاج؛ نشاط التبادل؛ نشاط التوزيع؛ نشاط الاستهلاك؛ نشاط الادخار؛ نشاط الاستثمار.
  - **الفصل الثالث: المدخل النظامي**. مفهوم النظام الاقتصادي؛ فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي؛ أهداف النظام الاقتصادي؛ آليات النظام الاقتصادي.
- **المدة**: السداسي الأول (14-16 أسبوع).
- **الأستاذ**: المحاضرة، الدكتور: طويجيني زين العابدين
- **للاتصال**: البريد الإلكتروني: ecozine@rocketmail.com.

مقدمة:

إن الفلسفة الاقتصادية تعمل في حياتنا اليومية سواء أدركنا ذلك أم لا. عندما نقوم بتقييم أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان الخاصة بنا، أو نحاول تقرير ما إذا كنا نريد شراء أو استئجار سيارة جديدة أو الخروج لتناول العشاء أو في إجازة ، فهذه كلها قرارات نتخذها باستخدام التفكير الاقتصادي. نحن نعيش في عالم محدود الموارد، ويساعدنا الاقتصاد في تحديد كيفية استخدام هذه المدخلات المحدودة لتلبية قائمة الاحتياجات المتعددة التي لا تنتهي. الاقتصاد هو أيضا مجال واسع له تاريخ غني تم استكشافه وفحصه من قبل المئات من الأشخاص بدءا من الفلاسفة والسياسيين وصولا إلى علماء الاقتصاد. وهو يعد علما نتيجة للتراكم المعرفي على مدى قرون من الزمن من جهة، ولصلته بالعلوم الأخرى خاصة الدقيقة منها والتي توطدت بداية من القرن 18 م وأصبغت عليه الدقة والثبوت النسبي من حيث دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسيرها والقدرة على التنبؤ بمستقبلها من جهة ثانية.

تأتي هاته المطبوعة المتواضعة كتتويج لمسار من تدريس علم الاقتصاد لمدة ستة سنوات موزعة ما بين الثانوي والجامعي، والتي اكتسبت خلالها خبرة وإلماما بهذا المقياس. قد حاولت في كتابة هاته المطبوعة الاعتماد على المتاح من أمهات الكتب في الفكر الاقتصادي بشكل عام، هذا بهدف تنقيح الأفكار وتجنب الوقوع في نقل عن مصدر حرفها. وقد عمدت أن يكون محتواها منسجما مع المنهج المسطر لطلبة السنة الأولى علوم اقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. كما حاولت في كتابتها تحري بساطة وتناسق الأفكار حتى تكون في متناول الفهم لكل مستجد عن ميدان العلوم الاقتصادية من جهة، وتقصي الدقة والمتانة ليكون البناء المعرفي سليما من جهة ثانية. ولا يسعني نهاية إلا أن أرجوا أن تكون إضافة متواضعة في هذا الميدان بشكل عام، وللجامعة والمكتبة الجزائرية الاقتصادية بشكل خاص.

الفصل الأول: المدخل المعرفي.

يعتبر هذا الفصل كتمهيد لمقياس مدخل للاقتصاد. سيتعرف الطالب من خلاله على نشأة الاقتصاد وتطوره كعلم، المعنى اللغوي له في معاجم اللغة والقواميس المتخصصة، مختلف المفاهيم التي أعطيت له، لاسيما باعتباره علما للثروة، الرفاهية، الندرة (الاختيارات الفعالة). سنتطرق في هذا الفصل كذلك لموضوع أو مجالات علم الاقتصاد وأقسامه. سنناقش في مرحلة أخيرة بعض المفاهيم المفتاحية، أو الهامة للطلبة حديثي العهد في ميدان العلوم الاقتصادية، على غرار: المشكلة الاقتصادية، الحاجة والسلعة.

I.علم الاقتصاد: نشأته وماهيته.

1. لمحة عن نشأة علم الاقتصاد:

يعود أصل مصطلح اقتصاد لليونانية لكلمة OIKONOMIA، والتي تتشكل من لفظين "Oikos" وتعني المنزل أو العائلة، و"Nomos" التي هي الإدارة؛ وفي مجملها تعبر عن إدارة العائلة أو المنزل (هناك من فسرها بإدارة الدولة)[1]. ويعتبر "أرسطو" (384-322 ق.م) من أبرز المساهمين إلى جانب "هيسود" "زينوفون" و"أفلطون" في دفع الاقتصاد في سبيل أن يصبح علما[2]؛ وهو أول من استخدم هذا المصطلح، وقصد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو" قوانين الذمة المالية المنزلية"[3]، وقد فسرت بكيفية معالجة مشاكل: الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم ...الخ، لأفراد الأسرة، وعملية حل هاته المشاكل عبر كسب المال (أو الثروة)[4 5].

بدأ الاقتصاد اليوناني (الإغريقي) اقتصادا عائليا، ولم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية ذات معنى إلا في وقت متأخر في أثينا، ومع ذلك لا نجد بناء فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية، بل نجد بعض الأفكار الاقتصادية المتناثرة لدى الفلاسفة اليونانيين السابق ذكرهم[6]؛ والذين لم يعتبروا -على غرار علماء العصور الوسطى- الاقتصاد كعلم منفصل عن القضايا الأخرى في المجتمع، حيث كانت قضايا الأخلاق والظواهر الاجتماعية والطبيعية مترابطة[7] (1).

ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي تحديد السياسة التي يجب على الدولة اتباعها لتنمية ثروتها، إلى جانب المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح **الاقتصاد السياسي** كمرادف للاقتصاد[8]. وقد استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي (Economy Political) لأول مرة في بداية القرن 17م (عام 1615) من طرف الفرنسي "أنطوان دي مونتكريتيان" في كتابه "مطول في الاقتصاد السياسي"، قاصدا بصفة السياسي "أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة" أي المجتمع بأكمله وليس العائلة لوحدها[9]؛ وكان يهدف من خلاله إلى إسداء النصح لملك وملكة فرنسا من خلال ملاحظات قدمها حول الاقتصاد الفرنسي والصناعات الفرنسية خاصة[10].

(1) يعد أرسطو أول من عرف الاقتصاد وفقا لفهمه الخاص للحياة اليونانية. وهو من المفكرين الذين وضحو العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والأخلاق، كما أن فكره يعد مرجعا في الملكية الفردية التي تعد من أهم أسس النظام الرأسمالي (Alexsey, V, K. 2013, p.1070). وقد كانت أفكاره أقدم أفكار يمكن أن تشكل في مجموعها نظرية اقتصادية (البرطراوي،2017، ص:28-30)، أو ما يمكن تسميته ببذور نظرية اقتصادية (نامق، 1978، ص:12).

لم يظهر مصطلح **علم الاقتصاد** إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن19 [11]، أين أصدر "ألفريد مارشال" عام 1890 الطبعة الأولى من كتابه "مبادئ علم الاقتصاد"، (Principles of economics)، حيث حذف صفة السياسي (Political) للدلالة على أن الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة، وأضاف (ics)، وهنا تعبر (S) على (Science) ليشيع فيما بعد اعتماد هذا المصطلح"[12] .

أحدث " مارشال" بهذا الاصطلاح الجديد قطيعة أبستمولوجية(2)، أين حاول من خلاله التفريق بين ما هو تجريدي وبين ما هو تطبيقي، معتبرا الاقتصاد علما مجردا غير منحاز يتسم بالصرامة والثبوتية، ويميل إلى التحليل الوحدوي أو الجزئي[13]. وهنا تجدر الإشارة أن التكوين الرياضي لـ"مارشال" مكنه من بناء نماذج رياضية مبسطة للعلاقات والمفاهيم الاقتصادية، على غرار مرونة الطلب السعرية؛ وقد كتب في مقدمة كتابه "مبادئ علم الاقتصاد" أن "الاستخدام الرئيس للرياضيات في حل المشكلات الاقتصادية يبدو أنه يساعد الفرد على الكتابة بسرعة وبشكل قصير ودقيق"[14].

2. مفهوم علم الاقتصاد:

1.2 لغة:

يعود أصل مصطلح "اقتصاد" للفعل الثلاثي قَصدَ ، والذي شرحه ابن منظور بـ"الوسط بين الطرفين، والقَصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يُقتّر. يُقال: فُلان مقتصدٌ في النفقة وقد اقتصد.[15] وقد ورد نفست الدلالة في المعجم الوسيط للغة العربية "وفي النفقة لم يسرف ولم يقتر"[16].

2.2 اصطلاحا:

اختلف الاقتصاديون في طرح تعريف شامل وجامع لعلم الاقتصاد، نظرا لتعدد اتجاهاتهم الفكرية، والتي تعد انعكاسا لواقعهم الاقتصادي المعاش. وقد أعطي في شبكة الزمن العديد من المفاهيم لعلم الاقتصاد، أكثرها انتشارا تعاريف المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي قسمت تحت ثلاث فروع: الاقتصاد كعلم للثروة (Welath definition) لـ"أدام سميث"، علم للرفاهية (Welfare definition) لـ"ألفراد مارشال"، وعلم الندرة

(2) يرادف اصطلاح الأبستمولوجيا في الفكر الإنجليزي " نظرية المعرفة"، والتي تعني دراسة العلاقة بين من يستخلص المعرفة وموضوعها، بحيث أن توضيح هذه العلاقة يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الإنسانية وعلى ميكانيزم استخلاصها وعلى أهميتها وحدودها. أما في الفكر الفرنسي يقصد بها "فلسفة العلوم"، الأخيرة تبحث في متى تصبح المعرفة علما؟ أي البحث في شروط نشأة العلم وتطورها.

(Scarcity definition) لـ"ليونال روبينز"[17]. ومن بين المفاهيم الهامة أيضا، الاقتصاد كعلم للنمو الذي استحدثه الاقتصادي "بول ساموبلسون"، وكعلم للعلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج، والذي أسهب "محمد دويدار" في شرحه في الجزء الأولى من كتابه "الاقتصاد السياسي". وفما يلي تفصيل لها:

1.2.2 الاقتصاد علم الثروة: اعتبر العديد من الباحثين أن الاقتصاد علم للثروة، على رأسهم أب الرأسمالية أو الكلاسيكية "آدام سميث(3)"[18]؛ ففي كتابه الصادر سنة 1776م بعنوان "التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" " An enquiry into the nature and causes of the wealth of nations" ، شرح الاقتصاد بالعلم الذي يفسر العوامل التي تحدد ثروة البلاد ونموها،[19] وأن الهدف الكبير للاقتصاد السياسي لكل دولة هو زيادة غنى وقوة الدولة"[20] [21].

ذهب "دافيد ريكاردو" (1772-1823) أحد رواد الفكر الكلاسيكي إلى اعتماد نفس تعريف أستاذه "آدام سميث" تقريبا؛ ففي كتابة الصادر سنة 1817 بعنوان: "مبادئ في السياسة الاقتصادية والضريبة" اعتبر أن علم الاقتصاد "يهتم بإنتاج الثورة إلى غاية توزيعها، لاسيما بتحديد قانون صحيح يحكم وينظم هذا التوزيع، والذي يعد أهم مشكلة في الاقتصاد السياسي"[22] [23].

وجهت العديد من الانتقادات لهذه المقاربة، من أهمها: تركيزها على الجانب المادي الملموس للثروة كالعقارات والمنقولات، مهملة الجانب اللامادي، والمتمثل في الثروة غير المعنوية (القيم الأخلاقية والدينية، الحريات...الخ) والخدمات[24] (خدمة التعليم، التطبيب، المحاماة، الاتصالات، مؤسسات السياحة...الخ)؛ وصف وحصر عوامل الثروة في العمل؛ التركيز على الثروة ما وضع الإنسان في المرتبة الثانية[25].

2.2.2 الاقتصاد علم للرفاهية: عرف عالم الاقتصاد "ألفريد مارشال(4)" أحد أهم منظري المدرسة النيوكلاسيكية، الاقتصاد بـ"الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي الذي يدرس بني الإنسان في أعمال الحياة العادية؛ وهو

(3) يعد آدام سميث من أشهر علماء الاقتصاد (1723-1890) ، فيلسوف وباحث اقتصادي اسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري علم الاقتصاد المعاصر. يعد رائد الرأسمالية المتفائلة التي ارتكزت على أن السوق يستطيع أن ينظم نفسه بنفسه (اليد الخفية للسوق)، حيث روج وطالب بالحرية في الأسواق وعدم تدخل الدولة، ودعا لتوفير ظروف المنافسة الكاملة، من أشهر المقولات التي اشتهرت عنه في علم الاقتصاد "دعه يمر دعه يعمل"، وهي مقولة تعود في أصلها للاقتصادي الفيزيوقراطي " فانسون كورني" (البرطراوي، مرجع سابق، ص:67؛ سطان، 2010، ص:51).

(4) يعرف بأب الاقتصاد الحديث؛ ويعد كتاب "مبادئ علم الاقتصاد" (1890) أبرز عمل خلفه وراءه، وضمنه أهم إسهاماته النظرية في مجال الاقتصاد الجزئي. وأبدع فيه مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة مثل وفورات الحجم (انخفاض التكلفة الوحدوية مع زيادة الكمية المنتَجة)، والمرونة السعرية للطلب (درجة استجابة الطلب لتغير الأسعار صعودا وهبوطا).

يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي المرتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات"[26]. بشكل عام اعتبر "مارشال" علم الاقتصاد دراسة للإنسان والثروة معا[27].

هناك ثلاث نقاط يمكن ملاحظتها من المفهوم الذي قدمه لعلم الاقتصاد كما يلي:[28]

- علم اجتماعي: هو دراسة للإنسان وليس فقط الثروة.
- الجانب الاقتصادي: حياة الإنسان فيها العديد من الجوانب الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية والسياسية، لكن الاقتصاد يركز على الجانب الاقتصادي للحياة، مثل كيف يحصل الإنسان على الدخل وكيف ينفقه.
- الرفاهية: الهدف والغاية الأساسية للاقتصاد هي: تعزيز رفاه المواد، لا رفاهية كاملة أو رفاهية روحية بل جزء من الرفاه المادي .

وجهت العديد من الانتقادات لهذا التعريف، وبشكل خاص من طرف عالم الاقتصاد "ليونال روبينز": [29]

- اقتصر على الرفاه المادي أو المقومات المادية: فالاقتصاد يجب أن يشمل أيضا الرفاهية غير المادية وإلا كان موضوع علم الاقتصاد ضيقا، أو سيبقى جزء كبير من حياة الإنسان خارج مجال الاقتصاد.
- لا يمكن تقييم الصلة بين الأنشطة الاقتصادية ورفاه الإنسان: حيث هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تضر برفاه الإنسان لكنه يقوم بها، مثل إنتاج المواد الحربية، الخمر...الخ.
- مفهوم الرفاهية ليست ثابت ومحدد: حيث أن معناها يختلف من شخص إلى آخر. تعريف "مارشال" يهدف إلى قياس رفاهية الإنسان من حيث المال. لكن الرفاهية ليست قابلة للقياس، لأن الرفاه هو مفهوم ذاتي ومجرد، بحيث لا يمكن أبدا أن يكون المال مقياسا للرفاهية.

3.2.2 الاقتصاد علم الندرة (الاختيارات الفعالة): شرح "روبينز" في مقاله الصادر سنة 1932 بعنوان "طبيعة وأهمية العلوم الاقتصادية" (Essay on the Nature and Significance of Economic Science) الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات المتعددة والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة"[30]؛ بالتالي الاقتصاد هو علم الخيارات. يمكن تمييز ثلاث نقاط في هذا التعريف:

- تعدد غايات أو حاجات الفرد بحيث لا يمكن إشباعها كلها.
- ندرة الوسائل أو الموارد المستخدمة في تلبية الحاجات.
- الاستخدامات البديلة للموارد.

شاب هاته المقاربة العديد من العيوب من أهمها:[31]

- تعارضها ومفهوم الرفاه الاجتماعي.
- تقليلها من قيمة الاقتصاد كعلم اجتماعي يدرس العلاقات الاجتماعية، بحيث يضع تعريفه الكثير من التركيز على خيار الفرد، معتبرا الندرة مشكلة فردية أكثر منها اجتماعية.
- اعتبر جذور جميع المشاكل الاقتصادية قائمة على ندرة الموارد.

4.2.2 الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج: اعتبر الباحث الاقتصادي "دويدار" أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة نشاط الإنتاج، فالأخير عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع؛ هذه العلاقات تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية وبين الوحدات الإنتاجية...وهذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للإنتاج، في داخل الوحدات الإنتاجية وفيما بينها تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الإنتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل، وتحدد من ثم دور كل فرد في عملية الإنتاج ونصيبه من ناتج هذه العملية، هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الإنتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للإنتاج[32].

يتضح من المفهوم الذي قدمه "دويدار" أنه ناقش موضوع علم الاقتصاد بالاعتماد على التساؤلات الثلاث المرتبطة بالمشكلة الاقتصادية، والتي طرحها "ساموبلسون"، والمتمثلة في: ماذا ننتج؟، كيف ننتتج؟ ولمن ننتج؟. وهي أسئلة يمكن طرحها أيضا لمعرفة نوع النظام الاقتصادي، بحيث تختلف إجابتها من نظام إلى آخر، بالتالي يمكن القول أن هذا المفهوم حصر علم الاقتصاد باهتمامه بالمشكلة الاقتصادية فقط؛ كما أشار إلى أن ملكية وسائل الإنتاج هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها شبكة العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وهو حصر لعلم الاقتصاد في أنشطة متمثلة أساسا في الإنتاج والتوزيع (نصيب الفرد منه)، مهملا أنشطة أخرى مهمه: كالتبادل، الاستثمار والادخار؛ وبأن الاقتصاد لا يهتم بالتوزيع الوظيفي فقط (تبعا لمساهمة الفرد في الإنتاج)، بل يعطي أهمية كبيرة أيضا للتوزيع الشخصي.

5.2.2 الاقتصاد علم النمو: ذهب الاقتصادي الأمريكي "بول ساموبلسون" (1915-2009) كذلك إلى ندرة الموارد، لكنه تجاوزها إلى النمو الموجه بموضوع علم الاقتصاد، حيث أشار في كتابه " الاقتصاد: تحليل تمهيدي" الصادر عام 1948 أن الاقتصاد هو "دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي

يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل"[33].

يمكن أن نميز من هذا التعريف النقاط التالية:

- يعتبر تعريف "ساموبلسون" ديناميكيا، حيث تضمن عنصر الزمن، من ثم هو يغطي نظرية النمو الاقتصادي القائمة على الوقت.
- أكد على مشكلة ندرة الوسائل مع الحاجات غير المحدودة.
- أكد على الاستخدامات البديلة للمواد النادرة (مشكلة الاختيار).
- شمل تعريفه الثلاث أنشطة الرئيسية في الاقتصاد، ممثلة في الإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

يعد التعريف الذي قدمه "ساموبلسون" لعلم الاقتصاد الأكثر إرضاء من بين جميع التعريفات التي نوقشت سابقا. ففي علم الاقتصاد الحديث نجد عموما قسمين: الاقتصاد الجزئي للتحليل على المستوى الوحدوي، والاقتصاد الكلي للتحليل على المستوى القومي أو الوطني. والاقتصاد كما يهتم بدراسة وتخصيص الموارد النادرة نسبيا لتلبية الحاجات المتعددة واللامحدودة للفرد والمجتمع في الحاضر، يستشرف كيفية تأمينها في المستقبل.

3. استخدام وتطبيق علم الاقتصاد:

1.3 هل يعد الاقتصاد علما؟:

بداية قبل الخوض في المواضيع التي يهتم بها علم الاقتصاد، نعتقد أنه جدير بالمناقشة معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعتبر علما أم لا؟. العلم حسب "جوزيف شومبيتر" " يمثل أي حقل من حقول المعرفة كان قد طور أساليب متخصصة لجمع الوقائع وللتفسير أو الاستنتاج...ومدام الاقتصاد يستعمل أساليب لا يستعملها عامة الناس، ولما كان اقتصاديون يهتمون بتطوير هذه الأساليب، فإن من الواضح أن الاقتصاد هو علم"[34].

اعتبر أيضا "بول ساموبلسون" الاقتصاد علما، لكنه أعتبره علما غير دقيق من جهة، وأكثر من فن من جهة ثانية، وحسبه لا تستطيع أي دولة أن تتنبأ بدقة بدخلها القومي للعام المقبل، كما لا يمكن لعلماء الأرصاد الجوية أن يتنبأوا بالطقس خلال الأسبوع القادم بالدرجة نفسها من الدقة التي تمكنهم من التنبؤ بطقس الغد، لكن ليس هناك من بنك أو مؤسسة كبرى للأعمال يمكن أن تهرع لاستشارة المنجمين بدلا من استشارة عالم مدرب بالاقتصاد القياسي، أو محاولة تسيير الأمور بالتخمين والتحريز[35].

إن هدف أي علم من العلوم يتلخص في البحث عن قوانين تساعده على تفسير الظاهرة، التحكم بها واستشراف مستقبلها؛ والاقتصاد كعلم بدوره يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي معتمدا على: مناهج، قواعد ونظريات وأدوات للتحليل، ويهدف للتحكم فيها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها.

2.3 أقسام علم الاقتصاد:

يعتبر الباحث الاقتصادي النرويجي "راكنر فريش" (Ragnar Frisch) المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1969، أول من قسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى مجالين أو نوعين: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

1.2.3 الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

يتكون مصطلح الاقتصاد الجزئي من لفظين؛ الأول هو "ميكرو" (Micro) والتي اشتقت من الكلمة اليونانية "Mikros" والتي تعني الصغير (جزء من المليون)[36]، والثاني هو "اقتصاد" (Economic). يتعامل الاقتصاد الجزئي مع تحليل الوحدات الفردية الصغيرة للاقتصاد، حيث يتم تحليل جزء صغير أو مكون من الاقتصاد ككل. على سبيل المثال، قد ندرس إما سلوك المستهلك الفردي، أو سلوك شركة، أو ما يحدث في أي صناعة معينة...الخ؛ وهو يعد الحجر الأساسي الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية الأخرى.

2.2.3 الاقتصاد الكلي(5) (Macroeconomics) :

يتركب مصطلح الاقتصاد الكلي كذلك من لفظين؛ الأول هو "ماكرو" (Macro) التي يعود أصلها للكلمة اليونانية "Makros" وتعني واسع[37]، والثاني هو "اقتصاد" (Economic). يهتم الاقتصاد الكلي بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية، أو بدراسة الاقتصاد على مستوى واسع (السلوك الاقتصادي ككل)، مثل موضوع: الدخل، الأسعار، الاستهلاك، التضخم، نظرية النمو الاقتصادي والنظرية الكلية للتوزيع...الخ. بعبارة أخرى في الاقتصاد الكلي ندرس كيف تحدد هذه المجاميع ومتوسطات الاقتصاد ككل وما الذي يسبب التقلبات فيها.

(5) زاد الاهتمام بدراسة المجاميع الاقتصادية الكلية بعد نشر "كينز" سنة 1936 كتابه بعنوان " النظرية العامة للعمالة، الفائدة والنقود". يعد "كنيز" رائد الرأسمالية المعتدلة في مطلع القرن العشرين (1883-1946)؛ حيث نادى بضرورة تدخل الدولة بعد أن كان السائد في الفكر الرأسمالي رفع يد الدولة عن الاقتصاد (نظرية آدام سميث)، كما رأى أن الدولة تستطيع من خلال سياستها المالية والنقدية أن تتحكم في الدورات الاقتصادية. (سلطان، مرجع سابق، ص:54).

3.3 موضوع علم الاقتصاد:

يتمثل موضوع علم الاقتصاد بشكل عام في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، هاته العلاقة التي أفرزت جملة من الظواهر تشكل أهم موضوعات علم الاقتصاد والمتمثلة فيما يلي: الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع، والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع[38]. بالإضافة إلى هذه المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد، هو يدرس مشكلات ناشئة عن محاولة إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة.

يمكن أن نلخص أهم المجالات التي يهتم بها علم الاقتصاد فيما يلي: [39]

- يدرس كيفية تحديد ثمن العمالة رأس المال والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد.
- يستطلع سلوكيات الأسواق المالية، ويحلل كيف تعمل هذه الأسواق في توزيع رأس المال في الاقتصاد.
- يحلل تأثير اللوائح التنظيمية الحكومية على كفاءة السوق.
- يدرس توزيع الدخل، ويقترح طرق مساعدة المحتاجين من دون الحاق الأذى بأداء الاقتصاد.
- ينظر في تأثير الإنفاق الحكومي الضرائب والعجز في الميزانية على النمو الاقتصادي.
- يدرس الارتفاع والهبوط في البطالة والإنتاج الذين تتشكل منهما الدورة التجارية.
- يطور السياسات الحكومية لتحسين النمو الاقتصادي.
- يبحث في أنماط التجارة بين الأمم، ويحلل تأثير الحواجز التجارية.
- ينظر في التنمية في البلدان النامية، ويقترح طوقا لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة.

4.3 منهجية علم الاقتصاد(6):

يميز علماء الاقتصاد ما بين ثلاث طرق يسلكها الباحث الاقتصادي لبلوغ أهدافه المسطرة، يمكن إيجازها فيما يلي:[40] [41]

(6) نشير بأننا نميز بالنسبة للتحليل الاقتصادي ما بين مقاربتين، الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري. تنطوي الأسئلة المعيارية على أحكام قيمية، كمثال " هل يجب رفع مستوى الأجور؟". من ناحية أخرى تهدف الأسئلة الإيجابية إلى تحديد أثار أو عواقب هذا العمل، كمثال لسؤال إيجابي عن الحد الأدنى للأجور يكون كالتالي: " هل سينخفض مستوى البطالة عند رفع الحد الأدنى من الأجور؟" . لا يشير الاقتصاد الإيجابي إلى ما هو جيد أو سيء للمجتمع، وإنما يوفر نتائج التحليل الاقتصادي لمشكلة ما. مثلا 12% من القوى العاملة في الجزائر عاطلة عن العمل في العام الماضي هو بيان إيجابي. 12 % نسبة البطالة السنة الماضية مرتفعة جدا هو بيان معياري (University of Minnesota, 2011).

1.4.3 المنهج الاستنباطي (التجريدي): هو المنهج الذي يقوم على الانتقال من العام إلى الخاص للوصول إلى قوانين اقتصادية. ويستخدم غالبا في الاقتصاد الرياضي الذي يستند على فكرة السبب والأثر. ووفقا لهذه الطريقة يبدا الاقتصادي في اخذ فروض أساسية عامة أو عددا من المقدمات يفترض صحتها لأنها تقوم على حقائق يعلمها أو مسلم بها في علوم أخرى، ثم يصل من واقع هذه الفروض بالتسلسل إلى فروض ونتائج أخرى. مثلا: يمكن أن نأخذ العبارتين التالين: تزداد الأرباح كلما انخفضت التكاليف. تكاليف المشروع منخفضة. يمكن استنباط النتيجة المنطقية التالية: إذن المشروع يحقق أرباحا. إذن فطريقة الاستنباط في البحث هي التي يحاول الباحث فيها أن يستنتج عن طريق عدة براهين وإثباتات معينة من مبادئ يفترضها مقدمها.

2.4.3 المنهج الاستقرائي (الواقعي أو التجريبي): هو منهج يقوم على الانتقال من الخاص إلى العام قصد تعميم نتائج البحث الاقتصادي. يستخدم هذه المنهج تحديدا في الاقتصاد التطبيقي الذي يرتكز على الإحصاء ويعتمد على الملاحظة العلمية والفرضيات كخطوات أساسية لحل المشكلات الاقتصادية. فمثلا إذا لاحظنا أن نسبة الإنفاق تزداد كلما كان الدخل منخفضا، فإنه يمكن تقييم هذا الحكم بالقول أن الدول الغنية تنفق نسبة أقل من النسبة التي تنفقها الدول المتخلفة الفقيرة.

3.4.3 المنهج الفرضي: يسمى أيضا بالمنهج المعاصر، وهو يجمع ما بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. يستعمل هذا المنهج في الاقتصاد القياسي الذي يجمع بين النظرية الاقتصادية وعلمي الإحصاء والرياضيات.

4. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

باعتبار الاقتصاد علما اجتماعيا متصلا بحياة الفرد والجماعة، يهتم بدراسة السوك الإنساني وتحليل النشاط الاقتصادي، نجده يرتبط مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى على غرار القانون، السياسة، علم النفس، علم الاجتماع، الإحصاء ، الرياضيات...الخ. وفيما يلي تفصيل لعلاقة الاقتصاد ببعض هاته العلوم:

1.4 علاقة علم الاقتصاد بالقانون: يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم البعض وبينهم وبين الدولة. ولما كانت العلاقة الاقتصادية أحد هاته العلاقات فعلى المشرع أن يراعي وقائع الحياة الاقتصادية، إلا كانت القاعدة القانونية مفرغة من مضمونها، بالتالي من شأن النصوص القانونية أن تأثر على الحياة الاقتصادية . فمثلا فرض ضريبة على سلعة ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع ثمنها، مما ينعكس

عل تحديد اختيارات الأفراد، هذا مع الإشارة إلى أن التنظيم القانوني، يعد عنصرا من العناصر المكونة للنظام الاقتصادي، فإن كان النظام الاقتصادي يقوم على الملكية الخاصة، فمن الضروري وضع التنظيم الكفيل بحمايتها. كخلاصة يشكل القانون إطارا تعمل فيه القوى الاقتصادية.

2.4 علاقة الاقتصاد بالسياسة: ظل علم الاقتصاد لفترة طويلة من الزمن يعرف بالاقتصاد السياسي، ذلك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية، فمعظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية، والقرارات السياسية تنطوي على نتائج اقتصادية، ومثال ذلك أن إعلان الحرب قرار سياسي، لكن له أثر كبير على الحياة الاقتصادية. كذلك للأوضاع الاقتصادية الأثر الكبير على الحياة السياسية، فقد تؤدي إلى تغيير نظام الحكم مثلا. يتشابك الاقتصاد بشكل وثيق مع الأحداث الجارية، وله تأثير كبير على الأحداث السياسية، المحلية والدولية على حد سواء.

3.4 علاقة الاقتصاد بالرياضيات: ساهمت الرياضيات بشكل كبير في تبسيط المفاهيم الاقتصادية ودقة التعبير عنها، وخاصة ما ارتبط بالعلاقات والنظريات الاقتصادية، فمثلا مرونة الطلب السعرية لسلعة معينة نعبر عنها رياضيا بـ (التغير في الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة/ التغير في سعر السلعة لنفس الفترة)؛ الدخل يعبر عنه رياضيا بـ (الاستهلاك + الادخار). تظهر علاقة الرياضيات بالعلوم الاقتصادية بشكل أوضح في بناء النماذج الرياضية المعبرة والمفسرة للظواهر الاقتصادية والتي يعتمد عليها غالبا في استشراف مستقبل الظاهرة المدروسة، كما تبرز بشكل أكثر وضوحا في بعض التخصصات في العلوم الاقتصادية على غرار الاقتصاد القياسي والتطبيقي.

4.4 علاقة الاقتصاد بالإحصاء: يرتبط الإحصاء بعلم الاقتصاد في العديد من الأوجه، حيث يعنى الإحصاء بنظرية ومناهج وجمع حساب وتحليل البيانات الرقمية، وهذا يعتبر مهما جدا لعملية توفير بيانات كمية لعملية تفسير الظواهر الاقتصادية، واتخاذ القرار الصائب والوصول إلى الاستنتاج السليم. مثلا يستخدم الإحصاء الاستدلالي في عملية الاستدلال من البيانات بالإشارة إلى جزء صغير من المجتمع (العينة) دون دراسته ككل، كما ترفق هذه العملية بدرجة عدم اليقين أو الخطأ في النتائج المتوصل إليها ما يعطيها مصداقية أكبر.

5.4 علاقة الاقتصاد بعلم النفس: علم النفس هو العلم الذي يشرح ويفسر سلوك الأفراد، ويهتم علم الاقتصاد أيضا بشكل خاص بدراسة سلوكيات الفرد والجماعة المرتبطة بالإنتاج، الاستهلاك وباستخدام الموارد بشكل عام، كما يدرس القرارات التي يتخذونها في استخدام هاته الموارد النادرة. من الضروري أن يلم الباحث الاقتصادي بشكل جيد بالتحليل النفسي حتى يصل إلى نتائج سلمية فيما تعلق بسلوكيات الأفراد واتخاذهم

القرارات، فدراسة التأثير النفسي للقرار الاقتصادي (رفع الضرائب مثلا) على الأفراد يمكن الاقتصاديين من وضع توصيات حول إمكانية اتخاذه بهذا الشكل، تعديله، أو عدم اتخاذه.

6.4 علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع: الاقتصاد علم اجتماعي، وهو يلتقي مع علم الاجتماع في ارتباطهما المشترك بقضايا المجتمع على رأسها الفقر والبطالة، هذا بالرغم من إمكانية اختلاف منهج وأدوات الدراسة. الاقتصادي غالبا ما يستعين بالتحليل الاجتماعي في دراسة الظواهر الاقتصادية، فلكي يتمكن من فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال واقع الوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه، كما أن الإلمام بالمعطيات الاقتصادية المختلفة لها أهمية في دراسة الأوساط الاجتماعية من جانب علم الاجتماع[42].

المراجع:

---

[1] Alexsey, V.K. (2013). Aristotle economy and modern times annotation. ***Middle-East Journal of Scientific Research***. Vol 14, N°8. p.1070.

[2] Weatherford, J. (1997). ***The history of money***. Crown Publishers, Inc. USA: NY. p.40-42.

[3] دويدار، محمد. (1993). ***مبادئ الاقتصاد السياسي***. الجزء الأول. الإسكندرية، مصر: مطبعة التوني. ص:10.

[4] Crespo, R.F. (2010). Aristotle on the economy. ***Journal of philosophia***. (n.v). Spain. p.39-68.

[5] دويدار، محمد. (1993). نفس المرجع السابق.

[6] البيلاوي، حازم. (1995). ***دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي***. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار الشروق. ص: 18-19.

[7] Reynolds, R.L. (1998). Chapiter1: ***An introduction to the history of economic thought: An over view***. In: A history of economic thought. USA: Boise State University. p.17.

[8] ساقور، عبد الله. (2004). ***الاقتصاد السياسي***. (د.ط). عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع. ص: 9.

[9] دويدار، محمد (1993). مرجع سابق. ص: 10-11.

[10] كبة، إبراهيم. (1970). ***دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي***. الطبعة الأولى. بغداد، العراق: مطبعة الإرشاد. ص: 510.

[11] Reddy, M. K & Saraswathi, S. (2007). ***Managerial economics and financial accounting***. New Delhi, India: Asoke k. Ghosh, Prentice-Hall. p.4.

[12] دويدار، محمد. (1993). مرجع سابق. ص: 11-12.

[13] البرطراوي، تامر. (2017). ***أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة***. الطبعة الأولى. الإسكندرية، مصر: نور للنشر. ص: 8.

[14] Marshall, A. (1890). ***Principles of economics***. Vol1. New York, USA: Macmillan and Company. p. XI.

[15] ابن منظور. (2007). المجلد الخامس: الغين – اللام، باب القاف، الجزء 39. في: **لسان العرب**. تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون. القاهرة، مصر: دار المعارف. ص:3642.

[16] مجمع اللغة العربية. (2004). ***المعجم الوسيط***. ط 4. القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية. ص:738.

[17] Reddy, M. K & Saraswathi, S. (2007). Op.cit. p.5.

[18] Landreth, H & Colander, D.C. (2011). ***History of economic thought***. 4th ed. Boston, USA: Houghton Mifflin Company. p.27.

[19] Reddy, M. K and Saraswathi , S. (2007). Ibidem.

[20] Pal, D. (n.d). Top 4 Definitions of Economics (With Conclusion). Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/economics-2/definitions/top-4-definitions-of-economics-with-conclusion/14134. Visited in: 10/10/2018.

[21] البلاوي، حازم. (1995). مرجع سابق. ص:52.

[22] المحجوب، رفعت. (1980). ***الجزء الثاني: القيمة والتوزيع***. في: الاقتصاد السياسي. (د.ط). القاهرة، مصر" دار النهضة. ص:5.

[23] البلاوي، حازم (1995). مرجع سابق. ص:64.

[24] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 71.

[25] Pal, D. (w.y). Ibidem.

[26] Landreth , H & Colander , D.C.(2011).Op.cit. p.286.

[27] Marshall, A. (1890). Op.cit. p. XIII.

[28] Reddy, M. K & Saraswath, S. (2007). Op.cit. p.6.

[29] Pal, D. (w.y). Ibidem.

[30] دويدار، محمد (1993).مرجع سابق. ص:14.

[31] Pal, D. (w.y). Ibidem.

[32] دويدار محمد . (1993). مرجع سابق، ص: 16، 276.

[33] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 99.

[34] شومبيتر ، جوزيف.أ. (2005). ***تاريخ التحليل الاقتصادي***. ترجمة حسن عبد الله بدر. المجلد الأول. القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للثقافة. ص:31.

[35] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). ***الاقتصاد***. ترجمة هشام عبد الله ومراجعة أسامة الدباغ. (د.ط). عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع. ص:14.

[36] Reddy, M. K & Saraswath. s. (2007). p.10.

[37] Ibidem.

[38] دويدار محمد. (1993). مرجع سابق. ص: 16.

[39] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). مرجع سابق. ص:30.

[40] بوطيبة، فيصل. (2017). ***مدخل لعلم الاقتصاد***. الطبعة الأولى. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع. ص:19-20.

[41] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). ***مبادئ علم الاقتصاد***. (د.ط). القاهرة، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. ص: 32.

[42] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). ***مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج***. (د.ط). القاهرة، مصر: كلية الحقوق، جامعة القاهرة. ص:20.

II. المشكلة الاقتصادية:

لكل علم من العلوم موضوعه الذي يتمثل في محاولة فهم وتحليل ظاهرة أو مشكلة معينة، وتعد المشكلة الاقتصادية النقطة المركزية التي يدور حولها علم الاقتصاد؛ الأخيرة تعاني منها كافة الدول والمجتمعات على اختلاف درجة نموها وتقدمها، وهي مشكلة نسبية.

1. مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تعبر المشكلة الاقتصادية عن معضلة عدم التوفيق بين الحاجات المتعددة من جهة والندرة النسبية للموارد الاقتصادية من جهة ثانية. يمكن التعبير عنها بعدم كفاية الموارد الاقتصادية الموجودة أو المتاحة في مجتمع، منطقة أو دولة معينة، لإشباع الحاجات الإنسانية اللانهائية (المتعددة)[1].

يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تقوم على الحاجات المتعددة من ناحية، والندرة(1) النسبية للموارد من ناحية ثانية، ما يؤدي إلى مشكلة الاختيار والتي ينتج عنها بدورها تكلفة للفرصة الضائعة أو البديلة. لفهم المشكلة الاقتصادية يجب فهم كل من الاختيار وتكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة، وفيما يلي تفصيل لهما:

1.1 الاختيار:

هو اتخاذ القرار اعتمادا على المفاضلة بين مجموعة من الاستخدامات المتاحة (البديلة) للموارد المحدودة نسبيا، وبهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن[2].

حسب "بول ساموبلسون"، يجب على أي فرد أو منظمة أو دولة أن تقوم بثلاثة أنواع أساسية من الخيارات حول كيفية تخصيص الموارد النادرة المتاحة لها؛ بحيث عليها أن تقرر ما يلي: [3]

1.1.1 ماذا ننتج؟: يمكن أن ينبثق عنه سؤالين أساسين: ماهي السلع التي سننتجها، والتي لن ننتجها؟ وماهي الكميات التي سننتجها؟. فلكون الموارد نادرة في الواقع بالنسبة للاحتياجات البشرية المتعددة، يجب أن يتم الاختيار بين مجموعات بديلة مختلفة من السلع والخدمات التي ينبغي إنتاجها.

2.1.1 كيف ننتج؟: يعني أي مجموعة من الموارد سيتم استخدامها لإنتاج السلع؟ وأي تكنولوجيا سيتم استخدامها في الإنتاج؟. مثلا: الدول التي يتوفر عندها مورد عنصر العمل تعمل علي اختيار أسلوب إنتاجي يعتمد علي استخدام الأيدي العاملة بنسبة أكبر من عنصر رأس المال، وهو ما يعرف بأسلوب الإنتاج كثيف

(1) الندرة لها وجهان، ندرة فيزيائية كمية، مثل الأرض مساحتها محدود لإنتاج منتج معين فقط؛ ندرة استخداماتية، كما في حالة العمل والآلات، والتي يمكن أن تستخدم إلا لغرض واحد في وقت واحد.

العمل، أما الاقتصاد القومي أو المجتمع الذي يتوفر لديه رأس المال بوفرة، فيعمل علي اختيار أسلوب إنتاج يستخدم نسب أكثر من رأس المال، مقابل نسب أقل من عنصر العمل، وهوما يعرف بأسلوب الإنتاج كثيف رأس المال.

3.1.1 لمن ننتج؟: أي طريقة توزيع الإنتاج من السلع والخدمات على أفراد المجتمع سواء ساهموا في العملية الإنتاجية (توزيع وظيفي) أم لم يساهموا (توزيع شخصي). وهنا تطرح العديد من الأسئلة: هل سيحصل بعض الناس على حصة أكبر من الموارد من غيرهم؟ هل سيحصل بعض الناس على القليل من الموارد للبقاء على قيد الحياة، بينما يعيش الآخرون في ترف؟. المشكلة هنا، هي مشكلة تقاسم المنتج، والتي ترتبط أساسا بتوزيع الدخل القومي.

قد تتدخل الدولة أو لا تتدخل عن طريق سياستها في النشاط الاقتصادي، بالتالي فإن الإجابة الصحيحة على هذه الأسئلة تختلف من نظام اقتصادي إلي آخر. وعلى سبيل المثال لكل دولة سياستها العامة في الإنفاق، بالنسبة للجزائر تدرج في قانون المالية نهاية كل سنة. فباستخدام موارد اقتصادية (أموال) محدودة نسبيا، تحدد موازنة كل قطاع تبعا لاحتياجاته ولسياستها (الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البحثية...الخ)، وهنا الأولوية في الإنفاق على قطاع معين تختلف من دولة لأخرى تبعا لسياساتها.

2.1 تكلفة الفرصة البديلة:

هي الفائدة التي تضيع في الاختيار بين استخدامين متنافسين أو أكثر للموارد النادرة نسبيا[4]. أو هي التكلفة الناتجة عن التنازل أو التضحية عن إشباع حاجات أخرى. لاحظ الثلاث أمثلة التالية:

- المستهلكون ذوي الدخل المحدود يقررون شراء كومبيوتر أو قضاء العطلة الصيفية، شراء الكومبيوتر ينجم عنه تكلفة فرصة بديلة ممثلة في خسارة قضاء العطلة الصيفية، والعكس.
- استخدام الأرض لإنتاج القمح أو البطاطس.
- يمكن أن تختار الدولة بين بناء مستشفى جديد أو أربع مدارس.

2. أركان (أسس) المشكلة الاقتصادية (2):

للمشكلة الاقتصادية ركنان أساسيان، هما:

(2) تجدر الإشارة أن الاختيار والفرصة البديلة يعتبرهما بعض الباحثين كأسس للمشكلة الاقتصادية، غير أننا لانتفاء العلاقة السببية بينهما والمشكلة الاقتصادية من جهة، ولكونهما نتيجتين لا سببيين عن ندرة الموارد وتعدد الحاجات من جهة ثانية، نرى أنهما لا يعدان ركنين لها.

1.2 تعدد حاجات الإنسان:

نعني بها لا نهائية الحاجات البشرية، فكلما أشبعت حاجة معينة ظهرت حاجة أخرى تحتاج الإشباع.

2.2 الندرة النسبية للموارد:

يقابل تعدد الحاجات البشرية محدودية في الموارد الاقتصادية التي تستخدم في إشباعاها، ممثلة في: العمل، الموارد الطبيعة، رأسمال والتنظيم (سنتطرق لها بشكل مفصل في موضوع الإنتاج).

3. خصائص المشكلة الاقتصادية:

للمشكلة الاقتصادية عدة خصائص، أهمها :

- العمومية: تواجهها كل المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تقدمها، غير أن حدتها تختلف من مجتمع إلى آخر أو من دولة إلى أخرى.
- الديمومة: واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية منذ القدم، وكذلك الأمر حاضرا ومستقبلا.
- النسبية: نعني بالنسبية أنها غير ناتجة عن الندرة المطلقة في الموارد الاقتصادية، بل عن محدودية استجابتها للحاجات الإنسانية المتعددة.
- الاختيار :كما سبق شرحه، هو اتخاذ القرار بالمفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة نسبيا.
- التنازل (التضحية): اتخاذ القرار باستخدام معين، ينتج عنه التضحية باستخدامات أخرى. التضحية تعتبر تكلفة لفرصة ضائعة.

4. المشكلة الاقتصادية في أهم الأنظمة الاقتصادية :

أشرنا سابقا أن الدولة قد تتدخل أو لا تتدخل عن طريق سياستها الاقتصادية في حل المشكلة الاقتصادية، بمعنى آخر في اختيار الإجابة المناسبة للثلاثة أسئلة التي طرحها" بول ساموبلسون :"ماذا ننتج؟، كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟.

1.4 المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي:

1.1.4 أسبابها :يرى النظام الإسلامي أن السبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية هو الإنسان، وذلك لعدة عوامل يمكن تلخيصها في نقطتين رئيسيتين [5 6]

-القصور في استغلاله للموارد الطبيعية، لا قلة الموارد ، وهو ما عبرت عنه الآية : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم: 34].

-استئثار الأغنياء، وسوء التوزيع، قال تعالى :﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [يس: 47]، وقد أثر عن علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْه – قوله" :ما جاع فقير إلا بما شبع غني.

2.1.4 الحلول :يقترح الإسلام عدة نقاط لحل المشكلة الاقتصادية أهمها :

-بالنسبة للتخصيص: يرى الإسلام ضرورة التخصيص أو التخطيط الأمثل لاستخدام للموارد الاقتصادية، كما أعتبر الإسلام التنمية الاقتصادية فريضة وعبادة مصداقا لقوله تعالى :﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[هود :61][7].

-بالنسبة للملكية: يقر الملكيتين الخاصة والعامة في وقت واحد، كلاهما أصل وليس استثناء، وكلاهما ليس مطلاقا، بل هو مقيد بالصالح العام. فالملكية الخاصة مصونة، ولكنها ليست مطلقة بل مقيدة من حيث اكتسابها، ومن حيث مجالاتها وحدودها ومن حيث استعمالها، ولعل أدق تصور لها بأنها وظيفة اجتماعية، إذ المالك الحقيقي للمال في الإسلام هو الله تعالى والبشر مستخلفون فيه[8].

-بالنسبة لتدخل الدولة (الحرية الاقتصادية): الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانفرادها ببعض أوجه هذا النشاط يتوازنان، فكلاهما يقره الإسلام في وقت واحد وكأصل عام وليس استثناء، ولكل مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر، وكلاهما مقيد وليس مطلقا [9] .

-بالنسبة للتوزيع: عدالة التوزيع؛ حيث في الظروف غير العادية كالمجاعة والحرب أين تقل الموارد، يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاف (الحد الأدنى للمعيش) ، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية (المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان)[10]؛ وما فوق ذلك يكون لكل تبعا لعمله وما يمتلك[11].

2.4 المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

1.2.4 أسبابها :يعتبر أن المشكلة الاقتصادية ناتجة عن قلة الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها، والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، والتي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة الاقتصادية حول كيفية التوفيق بين الإمكانيات الطبيعية المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة[12].

2.2.4 الحلول :تبرز حلول المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي في المبادئ التي يقوم عليها :[13]

– بالنسبة للتخصيص: استغلال الموارد وإمكانية احتكارها حتى ولو كانت نادرة بالشكل الذي يستجيب لحاجات المستهلكين في السوق الحر.

– بالنسبة للملكية: الأصل هو الملكية الخاصة كونها جوهر وباعث النشاط الاقتصادي، والاستثناء هو الملكية العامة إذا اقتضت الضرورة أن تؤدي الدولة نشاطا معينا .

– بالنسبة لتدخل الدولة: الأصل هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، والاستثناء هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط إذا اقتضت الضرورة ذلك.

– بالنسبة للتوزيع: الأساس في التوزيع هو الملكية الخاصة، فلكل بقدر ما يملك. ويترتب على ذلك التفاوت في المداخيل بحسب التفاوت في الملكية والميراث.

يري النظام الرأسمالي أن الحل الرئيس للمشكلة الاقتصادية يتمثل في نظام السوق والأسعار فمن خلال أهم خصائصه حرية التملك، وحرية الاختيار في مجال الإنتاج والتشغيل والاستهلاك، وفي ظل هذه الحريات يعمل جهاز الثمن على حل العديد من المشاكل في سوق السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية[14]. بمعنى آخر يتم تحديد الإنتاج بناء على طلب المستهلك، وهذا ما يسمى بسيادة المستهلك. بالتالي تتحدد نوعية وكمية السلع والخدمات التي يجب إنتاجها، وكيف ستتم عملية الإنتاج، ولمن يوزع المنتوج على أساس طلب المستهلكين.

3.4 المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

1.3.4 أسبابها: يعتقد أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات بسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية، ولا توجد مشكلة اقتصادية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية، حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وأرباب العمل، وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف، ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة[15].

2.3.4 الحلول :تتمثل أهم حلول المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي فيما يلي: [16]

– بالنسبة للتخصيص: الدولة هي التي تخصص عن طريق التخطيط المركزي الموارد بالشكل الذي يمكن من تلبية الحجم الأكبر من الطلب على السلع في السوق.

- بالنسبة للملكية: الأصل هو الملكية العامة، والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج.
- بالنسبة لتدخل الدولة: القاعدة هي تدخل الدولة وانفرادها بالنشاط الاقتصادي، والاستثناء هو ترك الأفراد في ممارسة بعض أوجه النشاط الاقتصادي.
- بالنسبة للتوزيع: الأساس في التوزيع هو العمل، فلكل تبعا لعمله. وفي ظل هذا الاقتصاد تتفاوت الدخول ولكن بسبب اختلاف القدرات والمواهب الإنسانية لا بسبب الملكية.

خلاصة يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي عن طريق التخطيط المركزي، أي التخطيط الشامل للاقتصاد وأن الدولة لا تحدد الإنتاج بناء على رغبة المستهلك، وإنما يحدد الإنتاج حسب ما تراه الدولة، بحيث تحدد نوعية وكمية السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها، وكيف ستتم عملية الإنتاج، ولمن يوزع المنتوج.

المراجع:

[1] O'Connor, D.E. (2004). ***The Basics of economics***. 1st ed. USA: Greenwood Press. p.1.

[2] Ibid. p.4.

[3] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). مرجع سابق. ص:31-32.

[4] O'Connor, D.E. (2004). Ibidem.

[5] عاشور، أحمد محمد. (2016). المشكلة الاقتصادية في نظر الدكتور محمد شوقي الفنجري. شبكة الألوكة. 2016/07/30. على الموقع التالي: https://www.alukah.net/culture/0/106072/. تمت زيارته بتاريخ: 2018/10/15.

[6] الفنجري، محمد شوقي. (1994). ***الوجيز في الاقتصاد الإسلامي***. (د.ط). القاهرة، مصر: دار الشروق. ص:13-16، 59-62.

[7] الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن. (2009). ***الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف***.ط11. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي. ص:38.

[8] الفنجري، محمد شوقي. (1993). ***ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي***. (د.ط). القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ص:40.

[9] المرجع السابق. ص:38-39.

[10] على النجار، عبد الهادي. (1993). ***الإسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة***. الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. مارس 1983. ص:62، 137، 140.

[11] الفنجري، محمد شوقي. (1993). مرجع سابق. ص:42.

[12] عاشور، أحمد محمد. (2016). نفس المرجع السابق.

[13] الفنجري، محمد شوقي. (1993). مرجع سابق.ص:38-41.

[14] على النجار، عبد الهادي. (1993). مرجع سابق. ص:47.

[15] نصار، أحمد محمد محمود. (2010). ***مبادئ الاقتصاد الإسلامي***. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس. ص: 24.

[16] عاشور، أحمد محمد. (2016). نفس المرجع السابق.

III. الحاجة والسلعة:

1. الحاجات:

1.1 مفهوم الحاجة(1): هي الشعور أو الإحساس بالحرمان أو بفقدان شيء ما، ولا تزول الحاجة إلا بعد تلبيتها، فمثلا قيام الفرد بالأكل هو تلبية للشعور بالجوع. بمعنى آخر الحاجة هي الشعور بالألم الذي يدفع الفرد إلى البحث عن استخدام الوسائل أو الموارد للتخلص من هذا الشعور.

2.1 خصائص الحاجات :للحاجات عدة خصائص، من أهمها:[1]

– **تعدد الحاجات**: تعد الحاجات غير مقيدة أو محددة من حيث العدد، فكلما أشبعت حاجة معينة ظهرت حاجة أخرى تحتاج التلبية. كما أنها تضاعفت بفعل التطور البشري والتقدم الحضاري، وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان، فحاجات الإنسان البدائي اقتصرت على الأكل والشرب والملبس، عكس الإنسان المعاصر الذي ظهرت له حاجات أخرى جديدة، مثل الثلاجة، التلفاز، السيارة، وسائل التواصل،. الخ. يمكن القول أن الحاجة مستمرة ودائمة (لانهائية).

– **قابليتها للإشباع** :نعني بها قابليتها للتلبية، مثل الحاجة إلى الأكل، بعد تناول الفرد للطعام، يمكن القول أنه وصل إلى درجة الإشباع.

– **قابليتها للاستبدال (الإحلال** :(يمكن إحلال أو تعويض حاجة بأخرى إما إراديا أو حتميا للضرورة، بسبب ندرتها أو ارتفاع تكلفتها، فمثلا تعويض الحاجة لشرب القهوة بالشاي.

– **إمكانية تكامل الحاجات** :الحاجات قابلة للتكامل فيما بينها، فإشباع حاجة ما يتطلب حاجة أخرى تكملها، مثل الحاجة للبنزين تكمل حاجة السيارة، لأن الإشباع التام لاستعمالها لا يتحقق إلى بوجود البنزين.

– **الحاجات متكررة** :المشكلة في الحاجات الإنسانية أنه يمكن إشباعها بشكل مؤقت فقط؛ فمثلا عندما تأكل تشعر بالشبع لفترة معينة، ومن ثم بعد مدة معينة ستحس بالجوع .

---

(1) الحاجات (needs) والرغبات (Wants) تشيران إلى شعور قائم بالطلب لعنصر (منفعة) مادي أو معنوي بمنظومة الرغبة مفقدة حيازته، نتج ذلك الشعور عن معرفة موروثة أو مكتسبة بالمكون المعنوي المصاحب للكائن، ولذلك فيفرق ما بين الحاجة كشعور بالطلب يغلب عليه الموروث وما بين الرغبة كاتجاه اجتماعي للحاجة يغلب عليه الجانب المكتسب. الحاجة ترتبط بالطبيعة الإنسانية بينما الرغبة هي نتاج اجتماعي، فالإنسان يحتاج إلى الطعام ويرغب في وجبة دون أخرى لإشباع تلك الحاجة نتيجة لطبيعة تكوينه الثقافي وميوله النفسي؛ الرغبة ترتبط بدرجة ألم أقل من تلك المرتبطة بالحاجة، وبالحقل الاقتصادي أحيانا يتم استخدام لفظ الحاجة للدلالة على المعنين (البرطراوري، تامر، 2017، ص:127، 131، 132).

– **قابليتها للانقسام** :حيث يمكن إشباعها بشكل تدريجي حتى يزول الألم بشكل نهائي، هذا طالما كانت المنفعة قابلة للتجزئة كالغذاء، فيما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية.[2]

3.1 أقسام الحاجات :يمكن الاعتماد على عدة معايير في تقسيم الحاجات، من أهمها :

1.3.1 حسب الأهمية: نميز ما بين الحاجات الأساسية (الضرورية) والكمالية (الثانوية): الأولى لا يمكن التخلي عنها مثل الحاجة للمأكل والمشرب والملبس؛ الثانية: يمكن الاستغناء عنها، مثل الحاجة إلى الترفيه.

2.3.1 من حيث عموم النفع: تقسم إلى الحاجات الجماعية (العامة) والفردية، الأخيرة تشكل الحاجات الفردية الأساسية التي لا بد من إشباعها، مثل: الأكل والشرب والملبس؛ والعامة مرتبطة بالمجتمع ككل، مثل: العدالة والأمن والاطمئنان، وهي ناجمة عن العيش معا في البلد الواحد لأفراد المجتمع[3].

3.3.1 من حيث الزمن: تصنف لحاجات حاضرة وأخرى مستقبلية :الأولى تتطلب إشباعا فوريا؛ أما الثانية فهي التي يتطلع إليها الفرد من تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية .

4.3.1 من حيث الطبيعة: الحاجات المادية والمعنوية، الأولى تستلزم موارد ملموسة لإشباعها مثل الملبس، المشرب، السيارة...الخ، الثانية تحتاج موارد غير ملموسة لإشباعها مثل: الصحة، التعليم، الأمن...الخ.

2. السلع: وسائل إشباع الحاجات(2).

1.2 تعريف السلع: هي كل الأموال أو الوسائل التي تستعمل لإشباع حاجات الإنسان المتنوعة[4].

2.2 تصنيف السلع: يمكن أن نميز بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

1.2.2 السلع الحرة: وهي التي تتوفر في الطبيعة بأكثر من حاجة الإنسان إليها ولا تتطلب أي جهد أو أي تكلفة لإشباع الحاجة منها مثل الهواء، ضوء الشمس...الخ .يمكن تعريفها أيضا بأنها المورد الذي يتاح منه مخزون لا نهائي لا ينفذ مهما بلغت ضخامة حجم الطلب عليه، وبالتالي لا يكون لهذ المورد سعر (ثمن) يدفع مقابل استغلاله والانتفاع به[5].

2.2.2 السلع الاقتصادية: هي موارد نادرة نسبيا يتطلب الأمر بذل جهد أو تكلفة لتحويلها حتى تصبح صالحة لإشباع حاجة ما .تعرف بأنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبطا

(2) وسائل إشباع الحاجات يمكن أن يطلق عليها: السلع، الموارد، الخيرات، الأرزاق أو الأنعام.

بقيمة، كما يعرفها آخر بأنها كل ما يستخدمه الإنسان (بما في ذلك الإنسان نفسه) لتحقيق منفعة أو لإشباع رغبة معينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأنها ترتبط دائما بقيمة معينة أو ثمن. وتعتبر الموارد سلع اقتصادية إذا توفر فيها ما يلي: [6] [7]

- **الندرة النسبية لها**: ما يميز السلع الاقتصادية أنها محدودة من حيث كميتها المعروضة.
- **النفعية**: توجد حاجة للإنسان لها، بحيث يمكن استخدامها في تلبية حاجات ورغبات الأفراد.
- **قابليتها للتداول**: قابلية ملكيتها للانتقال من شخص إلى آخر.

تتميز السلع الاقتصادية عن غير الاقتصادية بالندرة النسبية عبر الزمان والمكان والحركية، ويعني هذا أن أهميتها الاقتصادية تتغير من زمان لآخر ومن مكان لآخر؛ كما أن الموارد الاقتصادية قابلة للإحلال بعضها محل الآخر ولتخصيصها في استخداماتها المختلفة وذلك لتعدد استخداماتها في الإنتاج والاستهلاك[8]، كما تختلف من ناحية القيمة فالأولى تعني أن السعلة لها قيمة لأكثر من فرد، وهي تتضمن تقريبا كل السلع بما فيها السلع الاجتماعية، بينما الثانية هي التي ليس لديها قيمة لأي فرد إلا لصاحبها[9].

يمكن أن نميز بين عدة تصنيفات للسلع الاقتصادية، من أهمها:

1.2.2.2 السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية (الرأسمالية): السلع الاستهلاكية هي التي تشبع حاجة الإنسان مباشرة مثل الخبز ، الفواكه ، الألبسة ، التلفزة ... الخ، وهي تستهلك فور استعمالها[10]. أما السلع الإنتاجية فهي التي تستعمل لغرض إنتاج سلع أخرى، ولا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، مثل الآلات ومعدات الإنتاج، والسلع الوسيطة التي تستهلك أثناء عملية الإنتاج مثل: المواد الأولية، السكك الحديدية، الطرق، الموانئ، الكهرباء...الخ.

2.2.2.2 السلع الضرورية والسلع الكمالية: السلع الضرورية هي التي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبار أن حياة الإنسان مرتبطة بها مثل: الأغذية عامة، والدواء بالنسبة للمريض، الملابس...الخ. ويستهلكها الفرد مهما كان حجم دخله حتى ولو اضطر أن يقترض من أجل الحصول عليها، ويزيد استهلاكه منها بزيادة دخله إلى أن يشبع حاجاته ، ولذلك فإن أي زيادة في الدخل بعد ذلك لن تؤثر في الكمية المطلوبة من هذا النوع[11].

أما السلع الكمالية فهي تلك السلع التي يمكن للإنسان الاستغناء عنها دون أن يتعرض إلى أي خطر. وهي لا تشبع حاجات ضرورية للإنسان مثل العطور والتحف. استهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد أدنى

من الدخل، ويزداد استهلاكه منها كلما زاد الدخل[12]. في بعض الأحيان يمكن أن تكون السلع ضرورية في مجتمع معين وكمالية في آخر، فالثلاجة في المجتمعات التي تتسم بالبرودة تعد كمالية، وكذلك المدفأة بالنسبة للتي تتميز حالة طقس جو عندها بالحرارة المرتفعة.

3.2.2.2 السلع المعمرة والسلع غير المعمرة: السلع المعمرة هي السلع التي لا تستهلك مرة واحدة وإنما تستعمل عدة مرات خلال فترة زمنية معينة مثل الثلاجة، السيارة، الملابس...الخ، أما السلع غير المعمرة فهي السلع تستهلك كلها مرة واحد، وتفنى بمجرد استعمالها، مثل الخبز، الفاكهة، البنزين ...الخ .

4.2.2.2 السلع المتنافسة والسلع المتكاملة: نقول عن سلع متنافسة لسلع أخرى إذا كانت بديلة لها ، أي بإمكان إحداها أن تحل محل الأخرى؛ و إذا كان إشباع الحاجة من السلعة الأولى يؤدي إلى زوال الحاجة إلى السلعة الثانية مثل الشاي والقهوة، الحذاء الجلدي والحذاء غير الجلدي، التنقل بالسيارة أو بالحافلة. ونقول عن سلعتين متكاملتين إذا كان إشباع الحاجة من أحداهما لا يتم إلا بوجود السلعة الأخرى مثل: السيارة والبنزين ، القهوة والسكر، الأدوات الكهربائية مع الكهرباء...الخ.

المراجع:

---

[1] Fernando, A.C .(2011). ***Business Environment*** .1st impression. New Delhi, India: Dorling Kindersley. p.10.

[2] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 133.

[3] بيضون، توفيق سعدون. (1994). ***الاقتصاد السياسي الحديث***. الطبعة الثالثة. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص:17.

[4] Fernando, A.C .(2011). Op.cit. p.7.

[5] الدمرداش، إبراهيم طلعت .(2007) .***الموارد الاقتصادية***. الطبعة الأولى. الزقازيق، مصر: مكتبة القدس. ص:10.

[6] Fernando, A.C, (2011). Ibidem.

[7] جيفونس، ويليام ستانلي. (2012). ***الاقتصاد السياسي*** .ترجمة أبو الفتوح علي وآخرون. (د.ط). القاهرة، مصر: الهنداوي. ص: 15-18.

[8] الدمرداش، إبراهيم طلعت. (2007). نفس المرجع السابق.

[9] Gleick, P.H et al. (2002). ***The New Economy of Water: The Risks and Benefits of Globalization and Privatization of Fresh Water***. Oakland, California, USA: Pacific Institute for Studies in Development, Environment and Security. February 2002. p.7.

[10] بيضون، توفيق سعدون.(1994). مرجع سابق. ص: 20.

[11] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). مرجع سابق. ص: 62.

[12] نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: المدخل النظري.

يتمثل جوهر المشكلة الاقتصادية في بحث الإنسان المستمر وحده أو في جماعة عن تلبية حاجاته ورغباته المتزايدة عن طريق استغلال الموارد المتاحة الموسومة بالندرة أو المحدودية. هذا السعي يترجم في مزاولته وقيامه بنشاطات مختلفة توفرها وتحققها له، تعرف عند علماء الاقتصاد بالنشاط الاقتصادي، والأخير يتضمن مجموعة من العمليات ممثلة في الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك، الادخار والاستثمار. يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بمختلف الأنشطة الاقتصادية السابق ذكرها.

I. نشاط الإنتاج:

1. لمحة عن تطور نشاط الإنتاج:[1]

تطور مفهوم الإنتاج على مر الزمن إلى أن أصبح بالشكل المتعارف عليه حاليا لدى علماء الاقتصاد. بدأ الفكر الاقتصادي في فترة الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية: ق 15م- منتصف ق 18م) يخطو خطوة غير مكتملة لتنظير مفهوم الإنتاج، أين اعتبر " أنطوان دي مونكريتيان" أن الإنتاج هو الأداة الوحيدة لضمان جميع الثروات في إشارة ضمنية إلى الإنتاج الزراعي والصناعي معا، فمن خلال الزراعة وتحويلها يمكن استبدال الإنتاج وصناعة الثروات. وفي ق 18 حصر" الطبيعيين" (الفيزيوقراط) النشاط الإنتاجي في الزراعة لأنها الوحيدة القادرة على الخلق، على عكس الصناعة القائمة على تحويل المنتج من صورة إلى أخرى، والتجارة ما هي إلا نقل للمنتج، بالتالي هي ليست نشاط إنتاجي بل نشاط عقيم وإن كانت تقدم منافع(1).

عارض الكلاسيك على رأسهم آدام سميث هذا التفكير أين اعتبروا كل منتج مادي يتضمن منفعة يدخل تحت مظلة الإنتاج، أما الخدمات فلا تعد إنتاجا كونها لا تضيف ثروة وتفني بمجرد استخدامها. أما "جون ستيوارت ميل" فدعا إلى اعتبار المنافع الخدمية اللصيقة بالسلع المادية (كالنقل والتخزين) دون المنفصلة عنها ضمن مفهوم الإنتاج لكونها تسهم بشكل مباشر في تكوين المنتج المادي الذي يمثل إضافة للثروة؛ وهو تفريق رفضه "جون باتيست ساي" الذي اعتبر أن الإنتاج هو كل عمل نافع يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد سواء أكان مادي أو خدمي، وهو ما استقر عليه الفكر الاقتصادي المعاصر باعتباره كلا من السلع والخدمات إنتاجا اقتصاديا.

2. مفهوم الإنتاج:

يعرف الإنتاج بتظافر ومزج مجموعة من العوامل أو العناصر المادية، البشرية والمالية لخلق (صنع)(2) منفعة مادية أو معنوية أو زياداتها بقصد إشباع الحاجات البشرية. كما يمكن تعريفه بعملية تحويل المواد الأولية (أو المدخلات بشكل عام) من شكلها الخام غير القابل للاستهلاك إلى شكل آخر قابل للاستخدام (مخرجات)، مثل استخدام المادة الأولية الخشب في إنتاج الورق، استخدام القطن في إنتاج الملابس، استخدام القمح في إنتاج

(1) عارض الكلاسيك وعلى رأسهم آدام سميث اعتبار الزراعة النشاط الخلاق الوحيد، واعتبروا أنها مثل الصناعة تقوم على تحويل المدخلات من صورة لأخرى، والفارق الوحيد أن الزراعة تعتمد أساسا على الأرض، بينما الصناعة تعتمد على الآلات.

(2) نشير أن الخلق لله وحده سبحانه وتعالى، حيث يعني إنتاج شيء من لا شيء؛ بينما الصنع يشير إلى إنتاج سلعة أو خدمة من شيء آخر. النجار يصنع كرسي أو طاولة من الخشب، لكن من يخلق الخشب في شكله الخام المتواجد في الطبيعة (الأشجار) هو الله.

الخبز. خدمة النقل (Taxi service)، أين يعبر المتنقل في المحطة عن المدخلات إلى جانب الموارد الفيزيائية ممثلة في السائق، السيارة والوقود، ويمثل وصوله إلى منزله المخرجات.

3. مفهوم حساب الإنتاج:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حساب الإنتاج بـ" الحساب الذي يسجل نشاط إنتاج السلع والخدمات على نحو محدد في نظام المحاسبة الوطنية (القومية)، وهو يمثل عنصر من الموازنة، وقيمة إجمالية مضافة ومقياسا للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من قبل منتج فردي أو صناعة أو قطاع"[2]. كما شرح بـ"يسجل حساب الإنتاج نشاط إنتاج السلع والخدمات على النحو المحدد في الحسابات القومية، وهو معد للقطاعات المؤسسية والصناعات. تتضمن موارده إجمالي النتائج والضرائب مخصوما منها الإعانات على المنتجات، وتشمل استخداماته الاستهلاك الوسيط. يتم استخدام حساب الإنتاج للحصول على واحد من أهم عناصر في الموازنة ممثلا في القيمة المضافة، أو القيمة الناتجة عن أي وحدة تعمل في نشاط إنتاجي"[3].

نجد حسب الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر أن حساب الإنتاج يتكون من شقين: الموارد تتضمن الإنتاج (يعتبر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ضمن الأنشطة المنتجة القطاعات التالية: الفلاحة بما في ذلك استغلال الغابات والصيد البحري، الصناعة بما في ذلك المحروقات، البناء والأشغال العمومية، الخدمات الإنتاجية المادية وغير المادية كالنقل والتجارة ...الخ)؛ والاستخدامات تحتوي على الاستهلاك الوسيط. ويتم رصد هذا الحساب بالقيمة المضافة التي تمثل الثروة المنشئة[4].

يمكن القول أن حساب الإنتاج يمثل نقطة البداية لتسلسل حسابات الوحدات المؤسسية والقطاعات، بحيث يظهر كيف يتم توليد الدخل وتوزيعه واستخدامه في الاقتصاد. بحيث تحدد بداية الأنشطة المنتجة، ومن ثم يحدد مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل الذي تحققه للاقتصاد. ومن الناحية المفاهيمية، يحسب الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي حسابا مشابها لوحدة الإنتاج على المستوى الجزئي، والأهم من ذلك أنه بينما يمكن تجميع حسابات الإنتاج لوحدة مؤسسية فردية وكذلك لقطاعات، يمكن تجميعها أيضا للمنشآت وبالتالي للصناعات، وهذه هي الميزة التي تتيح دراسة النشاط الإنتاجي في الاقتصاد.

4. عناصر الإنتاج:

هي عوامل خلق وتوليد المنافع ذات القيمة الاقتصادية، وليست أسبابها، فالأسباب الدافعة تتمثل في الحاجات والرغبات.[5] ويقسمها الاقتصاديون إلى خمسة عناصر رئيسية كما يلي:

1.4 عنصر العمل:

يعد عنصر العمل من أهم عوامل الإنتاج، هذا لكونه يمثل القوة الواعية التي تمزج بين مختلف العوامل الأخرى.

1.1.4 مفهومه: العمل هو الجهد البشري العضلي أو الفكري الواعي الإرادي الذي يتم تطبيقه في العملية الإنتاجية بهدف إنتاج السلع والخدمات ونظير الحصول على مقابل مادي. إن الأفراد الذين يعملون لإصلاح الإطارات، تعليم الأطفال، إنفاذ القوانين ، كلهم يشكلون جزءا من القوى العاملة في الاقتصاد؛ كما أن الأفراد الذين يبلغون سن العمل، يقدرون عليه ويرغبون فيه، ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (البطالين) يعتبرون أيضا جزءا منها.

يتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم الأيدي العاملة وعلى كفاية العمال في الإنتاج[6]. ويمكن أن يكون إنتاج العمل ماديا، يعني إيجاد أشياء جديدة من سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات، كما يمكن أن يكون إنتاجه اقتصاديا، يقصد به جعل الأشياء الموجودة أكثر فائدة من ذي قبل، وأكثر قدرة على إشباع الحاجات[7].

2.1.4 تقسيماته: تعتمد العديد من المعايير في تصنيف العمل، من أهمها:

- معيار طبيعة الجهد: ويقسم العمل تبعا لهذا المعيار إلى عمل يدوي وعمل ذهني.
- معيار المسؤولية: ويقسم العمل وفقا له إلى أعمال إشرافية وأعمال تنفيذية.
- معيار المشاركة: وتقسم إلى أعمال فردية وأعمال جماعية.
- معيار القانون: عمل قانوني وغير القانوني.
- معيار الزمن: عمل دائم وعمل مؤقت.

3.1.4 أهميته: يعد العمل كما سبق وأشرنا القوة الواعية المسؤولة بمجهودها العضلي أو الفكري عن المزج بين مختلف العوامل الأخرى، كما أن العمل يعبر عن المورد البشري الذي تعد حاجاته ورغباته علة وسبب وجود

مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي من بينها نشاط الإنتاج. إن أهمية العمل لا تقتصر على الفرد فقط بل تتجاوزه لكل من المؤسسة والمجتمع؛ وفيما يلي تفصيل لذلك:

– **أهميته بالنسبة للفرد:** يتحصل الفرد نظير مجهوداته البدنية والذهنية التي يبذلها على مقابل مادي (أجر أو راتب)، والذي يستخدمه في تلبية حاجاته ورغباته المختلفة. وهنا نشير أن العمل بالمعنى الاقتصادي يشمل فقط الأنشطة التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات.

– **أهميته بالنسبة للمؤسسة:** يعتبر العمل القوة الواعية المسؤولة عن المزج ما بين مختلف العناصر الأخرى، بالتالي يعد محرك العملية الإنتاجية في المؤسسة.

– **أهميته بالنسبة للمجتمع:** باعتبار أن الهدف الاقتصادي للعمل هو إنتاج السلع والخدمات المختلفة، هذا من شأنه أن يلبي حاجات الأفراد ما يحقق الرفاهية في المجتمع. كما أن العمل الذي يتصف بالجودة يساهم في تقدم المجتمع ونموه الاقتصادي.

4.1.4 خصائصه: يمكن أن نميز بين نوعين من الخصائص، الأولى ترتبط بنشاط العمل في حد ذاته والثانية تتعلق بالعمل كعنصر إنتاجي:

1.4.1.4 خصائص العمل كنشاط إنساني: تتلخص في النقاط التالية:

- نشاط واع: هاته الخاصية تابعة لكون الكائن البشري واع وعاقل بما يقوم به من أنشطة، على عكس الكائنات الحية الأخرى.
- نشاط إرادي: يمارسه الإنسان بكامل إرادته وباختياره.
- له ألم: حيث أن التزام الإنسان ببذل جهد عضلي وذهني في عمله، يمثل إرهاقا عبئا وتكلفة له.
- مصدر للسعادة: حيث أن إنجاز العامل لأعماله يولد الرضا عن الذات.
- له هدف: غايته إنتاج أو إضافة المنافع المادية والمعنوية (السلع والخدمات).

2.4.1.4 خصائص العمل كعنصر إنتاجي: تتمثل فيما يلي: [8 9]

- **عامل الإنتاج الأصلي والذي لا غنى عنه:** حيث بدونه لا يمكن أن يكون هناك إنتاج.
- **عامل نشط في الإنتاج:** حيث يعتبر مفعل العملية الإنتاجية.
- **غير ملموس:** حيث يمكن لمس العمال ومخرجات عملهم، لكن لا يمكن لمس العمل.

- **العمل قابل للتلف (فان)**: يعبر عن العمل بوحدة الزمن (الوقت)، بحيث لا يمكن تخزينه، وعدم القيام بالعمل في الزمن المحدد له يؤدي إلى ضياعه.

- **لا يمكن فصل العمل عن العامل**: يمكن فصل الأرض ورأس المال عن مالكهما، لكن لا يمكن فصل العمل عن العامل. على سبيل المثال: من غير الممكن جلب قدرة المعلم على التدريس في المدرسة، وترك المعلم في المنزل.

- **مرونة انتقاله ضعيفة**: يتسم العمل بانخفاض مرونة انتقاله، فبالمقارنة مع رأس المال والسلع الأخرى، فإن العمالة أقل حركة. يمكن نقل رأس المال بسهولة من مكان إلى آخر، ولكن لا يمكن نقل العمالة بسهولة من مكانها الحالي إلى أماكن أخرى. العامل ليس جاهزا للذهاب إلى أماكن بعيدة تاركا مكانه الأصلي وأقربائه . لذلك، فإن العمل لديه قدر أقل من الحركة.

- **عرض العمل مستقل عن الطلب عليه**: حيث أنه اذا زاد الطلب على عمل ما لسبب أو لآخر وفي وقت محدد فإن المعروض منه لا يمكن أن يزيد بنفس الوتيرة وفي نفس الوقت، وفي حالة انخفاض الطلب عليه أيضا فإن عرضه لا ينخفض بنفس الوتيرة.

- **العامل يبيع جهده وليس نفسه**: يسخر العامل جهده لرب العمل مقابل أجر أو راتب.
- القدرة التفاوضية للعمال ضعيفة: هذا مقارنة بأرباب المؤسسات، حيث أنهم يحتاجون للعمل ولا يمكنهم تخزينه.
- **اختلاف كفاءة العمل**: يختلف العمل من حيث درجة الكفاءة، فالعامل المدرب والماهر يكون أكثر كفاءة في إنجاز عمله من غيره. وهنا يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من العمال: المهرة، شبه المهرة، وغير المهرة.
- **مشاركته في الإنتاج متقطعة**: لا يمكن إشراك العمال بشكل مستمر في الإنتاج مثل الآلة.
- **العمل هو من يصنع رأس المال**: حيث يتم تشكيل ومراكمة رأس المال بواسطة العمل.
- **تكلفة إنتاج العامل صعبة التقدير**: يمكننا حساب تكلفة إنتاج الآلة أو المادة الأولية، لكن ليس من السهل حساب تكلفة إنتاج العامل، فمن الصعب جدا حساب تكلفة تنشئة الأطفال، تعليمهم، طعامهم، لباسهم...الخ، إلى أن يصبحوا عمال.
- **يتأثر العمل بالمحيط (البيئة)**: حيث أن ظروف العمل، معاملة أرباب العمل، العلاقات مع العمال، تدابير الصحة والسلامة المهنية ، كلها عوامل تؤثر فيه.

2.4 عنصر الطبيعة:

1.2.4 مفهومه:

يقصد بالعامل الطبيعي كل الموارد الموجودة في الطبيعة على تعددها واختلافها، سواء كانت تحت الأرض أو فوقها، ويمتد معناها ليشمل كل العناصر التي تؤثر في عملية الإنتاج كالوظائف الطبيعية، والتشكيل الطبيعي للتضاريس، المسطحات المائية بالإضافة إلى موقع الجغرافي...الخ.

نظرا لأهمية الطبيعية اتجه العديد من الباحثين إلى رسملتها، ويرجع أول ظهور لمصطلح رأسمال الطبيعي (Natural Capital) لـ' ارفينع فيشر" عام 1930، أما بداية استخدامه وشهرته فظهرت سنة 1973 بوساطة الاقتصادي الانجليزي "شوماخر" في كتابه "صغير جميل"[10]. ويعرف بأنه "مجموع الموارد والوظائف الطبيعية التي تسهم في ظهور الناتج، فالوظائف هي الخدمات التي تقدمها الطبيعة كعمليات تجديد المياه، أما الموارد فهي الرصيد المتاح من الموجودات الطبيعية التي تنقسم إلى أربع فئات رئيسية، وهي: الهواء والماء بما يتضمنان من أحياء وموارد والأرض بما تتضمن من مواد وتضاريس، وأخيرا الموائل، وهي جميع البيئات الطبيعية التي تنشأ عن الماء والهواء والأرض كالنباتات والحيوانات.[11] يتضمن رأس المال الطبيعي حسب معيار القدرة على التجدد: موارد متجددة وغير متجددة؛ وحسب معيار الندرة: موارد اقتصادية وأخرى حرة.

2.2.4 مكوناته: يتكون العامل الطبيعي من مكونين رئيسيين هما:

– **الموارد الطبيعية:** هي مجموع الموارد الموجودة تحت الأرض وفوقها، بما فيها الأحياء، البيئات الطبيعية، التضاريس والموقع الجغرافي...، إضافة إلى الهواء، والماء، وما هو متضمن فيهما من موارد.

– **الوظائف (الخدمات) الطبيعية:** هي الخدمات التي تقدمها الطبيعية مثل: الطقس المناخ: الرياح، الأمطار، الرطوبة، الضغط الجوي...الخ؛ الدورة الهيدرولوجية، دورة النتروجين، دورة الفوسفور، دورة الزئبق...الخ.

3.2.4 خصائصه: هناك نوعان من الخصائص الأساسية للموارد الطبيعية:[12]

- **أنها موجودة في الطبيعة:** هي هبة من الله، أي أنه لم يتم استخدام أي جهد بشري لصنعها أو تغييرها.

– **قابليتها للاستخدام:** أين يمكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات (النفط عند اكتشافه في ولاية بنسلفانيا الأمريكية في ق18 كان مصدر إزعاج للمزارعين الذين وجوده يخرج من تربتهم ، حيث لا أحد يعلم ما الذي يمكن عمله به آنذاك، ولم يكتشف تكرير النفط واستخدامه كمصدر للطاقة حتى منتصف ق 19). يضاف

للخاصتين السابقتين سمتان تتمثلان في: خضوع الموارد الموجودة في حيز جغرافي لدولة معينة لملكيتها وإداراتها. يمكن أن تتعرض الموارد الطبيعية للاستنزاف عبر الزمن بسبب ضعف معدلات تجددها (بعضها بأخذ حقبا من الزمن للتجدد كالموارد المائية الأحفورية الموجودة في الصحراء الشمالية للجزائر) من ناحية والاستغلال المفرط لها من ناحية ثانية مثل المياه والنفط.

3.4 عنصر رأس المال(3):

1.3.4 مفهومه:

يعرف علماء الاقتصاد رأس المال بجميع السلع التي صنعها الإنسان والتي تستخدم في الإنتاج. بعبارة أخرى هو السلع المنتجة التي يمكن استخدامها كمورد لإنتاج أكبر[13]. رأس المال يشمل المنتجات المادية كالأدوات والآلات والسلع الوسيطة المستخدمة في العملية الإنتاجية، وغير المادية كبرامج الكومبيوتر.

2.3.4 شروطه: اعتماد على المفهوم السابق، نعتبر أي مورد رأس المال إذا كان يستوفي معيارين:

- **يجب أن يتم إنتاج المورد:** أي أنه صنع من طرف الإنسان، وبذلك لا تدخل هبات الطبيعة فيه. فالأرض والنفط عديما الفائدة بدون عمل الإنسان.

- **يمكن استخدام المورد لإنتاج سلع وخدمات أخرى:** فالسلع الإنتاجية كالآلات والمعدات تعد رأس مال، على عكس السلع الاستهلاكية كالغذاء والماء.

النقود هي واسطة الدفع، بينما رأس المال هو عامل جرى إنتاجه من عوامل إنتاج أخرى، وأحد مدخلات الإنتاج المستديمة، وهو بدوره من مخرجات الاقتصاد[14]. النقود شكل من أشكال رأس المال المالي إلى جانب الأصول الورقية الأخرى (الأسهم والسندات)، ولا تعتبر بحد ذاتها رأسمال، لأنها لا تساهم مباشرة في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي فإنها لا تستوفي المعيار الثاني لرأس المال، ومع ذلك، يمكن استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر في الحصول على رأس المال (لشراء عوامل الإنتاج أو السلع والخدمات). رأس المال لا يتكون إلا من الأشياء المادية، فبرامج الكومبيوتر المستخدمة من قبل الشركات التجارية لإنتاج السلع والخدمات هي رأسمال.

(3) يعبر مصطلح رأسمال في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عن رأسمال الصناعي ، الأخير يعبر عن كل منتج مادي يستخدم في الإنتاج كالآلات والمعدات والمواد الخام، أي كل شيء مادي سبق إنتاجه كمحاولة للتفريق بين ذلك المكون وبين الطبيعة كعناصر لم تتضمن عمل إنساني كالغابات والمناجم والأراضي، ولذلك فالتقسيم الكلاسيكي لعوامل الإنتاج كان العمل والأرض ورأسمال (البرطراوي، 2017، ص: 227).

3.3.4 أنواعه: يمكن أن نميز عدة أنواع لرأس المال، أهمها:

- **رأس المال العيني (المادي)** ويقسم إلى: رأس المال الثابت ورأس المال المتداول: الأول هو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية لمدة طويلة أو لعدة مرات، بحيث تنتقل قيمته إلى السلع المنتجة على شكل أجزاء، وهو يتعرض للاستهلاك المادي، الذي نعني به التلف أو التآكل بمرور الوقت مثل: المباني، أثاث المكتب؛ أو الاقتصادي الذي نقصد به التقادم نتيجة للتقدم التقني، أو تغير أذواق المستهلكين: مثل الآلات ومعدات الإنتاج.

رأس المال المتداول: هو الذي يفنى ويزول بمجرد استخدامه في الإنتاج لمرة واحدة، وله إضافة مباشرة في قيمة السلعة المنتجة، كالمواد الأولية والسلع الوسيطية: الحبر في المطبعة، القمح في المطاحن، البنزين والوقود في صناعة النقل.

– رأس المال المالي: هو أي مورد اقتصادي يتم قياسه بقيمة النقود المتداولة، أي رأس المال النقدي المستخدم في شراء احتياجات المشروع الإنتاجي أو تقديم الخدمات للقطاع الاقتصادي. وفي العرف المحاسبي هو مجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحا منها حقوق الغير على هذه الأصول[15] [16].

- **رأس المال القانوني:** هو مجموعة الحقوق التي تكون لشخص على مجموعة من الأموال كحق الدائنية(4) أو حق الملكية أو حق المساهم في شركة المساهمة، فكل مساهم يملك جزءا من رأس المال وجزءا من الأرباح. يتضح من ذلك أن رأس المال القانوني يستمد وجوده من تنظيم قانوني يسمح بقيام الحقوق على الأموال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويسمح رأس المال القانوني لصاحبه الحصول على دخل دون عمل[17] [18].

يقسم رأس المال قانونا أو تبعا لمعيار الملكية إلى: رأس المال الخاص: تعود ملكيته للأشخاص الخواص الطبيعيين (الأفراد) أو المعنويين (المؤسسات أو الهيئات بشكل عام). رأس المال العام: تعود ملكيته للدولة. رأس المال المختلط: ترجع مليكته للخواص والدولة معا.

4.3.4 أهميته: يحتل رأس المال دورا حيويا ومحوريا في النظام الإنتاجي، وهو ما توضحه النقاط التالية:[19]

(4) هو من الحقوق المالية، أي التي يمكن تقويمها بالنقود. ويعرف أيضا بالحق الشخصي، وهو قدرة شخص معين (طبيعي أو معنوي) على اقتضاء أداء معين من شخص يلتزم به. من تتقرر له القدرة هو الدائن، ومن يلتزم هو المدين. الالتزام ممكن أن يكون بعمل، بنقل حق عيني أو الالتزام بالامتناع عن عمل.

- **رأس المال ضروري للإنتاج:** بحيث لا يمكن للإنسان الاعتماد على جهده فقط في استغلال خيرات الطبيعة لتوفير كل حاجات أفراد المجتمع، والأدوات والآلات هي السبيل الذي يمكنه من ذلك من خلال رفع الإنتاجية. وتاريخيا اعتمد الإنسان البدائي على بعض الأدوات لمساعدته في أعمال الإنتاج: مثل القوس والسهم للصيد.
- **زيادة الإنتاجية:** مع التطور التكنولوجي والتخصص أصبح رأس المال أكثر أهمية، بحيث يمكن إنتاج المزيد من السلع بالاعتماد على الاستخدام المكثف رأس المال.
- **يحتل دورا محوريا في التنمية الاقتصادية:** يعد تراكم رأس المال جوهر التنمية الاقتصادية، بحيث لا يمكن تحقيق الكثير من التنمية الاقتصادي بدون صناعة واستخدام للآلات، وبناء السدود والجسور والطرق والسكك الحديدية والمطارات والسفن والمرافئ...الخ.
- **ضروري لخلق فرص العمل:** عندما يتم إنتاج رأس المال يجب توظيف بعض العمال لصناعة السلع الرأسمالية، وكذا عند استخدامه في العملية الإنتاجية يكون ذلك بواسطة وبمشاركة العمال. من الضروري لتفادي البطالة أن ينمو مخزون رأس المال بدرجة أكبر من نمو السكان.

4.4 عنصر التنظيم:

حدد علماء الاقتصاد الكلاسيك: من آدم سميث (1723-1790) إلى ديفيد ريكاردو (1772-1823) وجون ستيوارت ميل (1806-1873)؛ بما في ذلك خليفته ومنافسه كارل ماركس (1818-1883)، ثلاث عناصر فقط كعوامل للإنتاج، هي: العمل، الأرض ورأس المال[20]. أضاف "مارشال" التنظيم كعامل رابع للعوامل التقليدية السابق ذكرها، أين يتولى شخص يسمى رائد الأعمال (Entrepreneur) مسؤولية اختيار وتنسيق عوامل الإنتاج بأفضل طريقة ممكنة، وهو مخاطر (Adventure) من الممكن أن يحقق مشروعه الربح كما الخسارة[21].

1.4.4 مفهومه:

يعبر عن العملية التنظيمية أو الإدارية الضرورية للقيام بالإنتاج، والعنصر المتحكم في توزيع العناصر الإنتاجية وكيفية استغلالها، والوصول إلى الأهداف المرجوة من إنتاج السلع والخدمات[22].

يعتبر المنظم أو المقاول أو رائد الأعمال[5] (رواد أعمال أو مساهمين بالنسبة لشركات المساهمة) الشخص القائم على تنظيم وإدارة المشروع الإنتاجي. حسب "شومبيتر" المنظم هو رجل مبدع، يقوم بتوليفات جديدة مما يتسبب في عدم الاستمرارية[23]. وهذا يعني القضاء على المنافسة القديمة[24]. ويمكن أن يشمل إبداعه عدة مجالات تتمثل في:[25] [26]

- استخدام آلة جديدة.
- إنتاج منتوج جديد أو نوعية جديدة من المنتجات.
- استخدام طريقة جديدة في الإنتاج.
- استخدام مادة أولية جديدة.
- فتح سوق جديد.
- إعادة تنظيم أي صناعة.

المنظم هو الذي يتولى عمليا وظيفة التنسيق ما بين عوامل الإنتاج الأخرى، وهو يتحمل مخاطر جمع وسائل الإنتاج بما في ذلك رأس المال والعمل والمواد، ويتحصل في المقابل على الربح من القيمة السوقية لمنتجه أو يتحمل الخسارة. لا نقصد به مدير المؤسسة الذي يقوم بعمل مقابل أجر، ولا علاقة له بما تحققه من أرباح إلا فيما تمليه سياسة المؤسسة، أو بما تتحمله من خسائر[27]. يجب أن يتميز المنظم بالعديد من السمات، أهمها: الإبداع والابتكار، الديناميكية، المخاطرة، التحفيز، الثقة، الإصرار، المرونة، بعد النظر، القدرة على القيادة، امتلاك المعرفة...الخ.

2.4.4 وظائف المنظم: يمكن اعتمادا على ما سبق أن نلخص أهم وظائف المنظم فيما يلي:

- تنسيق ومزج عوامل الإنتاج من خلال اختيار التوليفات التي تحقق أدنى تكلفة وأعلى مستوى فني (جودة).

---

(5) يستدل في اللغة العربية على المنظم بالمقاول أو رائد الأعمال، وقد عرف هذا المصطلح تغيرا وتطورا مفاهيميا في شبكة الزمن والمكان. يعرف المنظم في اللغة الإنجليزية برائد الأعمال (Entrepreneur)، وهو نفس المصطلح المستخدم في اللغة الفرنسية التي يعود جذور ظهوره لها خلال القرن 13م من الفعل (Entreprendre)، وكان يقصد به المباشرة والشروع في القيام بشيء ما. استعمل مصطلح (Entrepreneur) في القرن 16 م للدلالة على الشخص الذي يقوم بالمغامرة في الأعمال (Undertakes a business venture). الاستخدام الاكاديمي الأول لهذا المصطلح كان سنة 1755م من طرف الاقتصادي "ريتشارد كانتيون" (Richard Cantillon)، الذي عرف رائد الأعمال بالشخص الذي يقوم بمغامرة عمل (عدم اليقين) دون ضمان الأرباح. قد نسب إدخال هذا المصطلح بشكل واسع للاقتصادي الفرنسي "جون بابتيست ساي" (Jena Baptiste Say) (1767-1832) والذي استدل به على الأفراد الذين يخلقون القيمة في اقتصاد ما عن طريق نقل وتحريك الموارد من المناطق المنخفضة الإنتاجية إلى مناطق أخرى ذات إنتاجية أعلى وعائد أكبر...أكد الاقتصادي "ألفريد مارشال " (Alfred Marshall) (1842-1924) على أهمية ريادة الأعمال(Entrepreneurship)، واعتبر التنظيم (Organization) رابع عامل إنتاجي إلى جانب الأرض (كلاسيكيا) العمل ورأس المال ; Bull & Willard, 1993, p.185 ; Sciascia & De Vita, 2004, p.3-6,17-18) Peoplematters, 2015, p.1).

– تحديد نوعية وكمية السلع المراد إنتاجها اعتمادا على دراسات السوق (أذواق المستهلكين المحتملين، مستواهم المعيشي، المنافسين...الخ).

– اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية ذات العلاقة بالمشروع: التوظيف، التسريح، اختيار قنوات التوزيع، اختيار الموردين، اختيار آلات الإنتاج...الخ.

3.4.4 التنظيم في النظامين الرأسمالي والاشتراكي:

يلعب المنظم أو رائد الأعمال دورا محوريا في اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي: بحيث يسعى إلى كسب الأرباح من خلال إيجاد طرق جديدة لتنظيم عوامل الإنتاج، ولا تهمه الأهداف ذات الطابع الاجتماعي كتوفير السلع بأسعار مناسبة، أو فتح فرص للتشغيل.

في الاقتصاد الاشتراكي، يقوم دور رجال الأعمال بدور البيروقراطيين وغيرهم من صناع القرار الذين يستجيبون للحوافز بخلاف الربح لتوجيه خياراتهم بشأن قرارات تخصيص الموارد. يكون الهدف الرئيس هو تحقيق أكبر إنتاج ممكن، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف ذات الطابع الاجتماعي أو الأخلاقي، كتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة، أو فتح فرص التشغيل أمام الأيدي العاملة أو تحقيق عدالة في توزيع الدخل[28].

تذهب بعض الآراء للقول بأن المنظم لا نجده إلا في المجتمعات الرأسمالية، لأنه لا توجد فيها هيئة معينة تحدد أنواع المشروعات اللازمة وتقرر تنفيذها. ومن ثم فإن المنظم يحل محل هذه الهيئة ويقوم بدورها، لكن هناك رأي آخر يقول بأن المجتمعات الاشتراكية أو الاقتصاديات الموجهة يوجد بها أيضا عنصر التنظيم وإن اختلفت وظائفه وطبيعته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. فالمنظم في المجتمع الاشتراكي ليس فردا معينا كما في النظام الرأسمالي، ولكنه يتكون من جميع أفراد المجتمع ممثلين في هيئة من الهيئات المركزية التي تتولى اتخاذ القرارات الاقتصادية نيابة عن المجتمع، وهذه الهيئة تكون مسؤولة أمام المجتمع عن نتائج ما تتخذه من قرارات[29].

5.4. عنصر التكنولوجيا:

1.5.4 مفهومها:

تعبر التكنولوجيا بشكل عام عن المعرفة التي يمكن تطبيقها على إنتاج السلع والخدمات، وهي تلعب دورا حاسما في مزج عوامل الإنتاج[30]. مثل: الكتاب الموجود في هاتفك النقال أو على حاسوبك، أتاحته التكنولوجيا لك بهذا الشكل. المعدات الرياضية التي تستخدمها بشكل مختلف عما كانت عليه منذ 20 سنة، أتاحتها

التكنولوجيا أيضا لك. نشير أنه في عام 1956 قدم "روبرت سولو" نموذجه القياسي للنمو الداخلي، والذي يعد من خلاله أو من اعتبر عنصر التكنولوجيا أو رأسمال التكنولوجي العامل الحاسم في النمو الاقتصادي[31].

حسب "Jean Peri" هذه المعارف يمكن احتوائها في المصانع والآلات ويمكن أن تسجل في وثائق مكتوبة (دفتر شروط، خطط فنية، شهادات براءة) أو يمكن أن يتحصل عليها الأشخاص (مهندسون، تقنيون وعمال)، بالتالي هي ليست مجسدة فقط في الآلات[32].

2.5.4 الفرق بين التكنولوجيا والتقنية:

هناك خلط بين التكنولوجيا والتقنية، الأخيرة هي "فن استعمال الموارد الطبيعية من أجل تلبية حاجات الإنسان المادية"، فالتقنية عند الإنسان البدائي هي استعمال الأدوات الحجرية التي كان ينحتها بيده أو بواسطة أحجار أخرى لينتج منها رؤوس حراب لصيد الحيوانات، وهي تتغير حسب درجة تطور الإنسان وحتى طبقا لظروف وجودها ومكانه، ولها جانب كبير من الفن والتصور. والتقنية تشمل الطرق المباشرة وغير المباشرة لإنتاج السلع الاستهلاكية الفردية والجماعية، الطرق غير المباشرة في الإنتاج هي ما يعني إنتاج وسائل وأدوات الإنتاج، كأداة عمل وتحويل للمواد من أجل الحصول على ما يلبي الحاجات، وهي طرق الإنتاج المباشرة[33].

3.5.4 أهميتها:

تشكل التكنولوجيا أهم مصدر لتعظيم الإنتاجية. حيث أن زيادة حجم إنتاج السلع والخدمات وتحسين جودتها يمكن أن يتحقق من خلال زيادة الاعتماد على الأتمتة (التشغيل الآلي) وتكنولوجيا المعلومات .الأتمتة يمكن أيضا أن تحسن من مناولة المواد والتخزين وأنظمة الاتصالات ومراقبة الجودة.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة لعنصر التكنولوجيا إلا أن لها أثار سلبية أهمها ارتفاع معدلات البطالة بسبب الاعتماد الكبير على الأتمتة (إحلال الإنسان محل الآلة)، وانتشار التلوث بسبب المخلفات الصناعية للتكنولوجيات غير المحافظة على البيئة.

5. تقييم إنتاجية عناصر الإنتاج:

تعبر الإنتاجية عن العلاقة ما بين المخرجات المتحصل عليها من نظام الإنتاج أو الخدمات والمدخلات (العمل، رأس المال، الأرض، الآلات، الطاقة، المعلومات...الخ) الموفرة لصناعة هاته المنتجات. تعني زيادة الإنتاجية

تحقيق المزيد بنفس القدر من الموارد أو تحقيق ناتج أعلى من حيث الحجم (الكمية) والجودة لنفس المدخلات[34].

تحسب بالعلاقة التالية : **الإنتاجية= المخرجات\المدخلات**.

عل سبيل المثال تعرف إنتاجية العمل على المستوى الكلي (الوطني أو القطاعي) بأنها العلاقة بين القوى العاملة النشطة كمدخلات من جهة، وقيمة المخرجات من المنتجات من السلع والخدمات من جهة ثانية. يعبر عنها بالعلاقة التالية: إنتاجية العمل على المستوى الوطني= الإنتاج الكلي من السلع والخدمات\ القوى العاملة النشطة.

على المستوى الجزئي (المؤسسة أو الوحدة الإنتاجية) تعرف إنتاجية العمل بالعلاقة ما بين عدد العمال من جهة وحجم (كمية) الإنتاج من جهة ثانية، بحيث تعطي كم ساهم كل عامل في إجمالي حجم الإنتاج، بالتالي تحديد أكثرهم وأقلهم إنتاجية. يمكن أن نعبر عليها بالعلاقة التالية: إنتاجية العمل = الإنتاج الكلي من السلع والخدمات\ عدد عمال المؤسسة.

المراجع:

---

[1] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 151-154.

[2] OECD. (2007). ***Glossary of statistical terms***. Paris, France: OECD. p.622.

[3]Eurostat. (2010). Glossary: production account. Retrieved from: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:Production_account. Visited in: 12/12/2018.

[4] الديوان الوطني للإحصاء. (2011). الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011. تقرير رقم 609. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء. سبتمبر 2011. ص:27.

[5] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 157.

[6] عبد ربه، رائد محمد. (2013). ***الاقتصاد السياسي***. الطبعة الأولى. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع. ص:156.

[7] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). مرجع سابق. ص: 196.

[8] Nipun, S. (2018). Top 14 Peculiarities of labour; production; economics. Economics discussion. Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/production/top-14-peculiarities-of-labour-production-economics/25360. Visited in: 01/10/2018.

[9] Harvey, J. & Jowsey, E. (2007). ***Modern Economics: An introduction***. 8th ed. New York, USA: Published by Palgrave Macmillan. p.250-251.

[10] University of Vermont. (2012). Natural Capital. USA: Berkshire Publishing group. p.264.

[11] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 235.

[12] University of Minnesota. (2011). Chapter 1: the economy study of choice. In: Principles of Economics. Published by: Libraries Publishing. Retrieved from: https://open.lib.umn.edu/principleseconomics/chapter/1-3-the-economists-tool-kit/. visited in 10/11/2018.

[13] Sharma, V. (2010). Chapter 4: Meaning of Production and Factors of Production. ***scribd***. San Francisco, USA. p.5.

[14] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). مرجع سابق. ص:55، 279.

[15] عبد ربه، رائد محمد. (2013). مرجع سابق. ص: 161.

[16] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). مرجع سابق. ص:12.

[17] عبد ربه، رائد محمد. (2013). نفس المرجع السابق.

[18] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). مرجع سابق. مصر. ص:144.

[19] Seth, T. (n, d). Meaning, Factors and Nature of Production Function. Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/articles/capital-meaning-characteristics-function-and-importance-of-capital/1541 .Visited in: 12/11/2018.

[20] Chigbo, D.N. (2014). Management as a factor of production and as an economic resource. ***International Journal of Humanities and Social Science***. Vol 4, N°6. Center for Promoting Idea. April 2014. USA. p.163.

[21] Kondo, M. (1993). Alfred Marshall: labour and organization: Two factors of production. Master's thesis.UK: Durham University. p.4, 73, 88-89.

[22] Chigbo, D.N. (2014). Op.cit. p.163-164.

[23] Bull, I & Willard, G.E. (1993). Towards A theory of entrepreneurship. ***Journal of business venturing***. Vol8. New York, USA. p.186.

[24] Sciascia, S & De Vita, R. (2004). The Development of entrepreneurship research. serie Economia azienda. Liuca papers. N° 146. p.3-6.

[25] Sciascia, S & De Vita, R. (2004). Op.cit. p.6.

[26] Bull, I & Willard, G.E. (1993). Ibidem.

[27] Ibidem.

[28] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). مرجع سابق. ص:217.

[29] المرجع السابق. ص:216.

[30] University of Minnesota. (2011a). Chapter 2: Confronting scarcity: Choices in production. In: Principles of Economics. Published by: Libraries Publishing. Retrieved from: https://open.lib.umn.edu/principleseconomics/chapter/1-3-the-economists-tool-kit/ . visited in 10/11/2018.

[31]Investopedia. (n, d). Factor of production. Retrieved from: https://www.investopedia.com/terms/f/factors-production.asp . Visited in: 19/11/2018.

[32] الطويل، رواء زكي. (2010). ***محاضرات في الاقتصاد السياسي***. (د.ط). العراق: دار زهران للنشر .ص:144.

[33] نفس المرجع السابق.

[34] Prokopenko, J. (1987). ***Productivity Management: A practical handbook***. 1st published. Geneva, Switzerland: International Labour Office. p.3.

II. نشاط التبادل:

1. لمحة عن ظهور نشاط التبادل:

عاش الإنسان البدائي تاريخيا على أكل النباتات والأوراق ومن ثم الصيد فاكتشف الزراعة، والتي تعد من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي عرفها. كان الغرض من قيامه بالنشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية بشكلها البدائي البسيط آنذاك توفير قوت أو غذاء يومه له وللعائلة والقبيلة أي تحقيق الاكتفاء الذاتي، بمعنى آخر كان الهدف من الإنتاج الاستهلاك الذاتي؛ وفي مرحلة لاحقة مع تزايد عدد الأفراد وتعدد حاجاتهم وتطور المجتمع وقدرة الأفراد المنتجين على تحقيق فوائض إنتاجية عن حاجاتهم، وظهور التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل المهني(1)، ظهر نشاط المبادلة، وأصبح الغرض من الإنتاج المبادلة[1] [2].

2. مفهوم نشاط التبادل:

هو عملية استبدال الفائض من الإنتاج مقابل سلع أخرى، الأخيرة تمثل حاجات يرغب بها ولكنها متوفرة لدى الغير[3]. يمكن تعريفه أيضا بعملية التنازل عن شيء فائض عن الحاجة مقابل الحصول عن شيء آخر هناك حاجة له.

3. أشكال التبادل:

عرف نشاط التبادل تطورا كبيرا عبر الزمن، أين كانت المبادلة في بداية الأمر عبارة عن مقايضة سلعة بسلعة أخرى، ومن ثم تطورت إلى دخول بعض السلع (السلع المالية) كوسيط في عملية المبادلة كالملح، الجلود، الحيوانات...الخ، ومن ثم ظهرت المبادلة النقدية، أي استخدام النقود كوسيط في عملية المبادلة.

1.3 نظام المقايضة :

يعتبر هذا النوع من التبادل أسبق أشكال المبادلة، وهي تعبر عن مبادلة سلعة أو خدمة بسلعة أو بخدمة أخرى[4]. بمعنى آخر استبدال الفرد للفائض عن إشباع حاجاته من السلع بسلع أخرى يحتاجها هو ولا يحتاجها منتجها. عرفت المبادلة عن طريق المقايضة عدة عيوب، من أهمها:

---

(1) تقسيم العمل/التخصص: نظام يؤدي فيه كل فرد من الأفراد مهمة واحدة أو بضع مهام، ثم يتبادلون فيما بينهم للحصول على الأشياء التي ينتجها الأخرون. نعني به بشكله البدائي، أن تتخصص الأسرة أو القبيلة في الإنتاج الذي تتقنه أحسن من غيرها، وتملك معدات ووسائل إنتاجه (موسومة بالندرة آنذاك)، حيث تتخصص مجموعة في إنتاج سلع وخدمات من نوع معين، وأخرى في إنتاج سلع أخرى. كنتيجة له ارتفع الإنتاج وحققت الفوائض التي سمحت بظهور المبادلة (Murphy, 2010, p.114-115,122).

- **صعوبة توافق الحاجات والرغبات:** من الضروري في المقايضة أن يجد الشخص الذي يريد استبدال سلعته بسلعة أو خدمة أخرى شخصا آخر يرغب في سلعته من جهة، ويمتلك بدوره ما يريده هو من جهة ثانية. هذه العملية تعد عملا شاقا وتتطلب منه وقتا طويلا.
- **صعوبة تجزئة بعض السلع:** توجد بعض السلع غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ما يصعب عملية المقايضة بين الطرفين. اذا كان طرف يريد مبادلة حصان مع خروف، من المحتمل والمعقول أن يكون المقابل لمبادلة الحصان عدد طبيعي من الخرفان مثلا خمس خرفان؛ لكن من غير المحتمل ومستبعد أن يكون المقابل عدد غير طبيعي (عشري) خمس خرفان ونصف.
- **عدم وجود معدل موحد للتبادل بين السلع:** أي صعوبة تحديد قيمة السلع المراد مقايضتها، أين تحدد قيمة كل سلعة ومستوى الطلب عليها، ما يضر بأحد الطرفين. علاوة على ذلك يتعين تحديد قيمة كل سلعة مقارنة بباقي السلع في السوق مع كثرة عددها واختلاف أنوعها، ما ينتج عنه عدد كبير جدا من القيم. كمثال الفلفل مقارنة بباقي السلع يمكن أن يقيم كما يلي: 1 كلغ فلفل= 2كلغ طماطم؛ =3كلغ بصل؛ =5كلغ بطاطس...الخ. والطماطم بدورها مقارنة بباقي السلع، وكذا البصل...الخ. رياضيا اذا كان لديك 100 سلعة سيكون أمامك في اقتصاد المقايضة 4950 معدل للتبادل أو توليفة من القيم(2).
- **صعوبة تخزين السلع وتعرضها للتلف:** أغلب السلع التي كانت تخضع لنظام المقايضة هي الأغذية وهي قابلة للتلف؛ ومن ثم السلع المعمرة (الفراء، الجلود، القماش...). هاته السلع تفقد قيمتها عند تخزينها لفترة طويلة. هذا إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين.
- **صعوبة مقايضة السلع بالخدمات:** وهو نتيجة لصعوبة توافق رغبات الطرفين لتبادل سلعة بخدمة، وصعوبة تقييم السلع بالخدمات. علاوة على اختلاف طبيعة السلعة عن الخدمة من حيث إمكانية التخزين فالسلع من الممكن تخزينها رغم قابليتها للتلف من جهة ويمكن أن تستهلك على عدة مرات (معمرة) من جهة ثانية، على عكس الخدمة التي لا تخزن وتستهلك فور إنتاجها.
- **صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل:** في نظام المقايضة من الصعب جدا أن يتفق طرفاها على عملية الدفع المؤجل، ففي حال أعطى منتج الصوف مثلا إنتاجه إلى منتج القمح، ثم تعهد الأخير بتقديم القمح سدادا للصوف، ولكن في فترة زمنية مستقبلية، فأن هناك العديد من المخاطر التي تنشأ عن هذه الحالة، فمن المحتمل أن

(2) N.(N-1)/2= 100.(100-1)/2=4950 / (1,2)=(2,1) (Murphy, Op.cit, p.84).

تزداد قيمة إحدى السلعتين أو تنخفض وبالتالي يتحمل أحد الطرفين الخسارة، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التي سيتم الدفع بها[5].

2.3 النقود السلعية:

يمكن تعريف النقود السلعية أو المالية بذلك النوع من المال الذي هو في الوقت نفسه سلعة تجارية[6]. أي لهذه السلعة قيمتين: تبادلية (مالية أو اقتصادية) واستعمالاتية (حقيقية).

يعتبر إدخال السلع النقدية ثاني شكل لنشاط التبادل، حيث استخدمت بعض السلع الغذائية وفيما بعد المعمرة الأكثر حفاظا على القيمة وذات الاستعمال الواسع، ومن ثم المعادن بمختلف أشكالها كوسيط في عملية المبادلة، وهذا في محاولة للتغلب على بعض عيوب المقايضة. اختلفت هذه السلع من منطقة إلى أخرى في العالم، وعبر التاريخ.

1.2.3 السلع الغذائية والمعمرة: [7]

استعمل السكان الأصليون في الهند اللوز، الغواتيماليون الذرة، البابليون والأشوريون القدماء الشعير، في الفلبين واليابان وبورما وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا استعمل الأرز. استخدم النرويجيون الزبدة. في الصين، شمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام أستخدم الملح كسلعة مالية نظرا لنقاوته العالية، سهولة حمله، وقابليته للتجزئة.

السلع الغذائية لم تستطع القيام بكل وظائف النقود، فقد شكلت مخزون ضعيف للقيمة قابل للتلف، وأصبح الأفراد بحاجة إلى سلع أكثر استدامة كالملابس، الفرو، الريش (استخدم الفرو، وجلود الحيوانات بشكل كبير في روسيا، سيبيريا، وشمال أمريكا)...الخ، لكنها أيضا قابلة لأن تفقد قيمتها مع مرور الزمن، والذي يمكن أن يكون طويلا نسبيا. استعملت سلع أخرى ذات العمر الطويل مثل الأصداف، أسنان الكلاب، الحجارة، منحت مخزون طويل للقيمة، لكنها لم تلقى قبولا عاما لاختلاف قيمتها من منطقة لأخرى، ما حد بشكل كبير من توسع نشاط المبادلة.

2.2.3 المعادن: [8]

بسبب العيوب التي سجلتها المبادلة بالاعتماد السلع الغذائية والمعمرة، وخاصة المتعلقة بضعف تخزينها للقيمة، عدم تلقيها للقبول العام، لاسيما بانتقالنا من منطقة لأخرى. اتجه الإنسان إلى استخدام المعادن،

فللمعدن بشكا عام تطبيقات أكثر عملية (يمكن أن يستخدم اليوم كمجوهرات وكرأس رمح في الغد)، يحافظ على قيمته لفترات طويلة جدا ومسافة أوسع (قبوله العام في مناطق مختلفة)، يمكن تحويله إلى قطع صغيرة أو كبيرة حسب الحاجة، بعضه سهل الحمل نسبيا (في حال كان حجم المشتريات لا يتطلب قطعا معدنية كثيرة كمكافئ لقيمتها).

استخدم سكان إسكندينافيا إلى إفريقيا الوسطى أشياء معيارية معينة مصنوعة من الحديد كنقود، استعمل السودانيون المعاول المصنوعة من الحديد. في الصين استخدمت المجارف والسكاكين المصنوعة من البرونز، في مصر النحاس، في بورما الرصاص، وفي جزيرة ملايا استخدم القصدير...الخ. مع تقدم سبل الحاضرة واكتشاف معادن أخرى، كانت الفضة، وبشكل خاص الذهب الأكثر قيمة للإنسان الذي جبل في فطرته على حبه (اعتبر مادة إلهية في بعض الحضارات كالمايا والإنكا)، وهو على عكس المعادن الأخرى يتميز بسهولة التقطيع أو التجزئة، عدم تغير اللون والخصائص بمرور الزمن، لا يفنى ولا يتعرض للتلف، علاوة على ارتفاع قيمته بسبب ندرته.

استعمل الذهب والفضة في البداية على شكل سبائك، فقد استخدم التجار في حضارة ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) مع نهاية القرن الثالث قبل الميلاد السبائك من معادن خاصة كالذهب والفضة لمبادلة السلع؛ غير أن هذا النوع من المعادن على غرار بقية المعادن يتميز بالثقل في حال كانت عملية المبادلة تتطلب قطعا كثيرة على شكل سبائك، كما يعد نادرا جدا وقيما للأشخاص الفقراء والمتوسطين الذين يريدون شراء حذاء أو ملابس أو غذاء...الخ، هذا إضافة إلى تعرضه للغش في الوزن ودرجة نقاوته؛ كلها عوامل جعلته غير مرن مع كل المعاملات التجارية، وحال دون تطور نشاط المبادلة. تدخلت السلطات فيما بعد وحددت المعايير والأوزان من الذهب والفضة في التبادل (وضع وسوم عليها توضح درجة نقاوتها ووزنها)، وأصبحت مسألة وقت فقط قبل ظهور العملات الصغيرة كما نعرفها اليوم. وقد ظهر أول نظام مالي في غرب آسيا (تركيا حاليا)، ومن هناك انتشر إلى كل أنحاء العالم(3).

3.3 النقود كوسيط في عملية المبادلة:

نتيجة تقدم سبل الحاضرة مع التطور الهائل الذي عرفه المجتمع والاقتصاد عامة واتساع نشاط المبادلة بشكل كبير، ظهرت الحاجة إلى إيجاد وسيط في عملية المبادلة يتغلب على عيوب الشكلين السابقين: المقايضة

(3) تجدر الإشارة أن النقود المعدنية صنفان: نقود معدنية كاملة تتعادل في قيمتها القانونية مع قيمة المعدن الذي سكت منه مثل النقود الذهبية والفضية. نقود معدنية مساعدة تتفوق قيمتها القانونية على قيمتها كمعدن مثل النقود الحديدية البرونزية والنحاسية...الخ.

والنقود السلعية من جهة، ويحل مكان المعادن عامة والنفيسة منها خاصة (الذهب والفضة)، والتي تعد غير مناسبة بالنسبة لكل عمليات المبادلة خاصة التي تتطلب أوزانا كبيرة منها، إلى جانب ندرتها من جهة ثانية. ممثلا في النقود الحديثة بمختلف أشكالها.

4. أداة التبادل: النقود.

1.4 مفهومها:

أعطيت العديد من التعريفات للنقود، بعضها ركز على وظائفها أو استخداماتها كتعريف "والكر" (F.A, Walker) لها بـ"النقود هو ما تفعله النقود" (Money is what money does) [9]. ركز البعض الآخر على جانب القبول العام لها كوسيط في عملية المبادلة من طرف الأفراد، وقد عرفوها بأنها "أي شيء مقبول عموما في دفع ثمن السلع والخدمات أو في سداد الديون"[10].

يتضح من التعريف الأول أنه ناقص كونه عام، بحيث يجب أن نلم مسبقا بوظائف النقود الأربعة لنعرفها، كما أنه لا يدل على النقود الحديثة لوحدها، فمسكوكات الذهب والفضة أدت هاته الوظائف بامتياز، وهي غائبة اليوم عن أدائها لإحلال أشكال أخرى أكثر مرونة مكانها. أما الثاني فقد ركز على القبول العام في دفع ثمن السلع والخدمات وفي سداد الالتزامات اتجاه الغير، وهي إحدى أهم خصائص النقود لكنها غير كافيه للدلالة الدقيقة عليها، بحيث يمكن أن تشمل النقود القديمة ممثلة في السلع النقدية بشكل عام.

يمكن أن نعرف النقود بأنها أداة التبادل التي تلقى قبولا عاما لدى الأفراد كوسيط في عملية المبادلة، وتعمل كمقياس ومستودع للقيم وكوسيلة لدفع الالتزامات اتجاه الغير، منها ما تلزم الدولة التعامل به كالنقود الورقية والمساعدة (العملة)، ومنها من يطور الخواص التعامل به في إطار مقنن ومنظم كنقود الودائع والنقود الإلكترونية.

تجدر الإشارة أن هناك فرق بين العملة والنقود، حيث نعني بالعملة كل ما تعتبره السلطة الحاكمة أو الدولة نقودا وتضفي عليه قوة القانون صفة إبراء الذمة فتلقى قبولا عاما [11]. بعبارة أخرى العملة هي النقود القانونية الورقية والمساعدة، أما النقود فتشمل العملة إلى جانب الأشكال الأخرى للنقود (نقود الودائع، النقود السلعية...الخ).

2.4 خصائصها:

لكي تعمل سلعة معينة بشكل فعال كنقود يجب أن تتميز بالخصائص التالية:[12]

– **القبول العام:** حيث أن ما يعطي النقود القيمة والمصداقية هو قبولها الواسع من كافة أفراد المجتمع كوسيط في عملية المبادلة.

– **قابليتها للتجزئة أو القسمة:** من الخصائص الرئيسة للنقود قابليتها للتجزئة إلى وحدات نقدية تمثل قيمة السلعة أو الخدمة.

– **الندرة النسبية:** تستمد النقود قيمتها من القبول العام كما سبق الذكر، وتتعزز هاته القيمة بحجم عرضها الذي يخضع لسلطة الإصدار (البنك المركزي) التي تحدد كتلتها في السوق.

– **تماثل وحداتها:** النقود تتميز بوحدة قياس أو معيار موحد للقياس كالدينار الجزائري أو اليورو أو الدولار الأمريكي. كما أن تماثل وحداتها يسهل من التحقق من قيمتها.

– **سهلة الحمل والتخزين:** يمكن لمستخدم النقود حملها بسهولة، كما يمكن له الاحتفاظ بها دون أن تبلى.

– **لا تتلف:** من خصائص النقود وخاصة المعدنية منها والإلكترونية أنه بالإمكان استخدامها لفترات طويلة من الزمن في عملية المبادلة دون أن تبلى.

3.4 وظائفها(4): [13] [14] [15]

– **وسيط في المبادلة:** هي وسيلة لحصول الأفراد على السلع والخدمات. النقود في شكل عملة أو شيكات هي وسيلة تبادل تعزز الكفاءة الاقتصادية عن طريق التقليل من الوقت الذي يستغرق في تبادل السلع والخدمات.

– **مقياس للقيم:** تستخدم النقود في الاقتصاد كمقياس للقيمة، بحيث نعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة بالوحدات النقدية، بالتالي هي تعبر عن ثمنها.

– **مخزن للقيم:** تمثل احتياطيا من القيم لسهولة حفظها، ويمكن الاعتماد عليه في تلبية حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات حاضرا وفي المستقبل، وخاصة في الظروف الصعبة كالكوارث والحروب. هي ليست مخزون القيمة الأكثر جاذبية مقارنة مع العقارات والذهب...الخ، بحيث من الممكن أن تفقد جزء من قيمتها.

– **وسيلة للدفع العام:** تلقى النقود القبول العام لدى أفراد المجتمع، ما يجعلها أداة لدفع ثمن السلع والخدمات، وتسوية الديون (الالتزامات المالية اتجاه الغير).

(4) تنسب إلى أرسطو ثلاثة من أربع وظائف للنقود هي: وسيلة للمبادلة؛ مقياس للقيمة؛ مخزن للقيمة. وقد اهمل أرسطو وظيفة النقود كوسيلة للدفع العام (شومبيتر، 2005، ص: 105).

الجدير بالإشارة أن النقود حقيقة قضت وتغلبت على مختلف العيوب التي عانت منها المبادلة في شكل مقايضة، غير أنها لا تخلو من العيوب التي على رأسها إمكانية انخفاض وتراجع قيمتها، ما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للفرد.

4.4 أشكالها:

عرف نظام الدفع تطورا ملحوظا عبر قرون من الزمن(5)، حيث اعتمد في نقطة معينة على المعادن الثمينة كالذهب والفضة كوسيلة رئيسية للدفع وكانت تمثل الشكل الرئيس للنقود، وفي وقت لاحق اعتمد على الأصول الورقية التي كان أول شكل لها المذكرات البنكية (البنكنوت) (Bank-notes)(6)، ومن ثم ظهرت العملات القانونية الورقية والمعدنية فالنقود المصرفية أو نقود الودائع، ووصل تطورها إلى ظهور النقود الإلكترونية والافتراضية.

1.4.4 النقود القانونية: نصت المادة 02 من الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 غشت سنة 2010 والمتعلق بالنقد والقرض على: "تتكون العملة النقدية من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية؛ ويعود للدولة امتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني، ويفوض ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي دون سواه...".كما نصت المادة 04 من نفس الأمر على: "يكون للأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية التي يصدرها بنك الجزائر دون سواها، سعر قانوني ولها قوة إبرائية غير محدودة" .

(5) تم صنع أول عملة معدنية رسمية معروفة سنة 600 ق.م (في بعض المراجع ما بين القرن السادس والسابع قبل الميلاد)، من طرف الملك "الياتس" (Alyattes) في "ليديا" (Lydia)، التي هي جزء من تركيا الحالية. وكان النوع الأول منها عبارة عن نقود مزج فيها الذهب مع الفضة، تسمى "الإلكتروم" (Electrum) اعتمد في صناعتها على الطرق. أول شكل للنقود الورقية ظهر سنة 1661م، وهو عبارة عن مذكرات بنكية (البنكنوت) قابلة للتحويل إلى ما يعادلها من الذهب أو الفضة المودع لدى البنوك التجارية أو الصيارفة، واستخدمت كوسيط في العمليات التجارية. تصدر سنة 1860 عملاق الصناعة "ويسترن يونيون" التحويل الرقمي للنقود عبر التيلغرام. أول بطاقة ائتمان على شكل بطاقة تعبئة اخترعت من طرف "جون بيجينز" (John Biggins)، وأدخلت للاستعمال سنة 1946. بدأت البنوك الأوربية سنة 1999 تقديم الخدمات المصرفية عبر المحمول باستخدام الهواتف الذكية البدائية. اتسع مع بداية القرن الحادي والعشرين استعمال النقود الرقمية في العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان (Burn-Callander, 2014; Davies, 2002 .p.62-63).

(6) تعد النقود الورقية ثاني تطور لنظام المدفوعات بعد ظهور النقود المعدنية، وقد ظهرت نتيجة لمخاطر صعوبة وتكاليف نقل وتخزين النقود السلعية خاصة الذهب والفضة، كانت في البداية تحمل ضمانة أنها قابلة للتحويل إلى معادن ثمينة (ذهب أو فضة)، لكن مع اتساع نشاط المبادلة بشكل أكبر استحال تغطية البنوك المصدرة للعملة الورقية كل مطبوعاتها بالذهب في العديد من مناطق العالم، وأصبحت عملة وهمية تستمد قيمتها من قوة القانون وإلزاميته للتعامل بها. وقد دعم هذا الوضع بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخليها سنة 1971 عن القاعدة الذهبية (تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب)، وتدعم موقفها بعد لحاق الدول الأوربية بها بعد أزمة النفط العالمية في سبعينيات القرن العشرين.
(الحلاق والعجلوني، 2009، ص:27 ;Mishkin, 2013, p.56) .

يمكن اعتمادا على ما سبق أن نعرف النقود القانونية بالعملة النقدية الورقية والمعدنية التي تصدرها الدولة ممثلة في البنك المركزي (بنك الجزائر)، لها قيمة محددة وتستمد قوتها من إلزامية التعامل بها قانونا من طرف الدولة.

تنقسم النقود القانونية إلى نقود ورقية إلزامية، ونقود مساعدة، والتي سنوضحها فيما يلي: [16]

– النقود الورقية الإلزامية (Fiat money): عبارة عن أوراق نقد يصدرها البنك المركزي ويكون إصدارها بناء على قواعد وقوانين تسنها السلطات التشريعية والحاكمة.

يتميز هذا النوع من النقود بأن قيمتها الإسمية تفوق قيمتها السوقية، وهي تتميز بخفة الوزن مقارنة بالعملة المعدنية، صعبة التزييف خصوصا مع التطور التكنولوجي الذي حققه الإنسان في مجال الطباعة الرقمية.

– النقود المساعدة: تأخذ عادة شكل مسكوكات معدنية **(Coins)** من النحاس، البرونز أو النيكل...الخ، أو في بعض الأحيان نقود ورقية ذات فئات صغيرة، يكون الهدف من إصدارها مد الأسواق بعملات تساعد في عملية التبادل. هي مثل النقود الورقية تفوق قيمتها الاسمية قيمتها السلعية.

2.4.4 نقود الودائع (النقود المصرفية أو الخطية): هي نقود الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب(7)، وهي عبارة عن الأموال المودعة من قبل الأفراد والمؤسسات لدى البنوك التجارية والقابلة للسحب من قبل المودع نفسه أو لأمر غيره في أي وقت يشاء. وهي تختلف عن النقود القانونية بعدم إلزامية القانون للتعامل بها، بحيث لا يجبر أحد على قبولها[17].

3.4.4 النقود الإلكترونية (E-Money): هي ذلك النوع من النقود الموجودة فقط على وسائط إلكترونية كالبطاقات الممغنطة والهواتف المبرمجة لمثل هذا النوع من التعاملات...الخ. لها أربعة أشكال:[18]

– **بطاقات الخصم (Debit Cards):** تمكن المستهلكين من شراء السلع والخدمات عن طريق تحويل الأموال إلكترونيا مباشرة من حساباتهم المصرفية إلى حساب التاجر، من أشكالها الشائعة فيزا وماستر كارد (Visa and Master Cards).

– **بطاقة القيمة المخزنة: (Stored-Value Card):** تعد الأكثر تقدما، النموذج البسيط لها هو بطاقة القيمة المخزنة التي تحمل مبلغا معينا من المال، كبطاقة الهاتف المدفوعة مسبقا. أما المتطور فهو البطاقات الذكية التي تحتوي على شريحة كومبيوتر تسمح بتحميل النقود الرقمية من الحساب المصرفي للمالك عند الحاجة.

(7) الودائع الجارية يستطيع صاحبها السحب من حسابه متى شاء، ولا تترب عنها فوائد. الودائع تحت الطلب لا يستطيع صاحبها السحب من حسابه إلا بعد مدة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مع البنك المودع فيه، وهي مقترنة بفوائد.

- **النقدية الإلكترونية (E-cash):** تستخدم عبر الأنترنت لشراء السلع والخدمات. يحصل المستهلك على النقود الإلكترونية عن طريق إعداد حساب مع أحد البنوك التي لديها روابط على الأنترنت؛ عندما تريد شراء شيء باستخدام النقود الإلكترونية تنتقل إلى متجر الويب وتنقر على خيار "الشراء" لعنصر معين، حيث يتم تحويل النقد الإلكتروني تلقائيا من جهاز الكومبيوتر الخاص بالبنوك إلى كومبيوتر البائع أو التاجر. الأخير يمكن له الحصول على الأموال المحولة من الحساب المصرفي للمستهلك إلى حسابه المصرفي قبل شحن البضائع.

- **البطاقات الائتمانية (Credit Cards):** تصدرها البنوك التجارية ولا يشترط أن يكون لحملها رصيد دائن لدى البنك حتي يستطيع أن يسحب من حسابه مبالغ نقدية أو لدفع ثمن المشتريات. يتحمل صاحب البطاقة فوائد على المبالغ المسحوبة فقط، ويسدد كل شهر عادة الفاتورة التي يرسلها له البنك متضمنة المبالغ المسحوبة زائد الفوائد المستحقة للبنك، من أهم أشكالها أيضا (Visa and master Cards).

4.4.4 النقود الافتراضية (Virtual Money): هي ذلك النوع غير المنظم من النقود الرقمية التي لا تخضع لسلطة إصدار رسمية، ويتم إصدارها والتحكم فيها عادة من قبل مطوريها، وتستخدم من قبل مجتمع افتراضي محدد. توجد العديد من العملات الافتراضية من أهمها: "الليتكوين" (Litecoin)، "الريبل" (Ripple)...الخ، أشهرها وأكثرها انتشارا العملة المشفرة (Cryptocurrency) "البيتكوين" (Bitcoin) (8)[19].

5. قيمة المبادلة:

عالج العديد من الاقتصادين وخاصة الكلاسيك منهم مشكلة تحديد قيمة المبادلة. عند الرأسماليين وعلى رأسهم "آدم سميث" الذي انتهت نظريته إلى الأخذ بنفقة الإنتاج لتحديد قيمة المبادلة؛ فقيمة السلعة لا بد أن تكون أكبر من قيمة العمل المبذول فيها. وحسب "ريكاردو" حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة، فلا بد أن يكون لها

(8) اطلقت عملة "البيت كوين" سنة 2009 كبديل للعملات الورقية من قبل مطورها الحامل للاسم المستعار (Nakamoto Satoshi)، وهي عملة لا تطبع مثل النقود الورقية، تستخدم فيها تقنيات التشفير لتنظيم توليد وحداتها (BTC)، وتعمل بشكل لا مركزي. يتم استخراجها أو التنقيب عليها (Mined) باستعمال حواسيب متخصصة تسمى "المنقبين" (Miners) موزعة على شبكة عالمية من مطوري البرامج المتطوعين. تسجل كل المعاملات التي تتم بها في ملف رقمي في الشبكة (عادة كل 10 دقائق) يسمى "سلسلة الكتلة" (Block Chain). وظيفة المنقبين (Miners) هي التحقق من صحة المعاملات اعتمادا على برامج رياضية متخصصة معقدة ومن ثم صنع "بيتكوين جديدة" على أن لا يتجاوز الحد الأقصى لها 21 مليون بيتكوين. الطريقة الأكثر شعبية للحصول على "البيتكوين" هي فتح حساب ومن ثم تحويل العملة التقليدية إليها، أي شرائها عبر الأنترنت وفقا لمعدلات صرف محددة، ومن ثم تخزينها في محفظة بيتكوين مشفرة، كما يمكن تحويلها ما بين الأفراد أو المستخدمين الذين تبقى هوياتهم مشفرة. حسب خبراء العملات الرقمية الاعتماد على العملات المشفرة والبيتكوين بشكل خاص التي ازدهر التعامل بها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، يمكن أن يترتب عنه العديد من المخاطر، أهمها: إمكانية استعمالها في تمويل الأغراض غير المشروعة كتمويل الإرهاب، واعتمادها في تبيض الأموال، وأكبر خطر يواجه مستخدميها هو عدم اليقين المحيط بمستقبلها، كونها ترتبط بعدد كبير من المستخدمين (لامركزية)، ويضاف إلى المخاطر السابقة تذبذبها المستمر كونها عملة غير مرتبطة بأي عملة حقيقية (Rotman, 2014, p.1-4 ; Nakamato, W.y, p.1-9).

قيمة استعمال، فقيمة الاستعمال شرط لقيام قيمة المبادلة في السلع، ولكن قيمة الاستعمال أو المنفعة لا تصلح معيارا لقيمة المبادلة، فهذه القيمة تحدد وفقا لعناصر الندرة أو العمل المبذول في السلعة[20]. وعند الاشتراكين، وحسب "إنجلز" تقاس القيمة التبادلية للسلع والخدمات بالعمل، أو وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها[21].

بشكل عام يتم تبادل السلع والخدمات في السوق، أين تتحدد قيمتها مع غيرها من السلع والخدمات. وقد تختلف قيمة الاستعمال (القيمة الاستهلاكية) لسلعة ما عن قيمة مبادلة هذه السلعة، وقد لاحظ "أفلاطون" هذا الفرق منذ آلاف السنين بقوله "فقط ما هو نادر لديه قيمة، والماء هو الأفضل لكل شيء...هو أيضا الأرخص"[22]. وضح بعده "أدام سميث" بشكل مشهور الفرق بين القيمة المالية (الثمن السوقي) والقيمة الاقتصادية في كتابه "ثروة الأمم" في فقرة التناقض بين المياه والألماس، حيث لا حظ أن الأشياء أو العناصر ذات المنفعة الكبيرة مثل الماء قيمتها ضعيفة، بينما سلع أخرى ذات منفعة ضعيفة مثل الماس لكن قيمتها كبيرة، وهنا وجد تناقض بين القيمة الاستعمالية (الاقتصادية أو الحقيقية) والقيمة التبادلية (المالية)، فيمكن أن تكون الأولى كبيرة لكن قيمتها التبادلية ضعيفة والعكس بالعكس[23].

يتضح مما سبق أن آدم سميث وأفلاطون كلاهما ذهبا إلى أن السعر السوقي (القيمة المالية أو التبادلية) لشيء ما لا يجب أن يعكس قيمته الحقيقية (الاقتصادية أو الاستعمالاتية)، وهنا ليس بالضرورة أن نربط القيمة الاقتصادية للموارد بثمنها السوقي، كما أن تحديد القيمة التبادلية للسلع يمكن أن يخضع للعديد من الاعتبارات.

6. حيز المبادلة: السوق.

يعبر السوق عن المكان أو الحيز الذي يلتقي فيه البائعون مع المشترون لتبادل السلع والخدمات. بمعنى آخر الحيز الذي يلتقي فيه عارضوا السلع والخدمات مع طالبيها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الوسطاء. يمكن أن يكون السوق حيز جغرافي فيزيائي، أي مكان محدد. كما من الممكن أن يعبر عن حيز افتراضي مثل: المواقع المتخصصة في التجارة الإلكترونية والبورصة.

المراجع:

[1] المغربي، محمد الفاتح محمود. (2018). ***النقود والبنوك***. (د.ط). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. ص:7.

[2] رزق، زغلول ميراندا. (2009/2008). ***النقود والبنوك***. (د.ط). مصر: جامعة بنها-العليم المفتوح. مصر. ص:4-5.

[3] جيفونس، ويليام ستانلي. (2012). مرجع سابق. ص: 93.

[4] Davies, G. (2002). ***A History of Money: From ancient times to the present day***. 3rd edition. Caradiff, UK: University of Wales Press. p.9.

[5] رزق، زغلول ميراندا. مرجع سابق. ص:11.

[6] Mises, L.V. (1953). ***The theory of money and credit***. New Haven, USA: Rale University Press. p.60.

[7] Weatherford, J. (1997). Op.cit. p.20-24.

[8] Ibid. p.25-27.

[9]Walton, J.L. (2017). Money is that money does. Economic humanities. Retrieved from: https://economichumanities.wordpress.com/2017/06/01/money-is-that-money-does/. Visited in 10/01/2019.

[10] Mishkin, F.S. et al. (2013). ***The economics of money, banking, and financial markets***. European edition . UK: Pearson. UK. p.52.

[11] مسعود، محمد رشدي إبراهيم. (2009). ***توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي***. (د.ط). (د.ب): دار النشر الجامعات. ص:19.

[12] Mishkin, F.S. (2004). ***The economics of money, banking, and financial markets***. 7th ed. New York, USA: Pearson Addison-Wesley. p. 46.

[13] دويدار، محمد. (1993). مرجع سابق. ص: 71-72.

[14] Mishkin, F.S. (2004). Op,cit. p.47.

[15] Mankiw, N.G. (2003). ***Macroeconomics***. 5th edition. New York, USA: Worth publishers. p. 76-77.

[16] المغربي، محمد الفاتح محمود. (2018). مرجع سابق. ص:12.

[17] الحلاق، سعيد سامي و العجلوني محمد محمود. (2009). ***النقود والبنوك والمصارف المركزية***. (د.ط). عمان، الأردن: اليازوري.ص:28.

[18] Mishkin, F.S. et al (2013). Op.cit. p.51-52.

[19] Rotman, S. (2014). Bitcoin versus electronic money. Washington, USA: CGAP. p.1.

[20] البلاوي، حازم. (1995).مرجع سابق. ص:64-65.

[21] إنجلز، فريديرك. (2013). ***موجز رأس المال***. ترجمة فالح عبد الجبار. الطبعة الأولى. سلسلة دفاتر ماركسية1. بيروت، لبنان: درا الفارابي. ص:13-14.

[22] Haneman, W.M. (2005). The economic conception of water. Cudare working paper N° 1005. California, USA: Department of Agricultural and Resource Economics, Berkeley University of California. 07/01/2005. p.10.

[23] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (1993). حالة الأغذية والزراعة. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ص:285.

III. نشاط التوزيع:

1. مفهومه:

يقصد بالتوزيع في نظريات الاقتصاد تقسيم الدخل والثورة والموجودات ذات الصلة كالأجر والأصول السائلة على مختلف الفئات الاجتماعية والطبقات في ظل نظام اقتصادي معين[1]. نعني به أيضا الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل اطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع[2].

تجدر الإشارة أن نشاط التوزيع المعني بالدراسة في هذه المحاضرة هو ما يعرف بنظرية التوزيع أو التوزيع الوظيفي عند علماء الاقتصاد الكلاسيك، وبأسعار (أثمان) عوامل الإنتاج عند الحديين. تهتم نظرية التوزيع بالنظام المرتبط بحساب مشاركة الدخل الوطني ما بين مالكي عوامل الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال والتنظيم[3]. ويتم توزيع الدخل الوطني في نظام يعترف بالملكية الخاصة[4]. كما نشير أيضا أن للتوزيع معنى تسويقي مرتبط بالقنوات والطرق التي تسلكها المنتجات من المنتج إلى المستهلك، وهو ليس موضوع دراستنا.

2. مشكلة التوزيع:

نعني بمشكلة التوزيع صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع، نظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة، لنصف طريقة التوزيع بأنها الطريقة الأمثل[5]. تعد من الناحية الاقتصادية مثلا كيفية توزيع الموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع من المحددات الأساسية لأسلوب توزيع الدخل، فإذا ما كان هناك طائفة صغيرة من المجتمع تحصل على غالبية الموارد الاقتصادية ومن ثم حصولهم على غالبية الناتج سيكون هناك سوء توزيع في الدخل، أما إذا ما تم توزيع الموارد الاقتصادية على معظم أفراد المجتمع بحيث يجنون ثمارها فإنه توجد الكثير من العدالة في توزيع الدخل فتتحقق العدالة الاجتماعية، ومن ثم عدم تركيز الموارد والثروة لخدمة فئة قليلة من أفراد المجتمع ومنع احتكارهم لها.

3. أنواع التوزيع:

يمكن أن نميز ما بين تقسيمين للتوزيع كما يلي:

1.3. القسم الأول: التوزيع الوظيفي والشخصي.

يفرق ما بين التوزيع الوظيفي والشخصي؛ فيما يلي تفصيل لهما:

1.1.3 التوزيع الوظيفي: يبحث في محددات أسعار (أثمان أو عوائد) عوامل الإنتاج [6]، ويقصد به تقسيم الثروة على الأطراف التي ساهمت في توليدها من خلال عميلة الإنتاج، تتمثل هذه الأطراف تحديدا في: ملاك الأراضي، أصحاب رأسمال، العمال والمنظمين. وكل طرف من هذه الأطراف يحصل على عائد مادي كمكافأة على مساهمته في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة. فملاك الأراضي يحصلون على الريع مقابل كراء أراضيهم، والعمال يحصلون على أجور مقابل مجهوداتهم، أما أصحاب رأس المال فيحصلون على فوائد مقابل إقراضهم للمال، بينما يحصل المنظمون على أرباح مقابل إدارتهم للمشروع الاستثماري.[7]

نستنتج من التوزيع الوظيفي أنه لتستحق عوامل الإنتاج الأرض رأس المال والعمل عائدا معينا يستلزم عليها المشاركة في العملية الإنتاجية دون الالتزام بتحمل مخاطرة الخسارة، بالتالي يمكن القول أن عوائدها مؤكدة الحصول، بينما عامل التنظيم يلتزم بالمشاركة في العملية الإنتاجية كما بالمخاطرة، وبذلك عائده غير مؤكد الحصول.

2.1.3 التوزيع الشخصي: يناقش هذا النوع كيفية توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، هذا بغض النظر عن مقدار مساهمة الفرد من عدمها في العملية الإنتاجية[8] [9]. وهو توزيع قائم على اعتبار العدالة الاجتماعية، وينصب الاهتمام فيه على دراسة درجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وظاهرتي الغنى والفقر وأسباب ذلك وآثاره والإجراءات المناسبة لمعالجته، كإجراءات توزيع الدخل[10].

يمكن أن نخلص أن التوزيع الشخصي يناقش كيفية توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع بغض النظر عن مقدار مساهمة الفرد من عدمها في العملية الإنتاجية؛ بينما التوزيع الوظيفي يهتم بتقسيم الثروة على عوامل الإنتاج، واستحقاق العامل للعائد مرتبط بنسبة مساهمته في العملية الإنتاجية.

2.3. القسم الثاني: توزيع ما قبل الإنتاج، ما بعد الإنتاج وإعادة التوزيع.

يميز ما بين التوزيع ما قبل الإنتاج، بعد الإنتاج، إضافة إلى إعادة التوزيع: فيما يلي شرح للأنواع الثلاثة: [11]

1.2.3 التوزيع ما قبل الإنتاج (توزيع الثروات أو التوزيع القاعدي): يتعلق بتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة، وتحديد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال...الخ. بمعنى آخر يرتبط هذا النوع من التوزيع بالقواعد المنظمة لملكية واستعمال الأفراد والدولة للموارد الاقتصادية، وتختلف هذه القواعد من نظام اقتصادي إلى آخر.

2.2.3 التوزيع ما بعد الإنتاج (توزيع الثروة المنتجة أو توزيع السوق): يتعلق بتقسيم الدخل بين الأفراد في السوق (السوق الحر كآلية للتوزيع في النظامين الرأسمالي والإسلامي) من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالأجر، الربح والفائدة.

3.2.3 إعادة التوزيع (التوزيع التوازني): يتعلق بتقسيم الدخل الوطني بين أفراد المجتمع من خلال إجراءات تقوم بها الدولة بالاعتماد على سياستها المالية (مثل فرض الضرائب) أو من خلال سياستها الاجتماعية (التحويلات الاجتماعية والإعانات وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة...الخ)، أو من خلال إجراءات يقوم بها الأفراد تطوعا أو إلزاما كالزكاة والصدقات والهبات...الخ.

4. توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

1.4 خصائصه:

يتميز هذا النوع من التوزيع بأربع خصائص أساسية هي: [12]

- **توزيع حسب الإنتاج:** مساهمة أي عامل من عوامل الإنتاج في إيجاد المنفعة أو زيادتها بأي شكل من أشكالها تبرر حصول هذا العامل على عائد.

- **مرتبط بتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج:** أي توزيعه على الأفراد الذي يساهمون بتقديم خدمات أحد عوامل الإنتاج، مع افتراض أن الذي يحصل على العائد هو العامل الإنتاجي (العمل، التنظيم...الخ) لا الفرد الذي قدمه.

- **توزيع لعوائد نقدية لا عينية:** أصبح الغرض من الإنتاج المبادلة أين لا يتلازم العمل ونواتجه، بحيث يوجه الإنتاج العيني إلى السوق بهدف تحقيق الربح النقدي أو الحصول على النقود التي توزع على عوامل الإنتاج التي ساهمت في صنع ذلك الناتج.

- **يتم في السوق:** يعتبر العامل الإنتاجي سلعة كسائر السلع يتحدد ثمنها أو سعرها بتفاعل قوى العرض والطلب عليها في سوق العوامل الإنتاجية.

2.4 عوائد عوامل الإنتاج:

يمكن أن نميز بين أربع أنواع من العوائد التي تتحصل عليها عوامل الإنتاج مع اشتراك التكنولوجيا في عائدها مع عنصر التنظيم (الربح). سنحاول فيما يلي بيان كل عائد بشكل موجز، مقتصرين على مفهومه وأهم تصنيفاته.

1.2.4 الأجر (Wage):

1.1.2.4 مفهومه: يتحصل عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية على عائد يعرف اقتصاديا بالأجر. في اللغة هو عوض العمل والانتفاع[13]. وفي الاقتصاد يمكن تعريفه على مستويين: على المستوى الجزئي هو: العائد المادي الذي يتحصل عليه العامل نظير مجهوده الذهني أو العضلي الذي ساهم به في العملية الإنتاجية. على المستوى الكلي هو: نصيب عنصر العمل من الدخل الوطني أو القومي، بمعنى آخر نسبة الأجور من الدخل الوطني.

2.1.2.4 تصنيفاته: يميز الاقتصاديون بين تصنيفين للأجر:

– الأجر الإسمي والحقيقي: يرتبطان ببعضهما البعض، بحيث أن الأجر الاسمي يعبر عن ما يتحصل عليه العامل من وحدات نقدية نظير الجهد المبذول؛ ولكن ذلك لا يعبر عن الاستفادة الحقيقة للعامل من الناحية الاقتصادية، حيث أن الأجر الحقيقي والذي يقصد به مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الأجر الإسمي هو الذي يعبر عن الاستفادة الحقيقة من الناحية الاقتصادية. وقد ورد في المعجم الوسيط أن الأجر الحقيقي ما للنقد الذي يحصل عليه العامل من قوة الشراء[14].

– الأجر النقدي والعيني: يعبر الأخير عن المقابل غير النقدي الذي يتحصل عليه العامل نظير مجهوداته، ويكون في الغالب على شكل جزء من الإنتاج (سلع أو خدمات). مثل الفلاح الذي يتحصل على جزء من الإنتاج نظير جهده، أو العمال الذين تقدم لهم مؤسساتهم سلع وخدمات إضافة إلى أجر جزئي. الأول يعبر عن الوحدات النقدية المتحصل عليها.

نشير أن هناك بعض الأشخاص يعملون عند أنفسهم مثل السمكري، الحداد النجار...الخ، على هذا النحو هم يعتبرون رواد أعمال (مقاولين، أو منظمين)، يؤمنون العوائد عندما يكون الطلب مرتفعا ولكنهم يقبلون مخاطر البطالة أو العمل مقابل عائد منخفض. ومع ذلك، فإن معظم العمال يتعاقدون خارج نطاق المخاطر، ويقبلون أجرا يتم استعادته سواء تم بيع ناتج عملهم أم لا[15].

2.2.4 الريع (Rent):

1.2.2.4 مفهوم الريع: يتحصل العنصر الطبيعي على عائد مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، وهو يعرف اقتصاديا بالريع. وقد عرف مفهوم الريع تطورا ملحوظا عبر شبكة الزمن أين كان العنصر الطبيعي يعرف

عند علماء الاقتصاد الكلاسيك بالأرض، وحسب آدام سميث" نعني بالريع: " الثمن المدفوع مقابل استخدام الأرض"[16]، وبالنسبة لـ"دافيد ريكاردو" صاحب أشهر نظرية في الريع نعني به "جزء من إنتاج الأرض، والذي يدفع لمالكها مقابل استخدام قواها الأصلية والتي لا تنفذ أبدا. وهنا يقصد بجزء من إنتاج الأرض الفائض المحقق[17].

يتمثل المعنى الاقتصادي الحديث للريع في: "الدخل الذي يحصل عليه الفرد دون بذل أي جهد، لذلك يطلق عليه دخل البطالة. ولذلك يطلق على اقتصاد البلد القائم على مورد طبيعي معين كالنفط مثلا بالاقتصاد الريعي[18]. يمكن القول بأن الريع هو الدخل المستمد من ملكية الأرض وغيرها من هبات الطبيعة المجانية.

2.2.2.4 تصنيفاته: حسب "ريكاردو" يمكن تقسيم ريع الأرض إلى نوعين:[19]

– الريع المطلق: في نظره يتمثل في ذلك الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل استخدام المستغلين لها لقواها التي لا تهلك.

– الريع الفرقي: يرجع إلى وجود فروق في خصوبة الأرض وأفضلية موقعها، أي إلى الفروق الطبيعية في الكفاءة الإنتاجية بين وحدات الأرض المختلفة.

3.2.4 الفائدة (Interest):

1.3.2.4 مفهومها: يفترض حسب نظرية التوزيع أن رأس المال النقدي المستخدم في العملية الإنتاجية تم اقتراضه، مما يترتب عن هاته العملية دفع فوائد تشكل عائدا له. تم تعريفها من قبل "مارشال" بعدة طرق: "سعر العرض من رأس المال، وسعر الطلب على الادخار، والسعر المدفوع مقابل استخدام رأس المال، والمدفوعات التي يدفعها المقترض إلى المقرض من أجل استخدام قرض نقدي، ومكافأة الانتظار..."[20]. وحسب "ساموبلسون" الفائدة هي: "المردود الذي يتوقع الناس الحصول عليه جراء قيامهم بعملية الادخار، أو المردود المالي على الأموال، أو العائد السنوي على الأموال المقترضة[21].

2.3.2.4 تصنيفاتها: يمكن التمييز بين تقسيمين، هذا كما يلي:

– الفائدة البسيطة والفائدة المركبة: الفائدة البسيطة هي: الفائدة التي يتحصل عليها المودع أو المقرض على الإيداع المبدئي أو أصل القرض فقط، بحيث لا تأخذ تراكمات الفوائد السابقة على الأصل في حساب فائدة السنة الحالية. كمثال: اذا اعتبرنا (x) مبلغ مودع أو مقرض لمدة من الزمن (t) وبمعدل فائدة بسيطة سنوية (i)، فإن المبلغ المتراكم في نهاية المدة (AVt) يكون: $AVt=x.(1+t.i)$، بالتالي المبلغ المتراكم يتشكل من المبلغ

الأصلي (X) زائد الفائدة البسيطة المتراكمة مدة الإيداع أو الإقراض (X.t.i). أما الفائدة المركبة فهي: الفائدة التي يتحصل عليها المودع أو المقرض على الإيداع المبدئي أو أصل القرض زائد الفائدة المستحقة سابقا. بحيث تضاف الفوائد المستحقة سنويا وبشكل دوري لأصل القرض، لتشكل أصلا سنويا جديدا يتم حساب الفائدة على أساسه. لو أخذنا نفس المثال السابق: فإن المبلغ المتراكم في نهاية المدة (AVt) يكون:[1] $AVt=X(1+t)^i$.

– **الفائدة الإسمية والحقيقية:** يقصد بالأولى الفائدة المسماة عند الإقراض، مثلا ألف دينار عن قرض قيمته عشرة آلاف دينار، وهي فائدة لا تأخذ في الحسبان تغير القدرة الشرائية للنقود. أما الثانية فتأخذ في الحسبان ذلك. وغالبا ما تكون على هذا الأساس الفائدة الحقيقية أقل من الفائدة الإسمية[22].

4.2.4 الربح (Profit):

1.4.2.4 مفهومه: يتحصل المنظم باعتباره أحد عوامل الإنتاج على عائد يعرف اقتصاديا بالربح. يعرف بالدخل الصافي للمنظم، بحيث يقوم الأخير أولا بدفع ثمن المواد الأولية وأجور العمال وفوائد رأس المال، وغير ذلك من النفقات، ويشكل المتبقي من الإيرادات بعد ذلك الدخل الصافي له، أي الربح[23].

2.4.2.4 أنواعه: استقر الفكر الاقتصادي الحديث على التمييز ما بين تصنفين للأرباح:

– **الربح المحاسبي والربح الاقتصادي:** الأول هو زيادة الإيرادات عن التكاليف المتعلقة بها. أما الثاني فيعني عائد التنظيم من ناتج المشروع التجاري، أو الصناعي، أو الزراعي، أو المشترك، وهو ذلك التنظيم الذي قام به الإنسان في مال نفسه، أو في مال غيره أي المقترض[24].

– **الربح الإجمالي والربح الصافي:** الإجمالي هو زياد صافي رقم المبيعات، مطروحا منها مردودات المبيعات، على ثمن تكلفة المبيعات. بعبارة أخرى: هو حساب للربح لم يطرح منه إلا قيمة السلعة فقط، بدون حساب تكاليف تشغيل المنشأة من أجور استهلاكات واحتياطات. أما الصافي فنقصد به الربح الإجمالي مع حسم النفقات الضمنية غير المباشرة مثل: فوائد القروض، الأجور ورواتب الموظفين، إيجارات المباني وأقساط التأمين...الخ[25].

المراجع:

[1] Bronfenbrenner, M. (2017). ***Income distribution theory***. New York, USA: Routledge. p.25.

[2] الدباغ، أيمن مصطفة حسين. (2003). نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه في الفقه والأصول. الأردن: كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية. حزيران 2003. ص:19.

[3] Schmitt H.O et al. (2016). Distribution theory. ***Encyclopædia Britannica***. Retrieved from: https://www.britannica.com/topic/distribution-theory. Visited in: 30/12/2018.

[4] المحجوب، رفعت. (1980). مرجع سابق. ص:257.

[5] الدباغ، أيمن مصطفة حسين. (2003). نفس المرجع السابق.

[6] Bronfenbrenner, M. (2017). Op.cit. p.27.

[7] بوطيبة، فيصل. (2017). مرجع سابق. ص: 126.

[8] Schmitt H.O et al. (2016).Ibidem.

[9] Bronfenbrenner, M. (2017). Ibidem.

[10] الدباغ، أيمن مصطفة حسين. (2003).مرجع سابق. ص:23.

[11] المرجع السابق. ص:23-24.

[12] المرجع السابق. ص:38-41.

[13] مجمع اللغة العربية. (2004). مرجع سابق. ص:7.

[14] نفس المرجع السابق.

[15] Harvey, J. & Jowsey, E. (2007). Op.cit . p.250-251.

[16] Smith, A. (1776). Book I: On the Causes of Improvement in the Productive Powers. In : An Inquiry into the Nature and Causes of : The Wealth of Nations. 1st Published. Random House, Inc. Retrieved from : https://www.marxists.org/reference/archive/smith-adam/works/wealth-of-nations/book01/ch11.htm . Visited in: 28/12/2018.

[17] Ricardo. (1817). ***On the principles of political economy and taxation***. 3rd edition 1821. Ontario, Canada: Batoche books. p.39.

[18] بوطيبة، فيصل. (2017). مرجع سابق. ص: 128.

[19] علي النجار، عبد الهادي. (1993). مرجع سابق. ص:64.

[20] Marshall, A. (1890a). Book Two: Some Fundamental Notions. In: Principles of Economics: an introductory volume. Retrieved from : https://www.marxists.org/reference/subject/economics/marshall/index.htm . Visited in: 19/11/2018.

[21] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995).مرجع سابق. ص:280.

[22] بوطيبة، فيصل. (2017). مرجع سابق. ص:130.

[23] المحجوب، رفعت. (1980). مرجع سابق. ص:303.

[24] الزامل، بدر بن علي بن عبد الله، (2010). ***الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية***. (د.ط). المملكة العربية السعودي: دار ابن الجوزي. ص: 77-78.

[25] المرجع السابق. ص: 83-84.

IV. نشاط الاستهلاك:

1. مفهومه:

يعد الاستهلاك مفهوما مكملا للإنتاج، بحيث يعتبر الغرض النهائي له، ودون وجوده لن يكون هناك إنتاج. إن كلمة الاستهلاك كما هو مستخدم بشكل شائع في العلوم الاقتصادية تعني شيئين متمايزين تماما، وهما إنفاق المال واستخدام الثروة (الموارد أو السلع والخدمات). وبذلك تعددت المفاهيم التي قدمها الاقتصاديون له، من أهمها:

الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات بهدف إشباع الحاجات البشرية. والسلع إما تستخدم مرة واحدة كمواد غذائية أو سلع يمكن استخدامها لعدة سنوات كالسلع المعمرة. والاستهلاك يعتمد على حجم الدخل، أي أن الاستهلاك دالة للدخل[1].

فسره البعض الآخر بالعملية التي يتم من خلالها استخدام السلع والخدمات من قبل الناس؛ وهو في نهاية خط الأنشطة الاقتصادية [2]. أي العملية التي بها تشبع الحاجات الاقتصادية والتي تأخذ صورة إنهاء السلعة أو الخدمة واستنفاذ ما فيها من منفعة[3].

الاستهلاك هو الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلك في الفترة الجارية، أي الذي تشرى به الضروريات والكماليات اللازمة للناس في حياتهم اليومية[4].

2. أنواعه:

يميز الاقتصاديون عدة تصنيفات للاستهلاك من أهمها: [5]

- **الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي**: الأول يشمل كل السلع والخدمات المستخدمة من طرف المؤسسات كمدخلات في عملياتها الإنتاجية، أي ما يتم استخدامه من مدخلات للحصول على سلع وخدمات جديدة؛ بينما الثاني فيقصد به الاستعمال المباشر للسلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات.
- **الاستهلاك الفوري والاستهلاك الجماعي**: الاستهلاك الفوري نعني به إفناء السلعة بمجرد استخدامها؛ بينما الاستهلاك التدريجي فهو يشمل السلع التي تستخدم عدة مرات حت ى تفني.

- **الاستهلاك الفردي (الخاص) والاستهلاك الجماعي (العام)**: يتضمن الأول السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد والعائلات بهدف إشباع حاجاتهم ورغباتهم؛ بينما يتكون الثاني بشكل رئيس من الخدمات الموفرة من طرف الحكومة للمجتمع ككل.

3. أهميته:

تتمثل أهميته الاستهلاك في كونه: [6]

- حلقة البداية في النشاط الاقتصادي، فشعور الفرد بالحاجة يقوده لبذل جهد من أجل إشباعها، والذي يتجسد في نشاط الإنتاج.
- دافع ومحفز للإنتاج ، كما لا يقتصر الأمر على ذلك فقط، فحاجات ورغبات الأفراد هي المتحكم الرئيس في حجم واتجاه جميع الأنشطة الإنتاجية، حيث أن عدم رغبة المستهلكين بسلعة أو خدمة معينة موجودة في السوق لسبب معين يقود إلى زوال إنتاجها عاجلا أم آجلا، والعكس بالعكس.
- يعد وجود الحاجات المحرك الرئيس لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتضاعفها أو توسعها هو مفتاح التقدم الاقتصادي، هذا خاصة إذا أشبعت بالإنتاج المحلي.
- يقود إلى اكتشاف منتجات وعمليات جديدة وإلى اختراع آلات جديدة، هذا من خلال سعي وتنافس المنتجين لإرضاء وإشباع حاجات المستهلكين.
- تحدد حاجات ورغبات المستهلكين في السوق القيمة التبادلية للسلع والخدمات، بالتالي يمارس الاستهلاك تأثيره أيضا على التبادل، ودون وجوده لن يكون هناك هذا النشاط.

4. محدداته:

بين "كينز" أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى –غير الدخل– تؤثر في الاستهلاك، وقد قسمها إلى قسمين: موضوعية وذاتية، وفيما يلي تفصيل لها: [7] [8]

1.4 العوامل الموضوعية:

تتمثل فيما يلي:

- **الدخل النقدي**: يعبر عن الكمية النقدية عند المستهلك، بحيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة الاستهلاك لكن بنسبة أقل (قانون كينز النفسي الأساسي: الزيادة في الاستهلاك لا تكون بقدر الزيادة في الدخل)؛ وفي حال

انخفض الدخل، سيكون هناك انخفاض في الاستهلاك لكن بكمية أقل (يتحمل الادخار جزءا من انخفاض الدخل).

- **الأسعار:** يعرف أثر تغير السعر في الكمية المستهلكة بقانون الطلب، وينصرف هذا القانون إلى أن الطلب يتجه اتجاها عكسيا مع الثمن، فينخفض بارتفاع الثمن ويرتفع بانخفاضه. بمعنى آخر ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع الدخل الحقيقي (الدخل مقدرا بالسلع) وانخفاضها يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي.

- **تغير حاجة وذوق المستهلك:** يعني تغير المنفعة الحدية التي تعود عليه من الاستهلاك، فإذا حدث إن زادت حاجة المستهلك من سلعة ما وذوقه اتجه إليها أكثر من ذي قبل ارتفع حجم استهلاكه منها، واذا حدث العكس ونقصت حاجة المستهلك إلى هذه السلعة وتغير ذوقه بالتقليل منها فإن هذا يعني انخفاض حجم استهلاكه منها.

- **أثمان السلع الأخرى (أثر الإحلال):** يقصد بأثر الإحلال التغيرات التي تحدث في الطلب على السلعة (X) نتيجة لإحلالها بسلعة أخرى بديلة (Y)، وذلك بسبب التغير في ثمن السلعة (X) مع ثبات ثمن السلعة البديلة (Y). فانخفاض ثمن السلعة (X) يزيد من طلب المستهلك عليها. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع ثمن السلعة(X) مع بقاء ثمن السلعة البديلة عنها (Y) كما هي، يؤدي إلى إحلال السلع البديلة محلها، وهو ما يعني انخفاض الطلب على السلعة (X) عن طريق أثر الإحلال.

- **التغيرات في السياسة المالية:** بقدر ما حافز الفرد للتوفير يتوقف على العوائد المتوقعة من الادخار، فإن ميله للاستهلاك يتأثر كثيرا بالضرائب التي تفرض عليه، حيث كلما زادت الضرائب نتج عنها انخفاض في الدخل يصاحبه انخفاض في الاستهلاك. والعكس بالعكس. هذا مع الإشارة أنه اذا كان هدف الحكومة من أداة الضرائب إعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع، سيرتفع ميل المجتمع للاستهلاك.

- **توقعات العلاقة بين مستوى الدخل الحالي والمستقبلي:** حيث إذا كان من المتوقع أن ينخفض دخل الفرد مستقبلا سيخفض من حجم استهلاكه، على حساب الادخار، والعكس بالعكس.

- **الميل للادخار:** فارتفاع الميل للادخار يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، والعكس بالعكس.

2.4 العوامل الذاتية:

توجد حسب "كينز " دوافع أو عوامل ذاتية يمكن أن تمنع الفرد من الاستهلاك، يمكن تلخصيها فيما يلي:[9]

- الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ أو الأحداث غير المتوقعة.

- لتوريث الثروة.

- إشباع وإرضاء غريزة البخل.

- توفير الأموال لعلاقة مستقبلية متوقعة بين الدخل واحتياجات الفرد وأسرته المختلفة عن ما هو موجود في الوقت الحاضر، على سبيل المثال: الشيخوخة، التعليم...الخ.

- التضحية بالاستهلاك الحاضر الصغير من أجل الاستهلاك المستقبلي الأكبر . مثل التنازل عن بعض السلع الرفاهية غير القيمة في الاستعمال وغير المؤثرة على جودة الحياة من أن أجل استهلاك سلع مستقبلية قيمة في الاستعمال ومؤثرة في جودة الحياة، كشراء سيارة أو منزل بخصائص معينة.

- التمتع بنفقات متزايدة تدريجيا، لأن ذلك يرضي غريزة تحسين مستوى الحياة تدريجيا وليس العكس.

المراجع:

[1] العبيدي، عمر محمود. (2013). ***مبادئ الاقتصاد/المرحلة الأولى***. (د.ط). (د.ب): (د.ن). ص:85.

[2] Goodwin, N et al. (2008). ***Consumption and the Consumer Society***. Medford. USA: Global Development and Environment Institute, Tufts University. p.1.

[3] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). مرجع سابق. ص:12.

[4] عبد ربه، رائد محمد. (2013). مرجع سابق. ص:148.

[5] OECD. (2013). Consumption. In: ***Glossary of statistical terms***. Retrieved from: https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=429. Visited in: 01/03/2019.

[6] Seth, T. (n.da). Consumption: Meaning, Types and Importance of Consumption. Retrieved From: http://www.economicsdiscussion.net/articles/consumption-meaning-types-and-importance-of-consumption/1455. Visited in: 02/03/2019.

[7] المحجوب، رفعت. (1980). مرجع سابق. ص:60-61، 65-70.

[8] Keynes, J.M. (2003). ***The General Theory of Employment, Interest and Money***. eBook. Oxford, USA: produced by: Col Choat. Project Gutenberg Literary Archive Foundation. February 2003. p.77-78.

[9] Ibidem.

V. نشاط الادخار:

1. مفهومه:

الادخار لغة كما بينه علماء اللغة في أصله (اذتخار) لكن قلبت كل من (الذال والتاء) (دالا) مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى (ادخار(1))[1].

يعرف الادخار في المعنى الاقتصادي العام بالتوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية، أما في معناه الاقتصادي الخاص، فيعني تأخير الإنفاق إلى أجل معين، شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه وإلى حين أجله، لدى هيئة متخصصة في إدارة الادخار[2]. فالأموال التي يحتفظ بها في المنزل لا تعد ادخارا بل اكتنازا، كما أن قرار الادخار لدى المؤسسات المالية يكون تابعا لسعر الفائدة الذي تعرضه.

يعني كذلك الفارق بين الدخل والاستهلاك أو المتمم الحسابي بين الدخل والاستهلاك[3]. أي الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكية، وقد يكون الإنفاق أكبر من الدخل نفسه، وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي، أي ننفق من المدخرات السابقة أو الممتلكات[4].

تعددت المفاهيم التي فسر بها علماء الاقتصاد نشاط الادخار باختلاف المدارس التي ينتمون لها، بحيث يمكن أن نميز بشكل عام ما بين تفسيرين: الكلاسيكي الذي اعتبر أن الادخار دالة لسعر الفائدة، أي أنه عرض للموارد النقدية مرتبط بشكل مباشر بسعر الفائدة، فالأفراد يحددون ما يريدون ادخاره من دخلهم تبعا لمعدل الفائدة السائد ومن ثم يقومون بإيداع أموالهم لدى المؤسسات المالية، وتنعكس معدلات الادخار المرتفعة بشكل عام على وفرة السيولة البنكية لتمويل المشاريع الاستثمارية، ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. بينما التفسير الحديث يعتبر الادخار دالة تابعة لمستوى الدخل، فهو ذلك الجزء من الدخل أو المتبقي منه وغير المنفق على السلع الاستهلاكية، وهنا يعتبر الدخل المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك.

(1) وقد قال ابن منظور في كتابه لسان العرب: " وفي حديث الضحية: كلوا واذخروا، وأصله اذتخره، فثقلت التاء التي للافتعال مع الذال فقلبت ذالا وأدغمت فيها الذال الأصلية فصارت ذالا مشددة، ومثله الأذكار من الذكر. وقال الزجاج في قوله تعالى: "تدخرون في بيوتكم"، أصله تذتخرون، لأن الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه، والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التاء حرف مجهور يشبه الذال في جهرها وهو الدال فصار تذخرون بذال مشددة، وهو جائز والأول أكثر، والذخيرة واحدة الذخائر وهي ما أدخر". اقرأ: ابن منظور. (2007). المجلد الثالث: الذال – السين، باب الذال، الجزء 17. في: ***لسان العرب***. مرجع سبق ذكره. ص:1490.

2. أنواعه:

يميز الاقتصاديون بين نوعين من الادخار ، هذا كما يلي:

1.2 الادخار الطوعي أو الاختياري:

هو ادخار يقوم به الفرد بمحض إرادته بامتناعه عن انفاق جزء من ماله الخاص، فهو الحصيلة الموجبة للفرق بين الدخل النقدي والإنفاق الاستهلاكي[5]. وترجع أسباب هذا النوع من الادخار إلى عوامل عدة أبرزها: [6]

- تطوير بعض المؤسسات الادخارية وتوسيعها وجودة بعض خدماتها
- إيجاد الوعي الادخاري عند جمهور المتعاملين عن طريق الحملات الدعائية، وإبراز الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تؤديها عملية الادخار.
- مبدأ الشفافية الذي اعتمدته بعض المؤسسات الادخارية، والذي عزز الثقة عند المدخرين.

2.2 الادخار الإجباري:

هو الادخار الذي لا يكون بإرادة الفرد أو العون الاقتصادي بشكل عام، بل نتيجة لسياسات أو قرارات تتخذها الحكومة. وقد انتشر في العصر الحديث على صور عدة، أبرزها: [7]

- قنوات ادخار قطاعات التقاعد: إذ تستقطع نسبة مئوية ضئيلة من الراتب أثناء خدمة الموظف ليجدها أمامه بعد التقاعد.
- قنوات ادخار الشركات: وهو استقطاع قدر من أرباح المساهمين بقصد التمويل الذاتي لدعم رأسمال الشركة أو دعم احتياطاتها.
- قنوات الادخارات عن طريق الضرائب: إذ تقدم حكومات عدد من البلدان على استقطاع جزء من الأموال من بعض النشاطات الاقتصادية لغرض استثمارها في مشروعات إنمائية من جهة، وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى، ولاسيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير والنفقات الكمالية.

3. أهميته:

للادخار أهمية بالغة على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يعد ادخار الأفراد مصدرا هاما لتمويل المشروعات الاستثمارية، بحيث كلما ارتفع حجم الادخار لدى المؤسسات المالية، كلما كانت لديها وفرة السيولة، ومن ثم فرص أكبر لتمويل المشاريع الاستثمارية.

– الادخار مهم للتقدم الاقتصادي للبلد بسبب علاقته بالاستثمار. بحيث أن زيادة الثروة المنتجة يرتبط بوجود أفراد مستعدين للامتناع عن استهلاك دخلهم بالكامل. كما أن التقدم الاقتصادي لا يعتمد على الادخار وحده؛ بحيث يجب أن يكون هناك أيضا أفراد على استعداد للاستثمار وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية.

– على المستوى الفردي يعد الادخار وسيلة هامة لتحسين مستوى معيشة الأفراد، بحيث يمكنهم من مراكمة الثروة في المستقبل.

4. محدداته:

يعد من الصعب تفسير سلوك الادخار على المستوى الكلي، بحيث أنه من الناحية النظرية يمثل ادخار الدولة فائض دخلها القومي عن نفقاتها أو عن الاستهلاك القومي، وهذا الفائض يجب أن يساوي حجم الاستثمار[8]. على المستوى الجزئي يعتبر مستوى دخل الفرد المحدد الرئيس لحجم الادخار، غير أن الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى، منها ما هو متصل بالفرد كرغبته في جمع الثروة، تأمين الشيخوخة، الاكتناز (حب المال)...الخ، ومنها ما هو متعلق بالسياسات المالية لمؤسسات الادخار كمعدلات الفائدة التي تمنحها، وأنواع المدخرات التي توفرها، وبسياسات الدولة كمعدلات الضرائب التي تفرضها على الأفراد.

قدم "كينز" ثمانية أسباب رئيسية تفسر سلوك الادخار لدى الأفراد، تتمثل فيما يلي: [9]

– الحذر: بحيث يدخر الفرد أمواله خوفا من الأحداث الطارئة غير المتوقعة.

– الحكمة والبصيرة: فالفرد الحكيم الذي يمتلك خبرة في الحياة يوازن بين حاجاته وما لديه من مال، وبين دخله ومتطلباته سواء في الحاضر أو المستقبل، وأن يكون دائما على استعداد لتقلبات الظروف المادية بالاقتصاد والتدبير والادخار لفائض احتياجاته من المال.

– الرؤية والتفكير المحسوب: إذ دائما ما يكون المدخرون أصحاب تفكير سليم وبعيد النظر للأمور والظروف في المستقبل.

– التقدم إلى الأحسن: عادة ما يكون الادخار بدافع تحقيق بعض الإنجازات التي تؤدي بالفرد غلى الحراك من حالة إلى حالة أفضل.

– الاستقلالية: فالفرد يدخر من ماله من أجل تحقيق بعض الإمكانات التي تضمن له التحرر اقتصاديا من قيود الآخرين.

– حب المغامرة: ادخار المال فيه نوع من المغامرة نظرا إلى أن قيمته متغيرة يوما بعد يوم، سواء كان هذا المال في شكل نقود أو ذهب أو فضة أو منقولات، فإن تجميدها وحبسها عن التداول قد يؤديان إلى انخفاض قيمتها أو ارتفاعها، وفي ذلك نوع من المغامرة.

– الافتخار والتباهي: عادة ما يؤدي الادخار إلى تراكم المال الذي يعمل بدوره على شعور الفرد بالنجاح والتفوق ومن ثم الافتخار والتباهي.

– حب المال واكتنازه: قد يدخر الفرد من أجل المال ولا يجد متعته إلا في اكتناز المال، وهو ما يبدو في سلوك البخل.

أضاف باحثون آخرون على غرار "كاتونا" و"لفينغستون ولنت" عوامل أخرى غير التي ذكرها "كينز" تدفع بالفرد للادخار، من أهمها: [10]

– السعي وراء الربح والفائدة المالية.

– الادخار بهدف توريث أفراد الأسرة مالا يضمن لهم حياة جيدة.

– توجد علاقة وطيدة بين سلوك الادخار وسلوك الاستدانة، فالذين يدخرون أموالهم بصورة منتظمة ودائمة، عادة ما يكون مستوى الدافعية لديهم أكبر من أولئك الذي اعتادوا الاستدانة والاقتراض.

المراجع:

[1] لعبيدي، إبراهيم عبد اللطيف. (2011). ***الادخار: مشروعيته وثمراته***. الطبعة الأولى. دبي، الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري. ص: 17.

[2] المرجع السابق. ص: 19.

[3] البلاوي. (1995). مرجع سابقص:141.

[4] كنعان، علي. (2007). الاستهلاك والتنمية. ورقة علمية منشورة. دمشق، سوريا: محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية السورية. ص:3.

[5] زيدان، أكرم. (2008). ***سيكولوجية المال: هوس الثراء وأمراض الثروة***. سلاسل عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص: 169.

[6] العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف. (2011). مرجع سابق. ص: 63-64.

[7] نفس المرجع السابق.

[8] The Editors of Encyclopaedia Britannica. (2019). Saving. ***Encyclopædia Britannica***, inc. Retrieved from: https://www.britannica.com/topic/saving . Visited in: 02/04/2019.

.

[9] زيدان، أكرم. (2008). مرجع سابق. ص:171.

[10] المرجع السابق. ص:174-175.

VI. نشاط الاستثمار:

حظي موضوع الاستثمار باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي كونه يشكل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الناتج القومي الذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية .

1. مفهومه:

قدم الباحثون وعلماء الاقتصاد تعاريف عديدة للاستثمار، بحيث بنى كل منهم تعريفه تبعا لمجال تخصصه طبيعة وأهداف دراسته. سنحاول فيما يلي تبيين معنى مصطلح الاستثمار في اللغة، ومن ثم التطرق لأهم التعاريف الاصطلاحية له.

يعود أصل مصطلح الاستثمار في اللغة للفعل الثلاثي ثَمَر، والثمر معرفة هو حمل الشجر وأنواع المال والولد. ويقال ثمر الشجر أي طلع ثمره قبل أن ينضج، وثمر ماله أي نماه، يقال ثمر الله مالك أي كثره، وأثمر الرجل بمعنى كثر ماله، وكذلك تطلق كلمة الثمر على الولد لأنه ثمرة قلب وخالص عهد العبد، وقد ورد في الحديث :"إذا مات ولد العبد قال الله تعالى لملائكته: قبضتم ثمرة فؤاده، فيقولون نعم"[1].

يعرف الاستثمار في الاصطلاح بشكل عام بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو رأس المال[2]. فسر بالمدخرات التي تنفق بغرض زيادة الدخل في المستقبل[3]. وهو يعبر عن الإنفاق على السلع التي لا يتم استهلاكها في الفترة الجارية، وهو الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمجتمع عن طريق شراء السلع التي تضم إلى ثروة المجتمع الحقيقية[4]. وفي الموسوعة الاقتصادية شرح بـ"توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية، فالاستثمار هو الإنفاق على تملك وسائل الإنتاج أو السلع الرأسمالية التي تسهم في إنتاج سلع أخرى[5].

تجدر الإشارة بأنه يمكن أن نميز ما بين مفهوم الاستثمار في الاقتصاد ومفهومه في التمويل، الأخير يمكن أن يشمل عملية شراء سهم أو سند في شركة معينة، والفكرة هنا أن الاستثمار هو شراء أصل نقدي يوفر دخلا في المستقبل أو سيتم بيعه بسعر أعلى لتحقيق الربح، ولا تعد هذه العملية في الاقتصاد استثمارا، بحيث لم تنتج سلع أخرى. بينما في الاقتصاد الاستثمار هو شراء السلع التي لا يتم استهلاكها في المستقبل ولكن يتم استخدامها في المستقبل لإنشاء أو خلق الثروة. وأيا كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه كمفهوم لا يخرج عن كونه" الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال[6] .

2. أنواعه:

يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من المعايير التي تصنف الاستثمارات تبعا لها، من أهمها:

1.2 معيار طبيعة الاستثمار: يقسم على أساسه إلى:

– **الاستثمار الحقيقي:** هو الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة، بما يترتب عليه إنتاج خلق قيمة مضافة اجتماعية أو زيادتها، وخلق فرص عمل إضافية...الخ[7].

– **الاستثمار المالي:** يشمل تداول الأدوات الائتمانية (الأوراق المالية) كالأسهم والسندات...الخ، وهذا النوع من الاستثمار لا يترتب عليه إضافة عينية جديدة إلى إجمالي الاستثمار العيني، وإنما قد يكون له إسهام في تمويله [8].

2.2 معيار مدة الاستثمار: يصنف تبعا له إلى: [9]

– **الاستثمار قصير الأجل:** تكون مدته غالبا أقل من سنة.

– **الاستثمار متوسط الأجل:** تكون مدته غالبا ما بين سنة وسبع سنوات.

– **الاستثمار طويل الأجل:** تزيد مدته غالبا عن سبع سنوات.

3.2 معيار الجغرافيا: تصنف الاستثمارات وفقا للموقع الجغرافي إلى: [10]

– **الاستثمارات المحلية أو الداخلية:** هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة.

– **الاستثمار الخارجي أو الأجنبي:** هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أم جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق المساهمة في محفظة مالية لشركة استثمارات).

4.2 معيار ملكية رأس المال: يقسم تبعا لهذا المعيار إلى: ثلاث أنواع كما يلي:

– **الاستثمار الخاص:** يكون الاستثمار خاصا إذا كانت ملكية رأس المال تعود للأفراد الخواص بنسبة 100% سواء كانوا طبيعيين (أفراد) أو معنويين (مؤسسات أو هيئات خاصة)، وهدفه الرئيس تحقيق الأرباح.

– **الاستثمار العام:** تكون ملكية رأس المال فيه للدولة أو احدى الهيئات التابعة لها بنسبة 100%. الهدف الرئيس له ليس تحقيق الربح، بل تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية كتحسين الخدمة العمومية، وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

– **الاستثمار المختلط:** ترجع ملكية رأس المال فيه لطرف خاص سواء كان محلي أو أجنبي وطرف آخر ممثل للدولة. يتمثل هدفه في مزيج بين الربحية وتحسين الخدمة العمومية، وتلجأ الدولة لهذا النوع من الشراكة في المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، وكذا في المشاريع التي يثبت الخواص قدراتهم العالية على إنجازها وإدارتها، وخاصة التقنية والتكنولوجية منها. من أمثلته في الجزائر الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات والاتصالات.

3. مجالاته وأدواته: [11]

يعد من الضروري التمييز بين مجال الاستثمار وأداة الاستثمار، فمجال الاستثمار يمثل نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يختاره المستثمر لاستثمار أمواله، فلناحية نوع الاستثمار فإنه وفقا للنطاق الجغرافي للسوق فإن الاستثمار إما أن يكون محليا أو خارجيا، أما بالنسبة لطبيعته فإما أن يكون حقيقا أو ماليا. ولناحية النطاق الزمني فإما أن يكون قصير أو متوسط أو طويل الأجل.

أما أدوات الاستثمار فتمثل الأصل الذي حصل عليه المستثمر من جراء استثمار أمواله، والذي يتخذ أشكالا متعددة ما بين أوراق مالية وعقار وسلع ومشروعات اقتصادية وعملات أجنبيه ومعادن نفيسة وصناديق استثمار. وإذا ما قرر المستثمر الاعتماد على أكثر من أداة في آن واحد فإن العرف المالي يعبر عن ذلك بالمحفظة المالية.

4. أهميته:

للاستثمار أهمية كبيرة في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي بشكل عام، يمكن توضيح أهم معالمها في النقاط التالية: [12]

- زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه، ما ينعكس على تحسن مستوى معيشة الفرد.
- خلق فرص عمل جديدة للأفراد بما يقلص من حجم البطالة.
- توفير الخدمات للأفراد عامة والمستثمرين الجدد خاصة.

- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين، وتصدير الفائض منها للخارج بما يسهم في توفير العملة الصعبة، دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وزيادة التكوين الرأسمالي.

5. أهدافه:

يرمي الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن التأكيد على أهمها فيما يلي:[13]

- الحفاظ على المال وتنميته.
- تحقيق الربح، بأكبر نسبة ممكنة بما يزيد رأس المال الأصلي.
- المساهمة في القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي.
- توفير مناصب العمل للأفراد (خاصة الاستثمارات العمومية).

6. محدداته:

تتحكم مجموعة من العوامل في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية: [14] [15]

- الأرباح المتوقعة: والتي تعتبر المصدر الرئيس للاستثمار الخاص.

- الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة: إن العائد من الاستثمار يدعي بالتكلفة الحدية لرأس المال، أما سعر الفائدة فتكون علاقته عكسية مع الاستثمار، فإذا انخفض سعر الفائدة ارتفع حجم الاستثمار والعكس بالعكس.

- درجة المخاطرة: يعود قرار الاستثمار بالدرجة الأولى لنوعية المستثمر، فالمستثمر المحافظ يهدف إلى تحقيق العائد بدون تحمل مخاطر عالية، والمستثمر الرشيد يهدف من استثماراته إلى الموازنة بين العائد والمخاطر، أما المضارب فهو الذي يقبل بأقصى درجات المخاطرة المدروسة للحصول على الربح، والمقامر يراهن بالمال للحصول على الربح مع الاستعداد لتحمل درة عالية من المخاطرة بدون دراسة، أي يبني قراره على ضربة حظ.

- القوانين والتشريعات: فيما تعلق بالضرائب والرسوم، والإجراءات الإدارية ومدى مرونتها.

- الاستقرار السياسي: حيث كلما كانت درجة المخاطر السياسية منخفضة كلما تشجع المستثمرون على اتخاذ قرار الاستثمار.

- المؤشرات الاقتصادية: كلما كانت المؤشرات الاقتصادية للبلد ذات دلالات إيجابية خاصة ما تعلق بحجم الدخل القومي، انخفاض معدلات التضخم، وتوفر البنى التحتية كلما تشجع المستثمرون على اتخاذ القرار بالاستثمار.

– التقدم التكنولوجي الذي يشجع على الاستثمار، وكذلك النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع.

– يتم الاستثمار العام تبعا لبعض الاعتبارات ذات العلاقة بالرفاهية العامة، وتكون هذه الاستثمارات غير هادفة للربح، كإنشاء الطرق والجسور والمستشفيات.

7. الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية:

تختلف النظرة أو الرؤية للاستثمار حسب طبيعة النظام الاقتصادي، وفيما يلي تفصيل لها في أهم الأنظمة الاقتصادية: [16]

– **الاستثمار في النظام الرأسمالي:** يؤمن بأن الفرد أو القطاع الخاص قادر على توجيه الاستثمارات شرط عدم تدخل الدولة إلا بأضيق الحدود.

– **الاستثمار في النظام الاشتراكي:** الدولة هي التي تشرف على توجيه، تخطيط وإنشاء الاستثمارات بهدف إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة.

– **الاستثمار المختلط:** هو مزيج بين النظامين السابقين، بحيث يهدف إلى تحقيق أقصى المنافع التجارية، كما يرمي لتحقيق المنافع الاجتماعية في اطار الخطط الموضوعة من طرف الدولة.

---

[1] ابن منظور. (2007). باب الثاء. المجلد الأول: الهمزة–الجيم. الجزء السادس. في: لسان العرب. مرجع سابق. ص: 503–504.

[2] دوابه، أشرف محمد. (2006). ***دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية***. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ص:18.

[3] Murphy, P.R. (2010). ***Lessons for the young economist***. Alabama, USA: The Ludwig von Mises Institute. p.136.

[4] عبد ربه، رائد محمد. (2013). مرجع سابق. ص:148.

[5] البرواي، راشد. (1971). ***الموسوعة الاقتصادية*** . الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.ص:79.

[6] كداوي، طلال. (2007). ***تقييم القرارات الاستثمارية***. الطبعة الأولى. الموصل، العراق: اليازروي. ص:3.

[7] الشمري، خالد توفيق. (2010). ***التحليل المالي والاقتصادي***. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. ص:18.

[8] إسماعيل، عمر مصطفى جبر. (2010).***ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة***. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس. ص:22–23.

[9] دوابه، أشرف محمد. (2006). نفس المرجع السابق.

[10] آل شبيب، دريد كامل. (2012). ***الاستثمار والتحليل الاستثماري***. (د.ط). الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.. ص:41-42.

[11] كداوي، طلال. (2007). مرجع سابق. ص:3-5.

[12] عطاء الله، ماجد أحمد. (2011). ***إدارة الاستثمار***. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص :13 – 14 .

[13] يوسف، حسن يوسف. (2014). ***الاستثمار- الصناديق الاستثمارية- الأوراق المالية والتجارية***. (د.ط). الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي. ص:82-84.

[14] العبيدي، عمر محمود. (2013). مرجع سابق. ص:87.

[15] آل شبيب، دريد كامل. (2012). مرجع سابق. ص:19-24.

[16] الشمري، خالد توفيق. مرجع سابق. ص:15-16.

الفصل الثالث: المدخل النظامي.

ناقشنا في نقاط سابقة أن المشكلة الاقتصادية تتسم بالديمومة والعمومية: حيث تواجهها كل المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم السياسي ودرجة التقدم، غير أن حدتها تختلف من مجتمع إلى آخر. كما أن الإنسان واجه منذ أن وجد على سطح الأرض المشكلة الاقتصادية، أي منذ القدم وكذلك الأمر حاليا ومستقبلا. الإنسان يعد كائنا اجتماعيا، فمنذ بداية الحضارة، وهو يعيش في مجموعات، يرتبط فيها مع غيره بعلاقات قانونية اجتماعية واقتصادية، وهذا في سعيه الدائم لمواجهة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية لإشباع حاجاته المتعددة، هذا السعي يعرف بالنشاط الاقتصادي، وهو يجري في إطار من العلاقات الإنسانية، وقد اتخذ عبر الزمن أشكالا مختلفة من حيث: المبادئ التي تحكم سير الحياة الاقتصادية، قواعد الملكية المرتبطة بقوى أو عوامل الإنتاج، طرق الإنتاج، تقسيم العمل وكيفية توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع، وكذا من حيث الأهداف...الخ ، هذه النقاط في مجموعها تعبر عن مقومات النظام الاقتصادي.

I. النظام الاقتصادي:

إن المتتبع لسير الحياة الاقتصادية في مختلف مناطق العالم عبر الزمن يلحظ اختلافا بينا في مضمون الأنشطة الاقتصادية الممارسة ، لكنه في ذات الوقت يجد أنها تتم في إطار تفاعل مجموعة من العلاقات الإنسانية الغاية النهائية لها هي البحث عن الخيارات المناسبة لحل المشكلة الاقتصادية باختلاف عناصرها في المكان والزمان تبعا للنظام الاقتصادي السائد.

1. مفهوم النظام الاقتصادي:

أعطيت العديد من المفاهيم للنظام الاقتصادي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

يقصد بالنظام الاقتصادي جملة القواعد والمبادئ التي تحكم سير الحياة الاقتصادية لمجتمع ما خلال فترة زمنية ما. ففي إطار تلك القواعد والمبادئ تتجلى طبيعة العلاقات التي تنظم شؤون المجتمع الاقتصادية وفي إطارها أيضا تتحدد أشكال الإنتاج، التوزيع والتبادل[1]. يعرف أيضا بـ"مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى[2].

يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية، والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ[3]. عرفه "أسامة دويدار" بـ"مجموعة من الأساليب المتعددة لإدارة الأنشطة البشرية المالية والخدمية، تهدف إلى تخفيف العبء الناتج من تزايد الاحتياجات في ظل ندرة الموارد أو عدم القدرة على الاستفادة منها بالشكل المناسب، ولذا فقد كانت النظم الاقتصادية تمر عبر العصور بمراحل شتى بحسب ظروف العصر ومتطلباته، فكان نظام الرق والنظام الإقطاعي...الخ"[4].

عرفه باحث آخر بـ" مجموعة من المبادئ التي يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد لتشغيل واتخاذ القرارات بشأن السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها، كيف يتم إنتاجها وتبادلها، كيف يجب للدخل المتحصل عليه من الإنتاج أن يوزع على عوامل الإنتاج، وما هو التوزان الصحيح بين القطاع العام والخاص، وبين آلية السوق والتنظيم، يمكن أن

نميز في الأدبيات الاقتصادية بين أربعة أنظمة اقتصادية، هي: الرأسمالية، الاشتراكية، الاقتصاد المختلط والنظام الاقتصادي الإسلامي[5].

كحوصلة لجملة التعريفات السابق ذكرها يمكن تعريف النظام الاقتصادي بشبكة من التفاعلات الخاصة والمؤسسة على قواعد ومبادئ (مثل: نظام الملكية، الحرية الاقتصادية، نظام التوزيع) بين الأفراد والوحدات والمؤسسات الاقتصادية التي تحدد كيفية استخدام الموارد خاصة النادرة منها على أفضل وجه لتلبية الاحتياجات المتنافسة. وهو يرمي إلى دراسة الخيارات حول استخدام الموارد والسلع التي يتم إنتاجها وبأي كميات يتم ذلك في خضم النظام الاقتصادي السائد ومن سيستفيد منها (ماذا ننتج، كيف ننتج، ولمن ننتج).

2. مفهوم فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي:

تتعامل فلسفة النظام الاقتصادي مع القضايا المفاهيمية والمنهجية والأخلاقية التي تنشأ في إطار علم الاقتصاد. وينصب تركيزها الأساسي على قضايا: المنهجية ونظرية المعرفة (الإبستمولوجيا) الأساليب والمفاهيم والنظريات التي يحاول من خلالها الاقتصاديون الوصول إلى المعرفة المتعلقة بالعمليات الاقتصادية. تهتم فلسفة الاقتصاد أيضا بالطرق التي تشارك بها القيم الأخلاقية في التفكير الاقتصادي (قيم رفاهية الإنسان، العدالة الاجتماعية، والمفاضلة بين الأولويات التي تطلبها الخيارات الاقتصادية...الخ)[6].

المذهب الاقتصادي يهتم بالتقدير والتقييم ، ويوصي بإجراءات محددة أو الامتناع عنها، لتغيير هذا الواقع، ويقترح مشاريع إصلاحية تكون أساسا لتوقع وتنبؤ الاقتصاديين. هو نظرية اتخذت صفة الموضوعية بعد دخولها في القطاع العام وتحولها إلى سياسة اقتصادية. المذهب يربط بين الميادين المختلفة (الاقتصادية والسياسية والأخلاقية...الخ) وذلك لاستيعاب وحدتها كمجموع[7].

يشترك النظام الاقتصادي مع المذهب الاقتصادي في كونهما يرتكزان على مجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على جملة من القواعد والمبادئ التي تحكم سير الحياة الاقتصادية، غير أن الأخير له قواعد أكثر ثباتا ويبنى على فلسفلة معينة يعمل القائمون على أمور الجماعة على عدم الخروج على مبادئها. ولاشك أن هناك علاقة قوية بين كل من النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي، على الرغم من استعداده للتشكل بحاجات المجتمع وظروفه، إلا أنه لا يستطيع أن يخرج عن فلسفة المذهب الاقتصادي الذي تعتنقه الجماعة، ومن الناحية الأخرى فان مبادئ أي من المذاهب الاقتصادية لا يمكن إلا أن تكون تعبيرا عن

الوسائل الاقتصادية التي يظن أنها أفضل طريقة لتحقيق رفاهية الموطنين، أي إشباع حاجاتهم ورغباتهم[8]. فالمذهب التجاري يقوم على مبدأ أساسي يتمثل في تحقيق قوة الدولة من خلال حصولها على أكبر قدر من المعادن النفسية وتحقيق فائض تجاري، كون المبادلة هي مصدر الثروة. والمذهب الطبيعي (الفيزيوقراطي) يرتكز على الزراعة كعمل أو نشاط وحيد منتج.

3. عناصر النظام الاقتصادي:

يقوم النظام الاقتصادي على ثلاث عناصر أساسية يمكن إيجازها فيما يلي: [9]

1.3 القوى الإنتاجية:

يقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة، وهي تشمل الموارد الفنية والاقتصادية " الأرض، رأس المال، المعدات والآلات" والموارد البشرية "العمل والأفراد القادرين على التأليف بين عوامل الإنتاج".

2.3 علاقات الإنتاج:

نعني بها الروابط التي تقوم بين الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية وكيفية تملك عناصر الإنتاج، هل تمتلكها الدولة كما في النظام الاشتراكي أم يمتلكها الأفراد كما في النظام الرأسمالي.

3.3 علاقات التوزيع:

يقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع. وهذا التوزيع يختلف باختلاف ما إذا كان التوزيع فرديا يستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي، أو توزيعا جماعيا ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإنتاج نصيبا من هذا الناتج يتناسب مع مقدار مساهمته في الإنتاج.

يعد النظام الاقتصادي عند "سومبارت" المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:[10]

- **الجوهر**: أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.
- **الشكل**: أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المسهمين في النشاط الاقتصادي كنوع الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

- **المحتوى المادي**: أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يحصل بواسطتها على السلع والخدمات.

4. خصائص النظام الاقتصادي:

يتميز أي نظام اقتصادي بخاصتين أساسيتين كما يلي: [11] [12]

– تغير مقوماته عبر الزمن: تتسم مقومات النظام الاقتصادي بالاستقرار النسبي في المدى القصير، فقد يشيخ ويموت، بالتالي هو يحتاج دائما إلى روح التجديد والتغيير بما يسمح له بالتعامل مع المتغيرات الخارجية والتطورات الداخلية.

– وجود علاقة وثيقة بين مقوماته: بحيث تكمل بعضها البعض، أي لا يوجد تعارض بينها، فلا بد من تناسق نمط العلاقات الاجتماعية والقانونية مع النظام الاقتصادي السائد. أما اذا حدث تعارض بينها، أدى ذلك إلى انهيار النظام الاقتصادي.

5. أهداف النظام الاقتصادي:

حسب الاقتصادي الأمريكي "بكنكهام" يتميز النظام الاقتصادي بتعدد أهدافه الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، هذا مع اختلاف في الأفضليات التي تعطيها للأهداف الاجتماعية، ويمكن حصر هذه الأهداف في خمس نقاط رئيسية:[13]

- تحقيق الحد الأقصى من الكفاية الإنتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي البطالة.
- تحديد الحد الأقصى من الاستقرار لتلافي الأزمات الاقتصادية.
- تحقيق الحد الأقصى من المساواة في توزيع المداخيل لسد حاجات المستهلكين.
- تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي لضمان زيادة الإنتاجية في الأمد الطويل.
- تحقيق مستلزمات التبدل الاقتصادي والاجتماعي.

6. آليات (ميكانيزمات) النظام الاقتصادي:

يرى عالم الاقتصاد "بول ساموبلسون" أن من المهام الرئيسية لعلم الاقتصاد دراسة وتفسير الآليات والطرق المختلفة التي يمكن لمجتمع ما أن يجيب فيها عن أسئلة "ماذا" و"كيف" و"لمن"، فالمجتمعات المختلفة منظمة حسب أنظمة اقتصادية مختارة ويدرس علم الاقتصاد الآليات المختلفة التي يمكن لمجتمع ما أن يستخدمها لتوزيع

موارد الشحيحة أو النادرة[14]. تطرح كل المجتمعات ثلاث أسئلة رئيسية: ماذا، كيف، ولمن؛ وتجيب الأنظمة الاقتصادية على هذه الأسئلة اعتمادا على قيمها وأهدافها: [15]

1.6 آليات نظام الاقتصاد الحر: يتم صنع القرارات في السوق، حيث يوافق الأفراد والمؤسسات طوعا عل تبادل المدخلات والمخرجات، ويتم ذلك عادة عن طريق دفعات نقدية. بحيث يقوم الأفراد والمؤسسات باتخاذ القرارات الرئيسية حول الإنتاج والاستهلاك ونظام الأسعار، والأسواق، والأرباح والخسائر والحوافز والمكافآت، فتقرير الإجابة على ماذا وكيف ولمن. ويطلق على أكثر الحالات تطرفا في اقتصاد السوق، حيث لا يكون للحكومة أي دور اقتصادي، اسم الاقتصاد الحر.

2.6 آليات نظام الاقتصاد الموجه: عكس ذلك الاقتصاد الحر، وهو الذي تتخذ فيه الحكومة جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه، كما تمتلك الدولة وتوجه عمليات المؤسسات في معظم المنشآت الإنتاجية، وهي التي توظف العمال وتخبرهم كيف يقومون بأعمالهم، وتقرر كيفية تقسيم ناتج المجتمع على مختلف السلع والخدمات، باختصار في الاقتصاد الموجه تجيب الحكومة على معظم الأسئلة الاقتصادية الرئيسية من خلال ملكيتها للموارد وقدرتها على فرض قراراتها.

3.6 آليات النظام الاقتصادي الإسلامي: هو وضعي من حيث النظام الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان فلا يقتصر على صورة تطبيقية معينة، وإلهي من حيث المذهب صالح لكل زمان ومكان، فلا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة. الاقتصاد الإسلامي وان ارتبط منذ البداية بمبادئ وأصول اقتصادية صالحة لكل زمان ومكان، إلا أنه في مجال إعمال هذه المبادئ والأصول يفتح باب الاجتهاد على مصرعيه ليختار كل مجتمع إسلامي الأسلوب الذي يراه متفقا وصالحه حسب ظروفه المتغيرة. وليس في الاقتصاد الإسلامي نظام معين يلتزم به كل مجتمع إسلامي، بل بالعكس ينبغي أن تتعدد التطبيقات الاقتصادية الإسلامية بحسب ظروف كل مجتمع، وذلك في إطار المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية[16].

الجدير بالذكر أن النظام الاقتصادي الإسلامي ينفرد بمذهبية اقتصادية متميزة، لا ترتكز أساسا على الفرد شأن المذهب الفردي (الرأسمالي) والنظم المتفرعة عنه، ولا على المجتمع شأن المذهب الجماعي (الاشتراكي) والنظم المتفرعة عنه، وإنما قوامها التوفيق والموائمة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأساس ذلك عنده هو أن كلا المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر، وفي حماية أحدهما حماية للآخر، ومن ثم كفل الإسلام كافة

المصالح الخاصة والعامة وحقق مزايا رعاية كل منهما، وخلص من مساوئ إهدار أحدهما، وهو ما قد نعبر عنه بأنه أيدولوجية أو مذهبية وسط[17].

خلاصة لا يقع أي مجتمع معاصر بالكامل ضمن أحد هذه الأقطاب الثلاثة، بل إن معظم المجتمعات ذات اقتصاد مختلط.كما أنه لا يمكن نسب آلية اقتصادية معينة لنظام اقتصادي بعينه، بحيث يعود تعدد النظم الاقتصادية إلى تعدد الطرق المستخدمة للوصول إلى نفس الهدف الاقتصادي، فمثلا يمكن الحصول على هدف زيادة الإنتاج بعدة طرق منها على سبيل المثال زيادة المنح الحكومية، أو تخفيض الضرائب، أو التأميم، أو إجراءات التدخل الحكومي، كذلك يمكن الوصول إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بعد طرق قد تكون مباشرة كالإجراءات التشريعية، أو غير مباشرة كالإجراءات المالية، أو بواسطة نظام السوق نفسه[18].

المراجع:

[1] بوطيبة فيصل. (2017). مرجع سابق. ص: 33.

[2] راضي، محمد منذر. (2015). ***النظم الاقتصادية في القرن العشرين***. (د.ط). عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع. ص: 20.

[3] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). مرجع سابق. ص:23.

[4] دويدار، أسامه. (د. ت). ***النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية***. (د.ط). مصر: الشعرى للطباعة والنشر. ص:10.

[5] Shaikh, S. (2012). Comparative Economic Systems: A Brief Review. Paper N° 42499. MPRA. p. 1.

[6] Routledge Encyclopedia of the Philosophy of Science. Philosophy of Economics. ***Routledge Encyclopedia of the Philosophy of Science***. Retrieved from : http://www-personal.umd.umich.edu/~delittle/Encyclopedia%20entries/Philosophy%20of%20Economics.htm#_ftn1 . Visited in : 03/04/2019.

[7] كبة، إبراهيم. (1970). مرجع سابق. ص: 29-30.

[8] الفصل الثالث: ***النظم الاقتصادية***. كتاب منشور. (د.ط). (د.ب): مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية. ص: 16.

[9] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). مرجع سابق. ص: 84-85.

[10] راضي، محمد منذر. (2015). مرجع سابق. ص: 20-21.

[11] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). مرجع سابق. ص:84.

[12] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). مرجع سابق. ص:25.

[13] كبة، إبراهيم. (1970). مرجع سابق. ص:34

[14] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). ص: 32

[15] المرجع السابق. ص: 32-33.

[16] الفنجري، محمد شوقي. (1993). مرجع سابق. ص:18-27.

[17] الفنجري، محمد شوقي. (1994). مرجع سابق. ص: 55-57.

[18] كبة، إبراهيم. (1970). مرجع سابق. ص: 34-35.

الخاتمة.

الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بدراسة إنتاج وتوزيع واستهلاك وتبادل السلع والخدمات. هو علم اجتماعي معقد يمتد من الرياضيات إلى علم النفس؛ ولكن في أبسط صوره، يدرس الاقتصاد كيف يوفر المجتمع احتياجاته المتعددة اعتمادا على موارد تتسم بالندرة النسبية؛ والحاجة الأساسية هي البقاء ، وهو ما يتطلب الطعام والملبس والمأوى، وبمجرد تغطيتها، يمكن بعد ذلك النظر إلى سلع أكثر تطورا مثل الخدمات، والنقل الشخصي، والترفيه، والقائمة تطول.

يهتم الاقتصاد كذلك بالتوزيع الأمثل للموارد النادرة داخل وحدات الاقتصاد والمجتمع ككل. الاقتصاد الجزئي هو جزء من الاقتصاديات المعنية باتخاذ القرارات من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أو الأعوان الاقتصاديين. على سبيل المثال، يهتم الاقتصاد بكيفية اتخاذ القرارات الفردية مثل كيفية إنتاج الشركات للسلع والسلع التي يشتريها الأشخاص. الاقتصاد الكلي هو مصطلح متعلق بالمشاكل الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل، ويتعلق عنصر منه بمدى قدرة الحكومات على التدخل في الاقتصاد لتحسين الرفاهية الاقتصادية، ويهتم أيضا بقضايا أوسع مثل النمو الاقتصادي والبطالة الاستثمار والادخار وهي قضايا تؤثر على المجتمع بأسره.

النظام الاقتصادي هو الميكانزم أو الآلية التي تتعامل مع إنتاج توزيع واستهلاك ومبادلة السلع والخدمات في مجتمع محدد وفي زمن معين. جميع النظم الاقتصادية لديها ثلاثة أسئلة أساسية يجب طرحها: ما الذي يجب إنتاجه، وكيف يتم إنتاجه، وبأي كميات ومن الذي سيتحصل على هذا الإنتاج. تتضمن دراسة النظم الاقتصادية البحث في قواعد ومبادئ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع معين. يركز تحليل النظم الاقتصادية بشكل تقليدي على التناقضات والمقارنات بين اقتصادات السوق والاقتصادات الموجهة أو على التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية، واليوم يعتمد الشكل المهيمن للتنظيم الاقتصادي على المستوى العالمي على اقتصادات مختلطة تتضمن مبادئ وقواعد هجينة تحكم حياة المجتمع الاقتصادية.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية.

I. الكتب.

1. إسماعيل، عمر مصطفى جبر. (2010).***ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة***. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس.

2. آل شبيب، دريد كامل. (2012). ***الاستثمار والتحليل الاستثماري***. (د.ط). الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.

3. إنجلز، فريديرك. (2013). ***موجز رأس المال***. ترجمة فالح عبد الجبار. الطبعة الأولى. سلسلة دفاتر ماركسية1. بيروت، لبنان: درا الفارابي.

4. البيلاوي، حازم. (1995). ***دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي***. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار الشروق.

5. البرطراوي، تامر. (2017). ***أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة***. الطبعة الأولى. الإسكندرية، مصر: نور للنشر.

6. بوطيبة، فيصل. (2017). ***مدخل لعلم الاقتصاد***. الطبعة الأولى. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

7. بيضون، توفيق سعدون. (1994). ***الاقتصاد السياسي الحديث***. الطبعة الثالثة. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

8. جيفونس، ويليام ستانلي. (2012). ***الاقتصاد السياسي***. ترجمة أبو الفتوح علي وآخرون. (د.ط). القاهرة، مصر: الهنداوي.

9. الحلاق، سعيد سامي و العجلوني محمد محمود. (2009). ***النقود والبنوك والمصارف المركزية***. (د.ط). عمان، الأردن: اليازوري.

10. الدمرداش، إبراهيم طلعت .(2007) .***الموارد الاقتصادية***. الطبعة الأولى. الزقازيق، مصر: مكتبة القدس.

11. دوابه، أشرف محمد. (2006). ***دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية***. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

12. دويدار، أسامه. (د. ت). ***النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية***. (د.ط). مصر: الشعرى للطباعة والنشر.

13. دويدار، محمد. (1993). ***مبادئ الاقتصاد السياسي***. الجزء الأول. الإسكندرية، مصر: مطبعة التوني.

14. راضي، محمد منذر. (2015). ***النظم الاقتصادية في القرن العشرين***. (د.ط). عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

15. رزق، زغلول ميراندا. (2009/2008). ***النقود والبنوك***. (د.ط). مصر: جامعة بنها–العليم المفتوح.

16. الزامل، بدر بن علي بن عبد الله، (2010). ***الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية***. (د.ط). المملكة العربية السعودي: دار ابن الجوزي.

17. زيدان، أكرم. (2008). ***سيكولوجية المال: هوس الثراء وأمراض الثروة***. سلاسل عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

18. ساقور، عبد الله. (2004). ***الاقتصاد السياسي***. (د.ط). عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

19. ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). ***الاقتصاد***. ترجمة هشام عبد الله ومراجعة أسامة الدباغ. (د.ط). عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

20. سلطان، جاسم. (2010). ***خطواتك الأولى نحو فهم علم الاقتصاد***. (د.ط). المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع.

21. الشمري، خالد توفيق. (2010). ***التحليل المالي والاقتصادي***. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

22. شومبيتر ، جوزيف.أ. (2005). ***تاريخ التحليل الاقتصادي***. ترجمة حسن عبد الله بدر. المجلد الأول. القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للثقافة.

23. الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن. (2009). ***الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف***.ط11. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.

24. طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). ***مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج***. (د.ط). القاهرة، مصر: كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

25. الطويل، رواء زكي. (2010). ***محاضرات في الاقتصاد السياسي***. (د.ط). العراق: دار زهران للنشر.

26. عبد ربه، رائد محمد. (2013). ***الاقتصاد السياسي***. الطبعة الأولى. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

27. العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف. (2011). ***الادخار: مشروعيته وثمراته***. الطبعة الأولى. دبي، الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

28. العبيدي، عمر محمود. (2013). ***مبادئ الاقتصاد/المرحلة الأولى***. (د.ط). (د.ب): (د.ن). ص:85.

29. عطاء الله، ماجد أحمد. (2011). ***إدارة الاستثمار***. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

30. علي النجار، عبد الهادي. (1993). ***الإسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة***. الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. مارس 1983.

31. عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). ***مبادئ علم الاقتصاد***. (د.ط). القاهرة، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

32. الفصل الثالث: ***النظم الاقتصادية***. كتاب منشور. (د.ط). (د.ب): مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

33. الفنجري، محمد شوقي. (1993). ***ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي***. (د.ط). القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

34. الفنجري، محمد شوقي. (1994). ***الوجيز في الاقتصاد الإسلامي***. (د.ط). القاهرة، مصر: دار الشروق.

35. كبة، إبراهيم. (1970). ***دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي***. الطبعة الأولى. بغداد، العراق: مطبعة الإرشاد.

36. كداوي، طلال. (2007). ***تقييم القرارات الاستثمارية***. الطبعة الأولى. الموصل، العراق: اليازروي.

37. المحجوب، رفعت. (1980). ***الجزء الثاني: القيمة والتوزيع***. في: الاقتصاد السياسي. (د.ط). القاهرة، مصر" دار النهضة.

38. مسعود، محمد رشدي إبراهيم. (2009). ***توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي***. (د.ط). (د.ب): دار النشر الجامعات.

39. المغربي، محمد الفاتح محمود. (2018). ***النقود والبنوك***. (د.ط). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

40. نامق، صلاح الدين. (1978). ***قادة الفكر الاقتصادي***. (د.ط). القاهرة، مصر: دار المعارف.

41. نصار، أحمد محمد محمود. (2010). ***مبادئ الاقتصاد الإسلامي***. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس.

42. يوسف، حسن يوسف. (2014). ***الاستثمار– الصناديق الاستثمارية– الأوراق المالية والتجارية***. (د.ط). الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

II. الموسوعات والمعاجم والقواميس.

1. ابن منظور. (2007). ***لسان العرب***. تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون. القاهرة، مصر: دار المعارف.

2. البرواي، راشد. (1971). ***الموسوعة الاقتصادية*** . الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

3. مجمع اللغة العربية. (2004). ***المعجم الوسيط***. ط 4. القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

III. الرسائل والمذكرات الجامعية.

1. الدباغ، أيمن مصطفة حسين. (2003). نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه في الفقه والأصول. الأردن: كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية. حزيران 2003.

IV. التقارير وأوراق العمل.

1. الديوان الوطني للإحصاء. (2011). الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011. تقرير رقم 609. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء. سبتمبر 2011.

2. كنعان، علي. (2007). الاستهلاك والتنمية. ورقة علمية منشورة. دمشق، سوريا: محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (1993). حالة الأغذية والزراعة. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

V. المواقع الإلكترونية.

1. عاشور، أحمد محمد. (2016). المشكلة الاقتصادية في نظر الدكتور محمد شوقي الفنجري. شبكة الألوكة. 2016/07/30. على الموقع التالي: https://www.alukah.net/culture/0/106072/ . تمت زيارته بتاريخ: 2018/10/15.

Les Références en Langues Étrangères.

I. Ouvrages.

1. Bronfenbrenner, M. (2017). ***Income distribution theory***. New York, USA: Routledge.

2. Davies, G. (2002). ***A History of Money: From ancient times to the present day***. 3rd edition. Caradiff, UK: University of Wales Press.

3. Fernando, A.C .(2011). ***Business Environment*** .1st impression. New Delhi, India: Dorling Kindersley.

4. Gleick, P.H et al. (2002). ***The New Economy of Water: The Risks and Benefits of Globalization and Privatization of Fresh Water***. Oakland, California, USA: Pacific Institute for Studies in Development, Environment and Security. February 2002.

5. Goodwin, N et al. (2008). ***Consumption and the Consumer Society***. Medford. USA: Global Development and Environment Institute, Tufts University.

6. Harvey, J. & Jowsey, E. (2007). ***Modern Economics: An introduction***. 8th ed. New York, USA: Published by Palgrave Macmillan.

7. Keynes, J.M. (2003). ***The General Theory of Employment, Interest and Money***. eBook. Oxford, USA: produced by: Col Choat. Project Gutenberg Literary Archive Foundation. February 2003.

8. Landreth, H & Colander, D.C. (2011). ***History of economic thought***. 4th ed. Boston, USA: Houghton Mifflin Company.

9. Mankiw, N.G. (2003). ***Macroeconomics***. 5th edition. New York, USA: Worth publishers.

10. Marshall, A. (1890). ***Principles of economics***. Vol1. New York, USA: Macmillan and Company.

11. Mises, L.V. (1953). ***The theory of money and credit***. New Haven, USA: Rale University Press.

12. Mishkin, F.S. (2004). ***The economics of money, banking, and financial markets***. 7th ed. New York, USA: Pearson Addison-Wesley.

13. Mishkin, F.S. (2013). ***The economics of money, banking, and financial market***. 10th ed. New York, USA: Pearson.

14. Mishkin, F.S. et al. (2013). ***The economics of money, banking, and financial markets***. European edition . UK: Pearson. UK.

15. Murphy, P.R. (2010). ***Lessons for the young economist***. Alabama, USA: The Ludwig von Mises Institute.

16. O'Connor, D.E. (2004). ***The Basics of economics***. 1st ed. USA: Greenwood Press.

17. Prokopenko, J. (1987). ***Productivity Management: A practical handbook***. 1st published. Geneva, Switzerland: International Labour Office.

18. Reddy, M. K & Saraswathi, S. (2007). ***Managerial economics and financial accounting***. New Delhi, India: Asoke k. Ghosh, Prentice-Hall.

19. Reynolds, R.L. (1998). Chapiter1: ***An introduction to the history of economic thought: An over view***. In: A history of economic thought. USA: Boise State University.

20. Ricardo. (1817). ***On the principles of political economy and taxation***. 3rd edition 1821. Ontario, Canada: Batoche books.

21. Weatherford, J. (1997). ***The history of money***. Crown Publishers, Inc. USA: NY.

VI. Encyclopédies et Dictionnaires.

1. OECD. (2007). ***Glossary of statistical terms***. Paris, France: OECD.

2. OECD. (2013). Consumption. In: ***Glossary of statistical terms***. Retrieved from: https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=429. Visited in: 01/03/2019.

3. Routledge Encyclopedia of the Philosophy of Science. Philosophy of Economics. ***Routledge Encyclopedia of the Philosophy of Science***. Retrieved from : http://www-personal.umd.umich.edu/~delittle/Encyclopedia%20entries/Philosophy%20of%20Economics.htm#_ftn1 . Visited in : 03/04/2019.

4. Schmitt H.O et al. (2016). Distribution theory. ***Encyclopædia Britannica***. Retrieved from: https://www.britannica.com/topic/distribution-theory. Visited in: 30/12/2018.

5. The Editors of Encyclopaedia Britannica. (2019). Saving. ***Encyclopædia Britannica***, inc. Retrieved from: https://www.britannica.com/topic/saving . Visited in: 02/04/2019.

II.Thèses.

1. Kondo, M. (1993). Alfred Marshall: labour and organization: Two factors of production. Master's thesis. UK: Durham University.

III. Articles et Périodiques.

1. Alexsey, V.K. (2013). Aristotle economy and modern times annotation. ***Middle-East Journal of Scientific Research***. Vol 14, N°8.

2. Bull, I & Willard, G.E. (1993). Towards A theory of entrepreneurship. ***Journal of business venturing***. Vol8. New York, USA.

3. Chigbo, D.N. (2014). Management as a factor of production and as an economic resource. ***International Journal of Humanities and Social Science***. Vol 4, N°6. Center for Promoting Idea. April 2014. USA.

4. Crespo, R.F. (2010). Aristotle on the economy. ***Journal of philosophia***. (n.v). Spain.

5. Nakamato, S. (n.d). Bitcoin: A peer-to-peer electronic cash system. (n.v). (n.ed). (n.p).

6. Sharma, V. (2010). Chapter 4: Meaning of Production and Factors of Production. ***scribd***. San Francisco, USA.

IV. Rapports, Séries, Cahiers et Documents de Travail.

1. Haneman, W.M. (2005). The economic conception of water. Cudare working paper N° 1005. California, USA: Department of Agricultural and Resource Economics, Berkeley University of California. 07/01/2005.

2. Peoplematters. (2015). How did the word entrepreneur originate. Cover Story. Peoplematters. February 2015.

3. Rotman, S. (2014). Bitcoin versus electronic money. Washington, USA: CGAP.

4. Sciascia, S & De Vita, R. (2004). The Development of entrepreneurship research. serie Economia azienda. Liuca papers. N° 146.

5. Shaikh, S. (2012). Comparative Economic Systems: A Brief Review. Paper N° 42499. MPRA.

6. University of Vermont. (2012). Natural Capital. USA: Berkshire Publishing group.

VIII. Les Sites web.

1. Burn-Callander, R. (2014). The history of money: from barter to bitcoin. The Telegraph Journal. Retrieved from: https://www.telegraph.co.uk/finance/businessclub/money/11174013/The-history-of-money-from-barter-to-bitcoin.html. Visited in: 10/12/2018.

2. Eurostat. (2010). Glossary: production account. Retrieved from : https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:Production_account. Visited in: 12/12/2018.

3. Investopedia. (n, d). Factor of production. Retrieved from: https://www.investopedia.com/terms/f/factors-production.asp . Visited in: 19/11/2018.

4. Marshall, A. (1890a). Book Two: Some Fundamental Notions. In: Principles of Economics: an introductory volume. Retrieved from: https://www.marxists.org/reference/subject/economics/marshall/index.htm. Visited in : 19/11/2018.

5. Nipun, S. (2018). Top 14 Peculiarities of labour; production; economics. Economics discussion. Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/production/top-14-peculiarities-of-labour-production-economics/25360. Visited in: 01/10/2018.

6. Pal, D. (n.d). Top 4 Definitions of Economics (With Conclusion). Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/economics-2/definitions/top-4-definitions-of-economics-with-conclusion/14134. Visited in: 10/10/2018.

7. Seth, T. (n, d). Meaning, Factors and Nature of Production Function. Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/articles/capital-meaning-characteristics-function-and-importance-of-capital/1541. Visited in: 12/11/2018.

8. Seth, T. (n.da). Consumption: Meaning, Types and Importance of Consumption. Retrieved From: http://www.economicsdiscussion.net/articles/consumption-meaning-types-and-importance-of-consumption/1455. Visited in: 02/03/2019.

9. Smith, A. (1776). Book I: On the Causes of Improvement in the Productive Powers. In : An Inquiry into the Nature and Causes of : The Wealth of Nations. 1st Published. Random

House, Inc. Retrieved from: https://www.marxists.org/reference/archive/smith-adam/works/wealth-of-nations/book01/ch11.htm. Visited in: 28/12/2018.

10. University of Minnesota. (2011). Chapter 1: the economy study of choice. In: Principles of Economics. Published by: Libraries Publishing. Retrieved from: https://open.lib.umn.edu/principleseconomics/chapter/1-3-the-economists-tool-kit/. visited in 10/11/2018.

11. University of Minnesota. (2011a). Chapter 2: Confronting scarcity: Choices in production. In: Principles of Economics. Published by: Libraries Publishing. Retrieved from: https://open.lib.umn.edu/principleseconomics/chapter/1-3-the-economists-tool-kit/ . visited in 10/11/2018.

12. Walton, J.L. (2017). Money is that money does. Economic humanities. Retrieved from: https://economichumanities.wordpress.com/2017/06/01/money-is-that-money-does/. Visited in 10/01/2019.